

وزارة التعليم العالى والبحث العلمى  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

### العنوان

## دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار التمويلي - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الأستاذ المشرف:

د/ بودخدخ كريم

إعداد الطالبتين:

إخلف نسرين

عيمن فريال

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: أبو زيد سفيان
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: بودخدخ كريم
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: حناش إلياس

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالى والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

العنوان

دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار التمويلي  
- دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الأستاذ المشرف:

د/ بودخدخ كريم

إعداد الطالبتين:

إخلف نسرين

عيمن فريال

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: أبو زيد سفيان
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: بودخدخ كريم
ممتحنا	جامعة جيجل	الأستاذ: حناش إلياس

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



## شكر و عرفان

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات، الحمد لله

الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الكريم

**الدكتور: "بووخديج كريم"**

لما قدمه لنا من توجيه وإرشاد ونصح من خلال إشرافه على تنظيم مجهوداتنا

ومعلوماتنا فشكرا لكل أستاذنا الفاضل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى: **"أعضاء لجنة المناقشة"** على المجهودات المبذولة

وقبولهم مناقشة هذا البحث وتقبيمه.

ولا يفوتنا أن تقدم في هذا المقام أن نتقدم بكل الشكر إلى كل

**الأستاذة الكرام**

الذين تدرجنا عندهم طيلة سنوات الدراسة الخمس.

فلكم منا كل الاحترام والتقدير.

# الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات بعد مسيرة ودراسة حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، اليوم نقطف ثمارها والحمد لله.

نحدي هذا العمل إلى الأيادي الطاهرة التي أزلت من طريقي أشواك الفشل. إلى من ساندوني عند ضعفي وسقوني بحب إلى من رسموا لي المستقبل بخط من الثقة والحب "إيكم عائلتي"

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يخذ علي بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي، "أبي الغالي" حفظه الله وأطال عمره

إلى من محدث لي طريق العلم وكانت الداعمة الأولى لي لتحقيق طموحاتي بالحب والحنان وأشعرتني بالسعادة إلى من لا تنساني بالدعاء في ليلاها ونهارها، إلى من لا أجد كلمات تعبر عن شخصيتها، إلى أمي الغالية حفظها الله ورحاها.

إلى إخوتي الأعمراء الذي وقفوا بجانبني حتى النهاية، فري وعزي، الذين جعلوا لي التخرج حلما وساندوني لتحقيق هذا الحلم الجميد.

الصفحة	المحتويات
	الشكر
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى المالية</b>	
07	تمهيد الفصل
08	المبحث الأول: مدخل حول دراسة الجدوى.
08	المطلب الأول: تحديد ماهية دراسة الجدوى
09	المطلب الثاني: أهمية وأهداف دراسة الجدوى
10	المطلب الثالث: متطلبات ومجالات دراسة الجدوى
11	المطلب الرابع: مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى
13	المبحث الثاني: ماهية دراسة الجدوى المالية
13	المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى المالية
13	المطلب الثاني: مبادئ دراسة الجدوى المالية
14	المطلب الثالث: أهداف دراسة الجدوى المالية
15	المطلب الرابع: خطوات دراسة الجدوى المالية

18	المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية لدراسة الجدوى المالية
18	المطلب الأول: تقدير إجمالي التدفقات النقدية الداخلية
20	المطلب الثاني: تقدير إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
22	المطلب الثالث: تقدير وإعداد جدول التدفقات النقدية
25	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: أساسيات حول اتخاذ القرار التمويلي</b>	
27	تمهيد الفصل
28	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتمويل
28	المطلب الأول: ماهية التمويل
37	المطلب الثاني: الاختيار بين مصادر التمويل
41	المبحث الثاني: أساسيات قرار التمويل
41	المطلب الأول: ماهية قرار التمويل
42	المطلب الثاني: العوامل الملائمة والمؤثرة لصنع قرار التمويل
43	المطلب الثالث: مكونات ومراحل إتخاذ القرار التمويلي
46	المبحث الثالث: أساليب تحليل وتقييم قرار التمويل
46	المطلب الأول: في ظل حالة التأكد
51	المطلب الثاني: في حالة المخاطرة وعدم التأكد
54	المطلب الثالث: النسب والمؤشرات المالية
60	خلاصة الفصل



<p>الفصل الثالث: دراسة حالة مشروع ممول في إطار بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل 308 -</p>	
62	تمهيد الفصل
63	المبحث الأول: مجال الدراسة الميدانية
63	المطلب الأول: ماهية بنك القرض الشعبي الجزائري
64	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل -308-
67	المبحث الثاني: السياسة التمويلية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل-
67	المطلب الأول: أنواع التمويل الممنوح من بنك القرض الشعبي الجزائري
78	المطلب الثاني: العوامل المحددة للقرار التمويلي
81	المبحث الثالث: واقع دراسة الجدوى المالية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -
81	المطلب الأول: خطوات إجراء دراسة الجدوى المالية للمشروع في وكالة القرض الشعبي الجزائري.
86	المطلب الثاني: دراسة حالة مشروع ممول من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة جيجل -
98	خلاصة الفصل
100	الخاتمة العامة
104	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
30	مخطط أنواع التمويل	(1-2)
35	سير عملية قرض الإيجار التمويلي	(2-2)
36	مخطط مصادر التمويل	(3-2)
47	طريقة الاسترداد	(4-2)
50	المنحنى البياني لمعدل العائد الداخلي	(5-2)
66	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل-	(1-3)

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	تقدير التدفقات النقدية للمشروع	23
(1-3)	شروط تمويل قرض عقاري لشراء مسكن جديد	67
(2-3)	شروط تمويل قرض عقاري لأشغال التهيئة	69
(3-3)	شروط تمويل قرض عقاري لشراء منزل لدى الخواص	70
(4-3)	شروط تمويل قرض عقاري لبناء وتوسيع مسكن فردي	71
(5-3)	شروط تمويل قروض استهلاكية	72
(6-3)	شروط تمويل قرض Promed صيغة شراء المعدات	74
(7-3)	شروط تمويل قرض Promed صيغة شراء محل مهني	74
(8-3)	شروط تمويل قرض Promed صيغة أشغال تهيئة محل	75
(9-3)	شروط تمويل قرض Promed صيغة تمويل مركب شراء المحل والمعدات	76
(10-3)	شروط تمويل لقرض Prolib صيغة شراء محل	77
(11-3)	شروط تمويل لقرض Prolib صيغة مركب شراء معدات	77
(12-3)	شروط تمويل لقرض Prolib صيغة شراء تجهيزات	78
(13-3)	الميزانية المالية	84
(14-3)	حسابات النتائج	84
(15-3)	معدات التشغيل المملوكة للمؤسسة	88
(16-3)	حسابات النتائج لسنة 2019	88
(17-3)	الاصول	90
(18-3)	الخصوم	91
(19-3)	الهيكل المالي للمشروع	93
(20-3)	حسابات النتائج التقديري	94

رقم الملحق	العنوان
.1	طلب القرض
.2	الوضعية الضريبية
.3	شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
.4	شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء
.5	الفاتورة الأولية للمعدات
.6	الميزانية لسنة 2019
.7	جدول حسابات النتائج لسنة 2019
.8	رهن التجهيزات محل التمويل
.9	التامين المهني على مختلف الأخطار
.10	تامين صندوق ضمان قروض الاستثمار ( CGCI )
.11	محضر معاينة محل نشاط المعني
.12	جدول اهتلاك القرض البنكي
.13	جداول الإيرادات والمصاريف المتوقعة
.14	الميزانية التقديرية
.15	قرار لجنة القرض
.16	اتفاقية القرض



المقَدِّمة العامَّة

## تمهيد

إن الاختلاف بين مشروع ناجح وفاشل تعتمد أساسا على طبيعة القرارات المتخذة من طرف الإدارة العليا، والتي كلما كانت أكثر عقلانية وتستند على دراسة وتحليل القرارات والعمل على ترشيدها، انعكس ذلك على نجاح المشروع والعكس خلاف ذلك. فاتخاذ قرار التمويل لا بد أن تسبقه دراسة جدوى من شأنها أن تسمح بقياس مدى صلاحية المشروع الاستثماري والإلمام بكل جوانبه وذلك عن طريق إخضاعه لعدة معايير تساعد في قياس مردودية المشروع المقترح.

من هنا تبرز أهمية دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية بحيث تعد جزءاً أساسياً من أي قرار تمويلي، ويمكن أن تساعد المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مسيرة حول مستقبل المشروع، كما يوفر نظرة ثاقبة للمخاطرة المالية والعوائد المحتملة المرتبطة بالمشروع، ويمكن أن تساعد في تحديد طرق تحسين الأداء المالي. كما تهتم أيضاً بتحديد مصادر الأموال المطلوبة لإنشائه وتشغيله بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب من جهة، ومعرفة المشاكل والتحديات المحتملة التي يمكن أن تنشأ واقتراح حلول لها من جهة أخرى.

سنحاول في بحثنا هذا دراسة دور الجدوى المالية في اتخاذ القرار التمويلي من خلال دراسة حالة لمشروع استثماري على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة جيبل"، ومعرفة الجوانب المختلفة لدراسة الجدوى المالية للمشاريع الممولة وكذا المعايير المعتمدة.

## 1. إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم دراسة الجدوى المالية في عملية اتخاذ القرار التمويلي للمشاريع الممولة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA "وكالة جيبل" ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- متى يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيبل على الجدوى المالية في اتخاذ القرار التمويلي؟
- هل لضمانات المشروع دور في اتخاذ القرار التمويلي وكالة جيبل؟

## 2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- الجدوى المالية هي مفهوم مهم يستخدم لتقييم نجاح الأعمال التجارية أو المشروع يتم حسابه من خلال تقييم التدفق النقدي للمشروع وتحديد ما إذا كان قادرا على تغطية تكاليفه وتحقيق ربح.
- تعتبر الجدوى المالية من بين العوامل المحددة للقرار التمويلي في بنك القرض الشعبي الجزائري " وكالة جيجل"
- يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية جيجل عند اتخاذ القرار التمويلي بمجموعة من الدراسات وباستعمال كل المعايير المستخدمة في دراسة الجدوى المالية.

## 3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إبراز أهمية تمويل المشاريع الاستثمارية باعتبارها أحد المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة.
- إظهار أهمية دراسة الجدوى المالية فيما يخص عملية اتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية.
- إضافة معلومات ونتائج قد تكون داعماً لبحوث مستقبلية.

## 4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح الإطار النظري لدراسة الجدوى المالية واتخاذ قرار التمويل.
- التعرف على مختلف العوامل والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرار التمويلي.
- بيان مدى اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري ولا سيما وكالة جيجل على نتائج الجدوى المالية في دراسة حالة مشروع استثماري.

## 5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختبار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

– الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية في:

- ارتباط هذا الموضوع بالتخصص الدراسي " إدارة مالية "
- الأهمية الإستراتيجية لقرارات التمويل ودراسة الجدوى المالية بالنسبة للبنوك والمؤسسات بصفة عامة.

- تعزيز المعرفة المكتسبة نظرياً عن طريق تربص ميداني.
- المكانة التي حظي بها هذا الموضوع في الدراسات الحديثة.

#### – الأسباب الذاتية:

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في:

- الميل الشخصي للبحوث المتعلقة بالتمويل والاستثمار ودراسة الجدوى المالية.
- الميل الى المواضيع المتعلقة بالبنوك والتعرف أكثر على نشاطها.
- الميل لتعرف على كيفية تطبيق دراسات الجدوى المالية في الجانب العلمي من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل.

#### 6. حدود الدراسة:

تمت الدراسة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري " وكالة جيجل " 308، وذلك خلال أواخر شهر آفريل وشهر ماي من سنة 2023.

#### 7. المنهج المتبع:

من أجل الالمام بكامل جوانب الموضوع والإجابة على كل التساؤلات. المطروحة اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري عند تناولنا دراسة الجدوى المالية واتخاذ قرار التمويل. وعند تناولنا الجانب التطبيقي في بنك القرض الشعبي الجزائري قمنا باستخدام المنهج التحليلي.

#### 8. الدراسات السابقة:

– دراسة معتصم أيمن محمود الحلو " مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في دعم عملية اتخاذ القرار التمويلية والتغلب على معوقات بناء هذا القرار في المصارف الإسلامية وقد توصلت الدراسة أن استخدام التحليل المالي والنسب المالية من الأدوات المهمة التي تفيد الإدارة المصرفية بالمعلومات الصحية. في اتخاذ القرارات التمويلية وتوجيهها نحو الاتجاه السليم. كما يساهم التحليل المالي في إظهار الصورة الواقعية التي تطبقها المصارف عند اتخاذ قرارها التمويلي.



– دراسة حركاتي نبيل " تحليل قرارات التحويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017 - 2018 ،

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وتقييم العلاقة بين بعض المحددات الداخلية والخارجية ، وبين شكل الهيكل التمويلي للشركات الصناعية الجنوبية للمساهمة محل الدراسة وتحليل أثر الاختيارات التمويلية للشركات من خلال نسب الافتراض المالي في هيكلها التمويلية على الأداء المالي لها مقاسا بربحية الأموال الخاصة ونسبة القيمة من الدفترية، وقد توصلت إلى بعض النتائج المتمثلة في وجود علاقة عكسية بين الهيكل المالي و ربحية الشركات مقاسه بالعائد على الأموال الخاصة، ووجود علاقة طردية بين الهيكل التمويلي وقيمة الشركات مقاسه نسبة سعر أسهم على قيمته الدفترية.

– دراسة تمجدين نور الدين، " دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 - 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص والتعرف على مدى الأهمية التي تحظى بها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص في الجزائر وبالنسبة للمشروعات، الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي تحديداً وكذا رصد أهم المعوقات التي تحول دون القيام بدراسات الجدوى أو استخدامها في اتخاذ القرار الاستثماري أو التمويلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود عوامل لها دور وتأثير على مستوى الإقبال والإدارات بأهمية دراسات الجدوى في المشروعات محل الدراسة، ومن أهم العوامل رغبة القائمين على المشروعات في الحصول على التمويل البنكي والدعم الحكومي.

– دراسة مخلخل زوينة " مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019 / 2020.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية باعتبار أن التحليل المالي للقوائم المالية هو الركيزة الأساسية لاتخاذ القرار التمويلي، ومصدر مهم للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة، حيث توصلت الدراسة إلى أن عملية التحليل المالي للقوائم المالية تعتبر المحصلة النهائية التي يعتمد عليها المسير المالي لتقييم أداء المؤسسة لأنها تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بمعرفة توازنها المالي إضافة إلى النسب المالية والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات التمويلية.

## 9. هيكل الدراسة:

من أجل إيجاد طريقة للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية " فصلين نظريين وفصل تطبيقي " تسبقهم مقدمة عامة.

الفصل ورد تحت عنوان الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى المالية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول عبارة عن مدخل لدراسة الجدوى، أما المبحث الثاني يشمل: ماهية دراسة الجدوى المالية والمبحث الثالث تناولنا فيه المرتكزات الأساسية لدراسة الجدوى المالية.

أما بالنسبة للفصل الثاني جاء تحت عنوان " أساسيات حول القرار التمويلي " تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث: الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي للتمويل، أما المبحث الثاني فقد تضمن أساسيات قرار التمويل في حين المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لأساليب تحليل وتقييم قرار التمويل

أما فيما يخص الفصل الثالث: فهو جانب تطبيقي تحت عنوان دراسة حالة مشروع ممول في إطار بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل " تضمن هذا الأخير أربعة مباحث الأول تناولنا فيه مجال الدراسات الميدانية، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للسياسة التمويلية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل. والمبحث الثالث فقد تضمن واقع دراسة الجدوى المالية على مستوى وكالة جيجل.

وفي الأخير المبحث الرابع تم فيه استعراض دراسة حالة مشروع ممول من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل.

# الفصل الأول



## الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى المالية

المبحث الأول: مدخل حول دراسة

الجدوى المالية.

المبحث الثاني: ماهية ودراسة الجدوى

المالية.

المبحث الثالث: المراكز الأساسية

لدراسة الجدوى المالية.

## تمهيد الفصل:

إنّ أي قرار تمويلي رشيد لابد أن تسبقه دراسات جدوى المشروع الاستثماري "التسويقية، الفنية، الهندسية المالية، الاقتصادية" والتي تعتبر عملية واسعة الجوانب، حيث كلّ جانب يستلزم دراسة خاصة به بحد ذاته.

فإنّ تركيزنا في هذا الفصل سيكون منصبا على دراسة الجدوى المالية مبيّنا أهميتها في اتخاذ القرار التمويلي، فقد أصبحت دراسة الجدوى المالية أساس بناء ومعرفة مصادر تمويل أي مشروع بالتوازي مع الدراسة التي تم وضعها مسبقا، ولدراسة الجدوى المالية أهمية كبيرة في معرفة قدرة، وإنتاجية المشروع وتغطية المصاريف، وتحقيق الربح في الزمن المحدد لأخذ الاحتياطات اللازمة إذا وجد عجز أو عدم تحقيق الأهداف والأرباح في الوقت المناسب.

وبهدف التعرّف أكثر على كلّ ما يتعلّق بدراسة الجدوى المالية جاء هذا الفصل مقسّما إلى ثلاث (03) مباحث:

المبحث الأول: مدخل حول دراسة الجدوى.

المبحث الثاني: ماهية دراسة الجدوى المالية.

المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية لدراسة الجدوى المالية.

## المبحث الأول: مدخل حول دراسة الجدوى

لكي يمكن الحكم على صلاحية المشروع في تحقيقه للأهداف المرجوة منه، فإنه يجب القيام ببعض الدراسات المختصة والتي تُمكن في النهاية من اتخاذ القرار التمويلي وذلك بالاستناد إلى معايير ومقاييس محدّدة وباستخدام بيانات مقدرة لأداء المشروع، وتسمى هذه الدراسات بدراسات الجدوى. ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم دراسة الجدوى وخصائصها وأهميتها بالإضافة إلى أهدافها ومتطلبات ومجالات تطبيقها.

## المطلب الأول: تحديد ماهية دراسة الجدوى وخصائصها

## أولاً: تعريف الدراسة الجدوى

من أبرز التعريفات التي قدّمت لدراسات الجدوى نجد من يعرفها بأنها: "عبارة عن دراسة يقوم بها صاحب فكرة مشروع جديد لدراسة إمكانية تطبيق المشروع ونجاحه، أي دراسة الجدوى في توضيح الاستثمارات المطلوبة والعائد المتوقع والمؤثرات الخارجية على المشروع، مثل قوانين الدولة والمنافسة والتطور التكنولوجي".<sup>1</sup>

وتعرّف كذلك بأنها: "مجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدّة جوانب: سوقية وفنية، وتمويلية، ومالية، واقتصادية واجتماعية تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة".<sup>2</sup>

## ثانياً: خصائص دراسة الجدوى

تتمثل فيما يلي:

- تعتبر نتائج كلّ مرحلة من الدراسة مدخلات للمرحلة التالية لها، فلا يستطيع المهندس مثلاً البدء في الدراسة الفنية إلاّ إذا كانت نتائج الدراسة التسويقية إيجابية وتشير إلى احتمالات النجاح في السوق، ولا يستطيع المحاسب أو المخصّص الماليين البدء في الدراسة المالية قبل توافر أرقام الإيرادات التقديرية والممثلة لنتائج الدراسة التسويقية وأرقام التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل كنواتج لدراسة الفئة الهندسية والكشوفات المالية للإيرادات والمصروفات المتوقعة من الدراسة المالية والاقتصادية.<sup>3</sup>
- إنّها مجموعة تشكل تكامل واضح ودقيق بين الأبعاد والدراسات المتخصصة، وتتميز بالتسلسل في شكل مراحل متتالية، حيث في كل مرحلة دراسة جانب أو مجال معيّن.<sup>4</sup>
- تختلف نوعية الخبرات المطلوبة للدراسة من مرحلة إلى أخرى ففي كلّ مرحلة تحتاج على نوع معيّن من الخبرات الفنية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، ط1، دار راية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص15.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، ط4، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص13.

<sup>3</sup> أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009، ص145.

<sup>4</sup> أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغزوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 05، العدد 07، جوان 2009، ص333.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص333.

– إنَّها دراسة تستند على الأساس الحدي بمعنى أنَّها لا تتصدى لدراسة مشروعات قائمة، لأنَّه من غير المعقول أن تسفر نتائجها عن إلغاء تلك المشاريع القائمة بالفعل.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف دراسة الجدوى

#### أولاً: أهمية دراسة الجدوى

نتطرق هنا إلى أهمية دراسة الجدوى على مستوى المجتمع وعلى مستوى المستثمر.

**1. أهمية دراسة الجدوى على المستوى الاقتصادي:** تظهر أهمية دراسة الجدوى على مستوى المجتمع من خلال الآتي:<sup>2</sup>

– تهدف الدول النامية بوجه خاص إلى تحقيق النُّمو والتنمية الاقتصادية التي تتطلب زيادة وتطوير انتاجها الصناعي وينتظر قيامها باستثمارات جديدة لذلك تحتاج الدول عامة والدول النامية خاصة إلى دراسات الجدوى لتحليل مختلف جوانب تلك الاستثمارات.

– تعمل دراسات الجدوى على الاستغلال الأمثل للاستثمارات المتاحة من خلال الاختيار بين أسس اقتصادية، كما تقوم بإثراء البعد الفني والتكنولوجي للمشروعات والتنسيق الكامل بين مكونات المشروع وتفصيلاته المختلفة.

– زيادة أهمية دراسة الجدوى مع ظهور وتطور السياسات والاستراتيجيات الصناعية ومع كبر حجم المشروعات وتدويلها، بحيث ارتبطت المشروعات ببرامج الاستثمار الدولي والخطط والبرامج الاقتصادية، وكذلك ارتباطها بعلاقات وثيقة مع الإسكان والتعمير والتأمين والتصدير والاستيراد.

**2. أهمية دراسة الجدوى على مستوى المستثمر:** تظهر أهمية دراسات الجدوى من خلال ارتباطها بقرارات

استثمارية تتطلب ضرورة الحذر والترث والتحليل الموضوعي، وذلك لأسباب مختلفة نذكر أهمها:<sup>3</sup>

– أنَّ طبيعة الاستثمارات تتطلب مبالغ كبيرة نسبياً وتصبح ضخمة في المشروعات الصناعية الكبيرة.

– أنَّ قرارات الاستثمار تتصف بطول الأجل وقرار تنفيذها يعني وجود كيان باق لفترة زمنية طويلة.

– أنَّ عائد الاستثمار دائماً مؤجل حتى ولو قصُرت فترة التأجيل.

وعلى ذلك تبرز ضرورة القيام بدراسات الجدوى لضمان وتأمين تنفيذ المشروعات الاستثمارية المقترحة بما يحافظ على الأموال التي ربما تستثمر في مشروعات دون إجراء دراسات الجدوى اللازمة لتقرير صلاحية المشروع من عدمه بغض النظر عن حجم المشروع وأياً كان نشاطه أو طبيعة إنتاجه، وأنَّ القيام بتنفيذ مشروع استثماري ما دون إجراء دراسات الجدوى اللازمة يعد أمر غير مقبول خاصة مع وجود تغيرات كبيرة ومتزايدة اقتصادياً وبيئياً وتكنولوجياً وسياسياً.

<sup>1</sup> أوسير منور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 333.

<sup>2</sup> يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى مشروعات بيئية تسويقية مالية، دار الشهابي للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص 19، 21.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 18، 19.

## ثانياً: أهداف دراسة الجدوى

تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيق عدّة أهداف نذكر منها:

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة، إذ يتعيّن على المشروعات التي يقع عليها الاختيار أن تتصف بالفعالية والكفاءة وقابلية النمو والملائمة.<sup>1</sup>
- إتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تساهم في حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة، عجز ميزان المدفوعات، عدم عدالة توزيع الدخل، ويتم هذا من خلال ادخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم.<sup>2</sup>
- تمثل دراسة الجدوى بالنسبة للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع وكفاءته وقدرته على سداد القرض.<sup>3</sup>
- من الأهداف الفرعية الأخرى، الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، فصاحب المشروع يتعيّن عليه أن يتقدم بدراسة جدوى إلى الجهات الحكومية المختصة قبل أن يحصل على ترخيص بإقامة المشروع، وتقوم هذه الجهات بدورها بعمل تعديلات على هذه الدراسة لتختبر الربحية الاجتماعية والخاصة للمشروع.<sup>4</sup>

## المطلب الثالث: متطلبات ومجالات دراسة الجدوى

## أولاً: متطلبات دراسة الجدوى

تستند دراسة الجدوى على بعض المتطلبات التي تتمثل فيما يلي:<sup>5</sup>

- ارتكازها أساساً على معرفة كلّ التفاصيل المتعلقة بالعناصر الضرورية لتنفيذ وتشغيل المشروع (الموارد)، ومدى توافرها وإمكانية الحصول عليها من الأسواق المحلية أو من الأسواق الخارجية.
- ضرورة تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها.
- تحديد مستويات الطاقة الإنتاجية لغرض معرفة مدى قدرة المشروع على تلبية الطلب المحلي والخارجي معاً.
- المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي.
- التأكد من قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) للقياس والتقييم لأنّ الدراسة ستكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعبير قيمياً عن المتغيرات.
- القدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع بوحدة نقدية.

<sup>1</sup> نورالدين تمجدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين متطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص 208.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 208.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 208.

<sup>4</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

<sup>5</sup> نورالدين تمجدين، مرجع سبق ذكره، ص 209.

ثانياً: مجالات دراسة الجدوى

من أهم هذه المجالات نذكر:<sup>1</sup>

1. دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة: يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان فيها بدراسة الجدوى لاتخاذ قرار يتعلّق بإمكانية أو فائدة إنشاء المشروع الجديد من عدمه لأن المشروع الاستثماري يحتاج إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد لأي مشروع جديد.

2. دراسة الجدوى لتوسعات المشروعات القائمة: تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع من خلال:

– إضافة خط إنتاجي جديد: بمعنى إضافة منتجات جديدة تنوي المؤسسة إنتاجها وليست قائمة بالفعل فمثلاً: إضافة خط لإنتاج سيارات نقل في مصنع لإنتاج الحافلات.

– إنشاء فروع جديدة: وهو ثاني أنواع التوسع الاستثماري حيث يتم إنشاء فرع جديد يقوم بمزاولة نفس النشاط الساسي ولكن في منطقة جغرافية جديدة.

– زيادة الطاقة الإنتاجية: وهو أنّ نفس المشروع القائم يريد زيادة قدرته على الإنتاج وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات القائمة لتغطية الاحتياجات الخاصة.

3. دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد: وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلّق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل.

4. دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي: إنّ اهتمام الشركات والمشروعات بمجال البحث والتطوير أصبح اليوم أمراً ذا أهمية قصوى وخاصة مع دخول العالم مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتزايد المنافسة، ما يجعل القائمين على إدارة المشروعات يتابعون باهتمام التطورات الحادثة في أساليب التكنولوجيا، ومحاولة استخدامها في العمليات الإنتاجية الأمر الذي يحتاج إلى دراسة جدوى الاختيار بين بدائل التكنولوجيا.

#### المطلب الرابع: مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجراء دراسات الجدوى ومن أهمها:<sup>2</sup>

– في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد القومي والتغيرات العالمية في الاقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> نورالدين تمجدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص -دراسة حالة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص35.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص35.



- مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع.
- مع زيادة حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبالإضافة إلى أنّ بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر، وهذا ما يتطلب السعي إلى إخضاع مثل تلك المتغيرات للقياس الكمي من خلال الاستعانة بعلوم الإحصاء والاقتصاد القياسي، وبحوث العمليات وغيرها.
- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع، هو ما يتطلب البحث في إحداث هذا التوازن وتفصيل دراسات الجدوى على المشروع كحالة منفصلة، فكل مشروع هو حالة لا بد أن تتلاءم أوضاعه وحجمه مع دراسات الجدوى.
- وجود صعوبات فنية وتتمثل في كون الخبرات الفنية التي تقوم بالمشروع ضعيفة وهذا ما يتطلب الاستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارات المرتفعة والمتخصصة.
- صعوبات ومشاكل نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر على دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى.

## المبحث الثاني: ماهية دراسة الجدوى المالية

من الضروري الإشارة إلى أنّ دراسة الجدوى المالية تعتمد في تحليلاتها وإجراءاتها على نتائج دراسات الجدوى الأخرى في إطار العلاقات المتداخلة التي ترتبط بين دراسات الجدوى المختلفة.

### المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى المالية

#### أولاً: تعريف دراسة الجدوى المالية

لقد تعدّدت التعاريف الخاصة بدراسة الجدوى المالية من بين التعاريف نذكر ما يلي:

يقصد بدراسة الجدوى المالية تحديد درجة مطابقة المشروع الاستثماري لمعايير الاستثمار الموضوعية وهو ما يعني درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية التجارية.<sup>1</sup>

كما تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشروع الاستثماري المتوقع من أهم مراحل دراسات الجدوى نظراً لأنها تتعلق بالاستثمار في الوصول الرأسمالية التي سوف تستخدم في تشغيل النشاط بالمشروع المقترح، علاوة على أنّ هذه الاستثمارات سوف تؤثر بدرجة كبيرة على ربحية المشروع وقيّمته.<sup>2</sup>

#### ثانياً: أهمية دراسة الجدوى المالية

تتمثل أهمية دراسة الجدوى المالية فيما يلي:<sup>3</sup>

- تساعد على التأكد من سلامة وإمكانية نجاح المشروعات الاستثمارية بغية تحقيق الأهداف التنموية المؤهلة منها وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة.
- كونها تتويج للدراسات السابقة، حيث تعتبر بمنزلة المرآة التي تعكس وتوضح مدى جدوى هذا المشروع بصورة دقيقة من خلال وضع تصور مرئي عن المركز المالي واقتصاديات تشغيل المشروع قبل تنفيذه وإبراز منافع المشروع.
- تعتبر بمثابة الضمان الذي يكفل استرداد القرض من عدمه في البنوك والمؤسسات المالية المقرضة.
- تساعد في الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع المتوافق من عدمه.

### المطلب الثاني: مبادئ دراسة الجدوى المالية

يقوم الاستثمار عادة على التوافق الديناميكي بين النفقات الداخلة inflow والنفقات الخارجة outflow للموارد أو الأصول المالية وهنا لا بد من تبني مبادئ أساسية تسهم في الحفاظ على عملية التوافق هذه خلال العمر الافتراضي للجهاز الإنتاجي. ومن هذه المبادئ نذكر ما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ضياء حليم المورودي، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص207.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح العثماني، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص72.

<sup>3</sup> سعيدة بوسنندل، نائلة جحيش، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جبجل، 2021، ص17.

<sup>4</sup> هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص33، 34.

- عدم حصر المعلومات المالية بمصدر واحد، وذلك حيث يمكن الوصول إلى نفس الموضوع بتفاصيل مختلفة من مصادر متباينة، وفي هذا الشأن يفترض إخضاع كافة المعلومات المستهدفة من المصادر المتعددة بالتحليلين الكمي والقياسي والمنطقي التجريدي، كما يفترض إجراء بعض المسوحات الميدانية، واختبار العينات الإحصائية وتطبيق الصيغ الاحتمالية وكل ذلك في إطار مجموعة متناسقة من التوقعات الاقتصادية.
- تحليل مالي دقيق لكافة المعلومات المتاحة حول العوائد والتكاليف والأرباح، وهو ما يتطلب التمييز بين الموضوعات الرئيسية والبنود الثانوية ويتم الكشف عن الأسباب والنتائج والارتباطات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدّد مقدار واتجاه كل موضوع من التدفقات المالية المتوقعة، وبذلك يمكن تجاوز السجلات التقليدية لهذه التدفقات، والانتقال إلى قاعدة عريضة للمعلومات المالية وتحليلاتها المختلفة.
- عرض المواد (المعالجات) التشريعية (من القوانين والأنظمة والتعليمات) ذات الصلة بالتصرفات المالية والقيود التي تتناول حسابات التكاليف والعوائد والخصومات وخاصة بالنسبة للضرائب، والرسوم والقروض والعلاقات الدولية والتدخلات الحكومية وأوجه التسهيلات الإدارية والرقابة المختلفة.
- وضع الأسس الكفيلة بتنشيط الموارد المالية المتاحة للمشروع، وذلك بتجاوز حالات التعطل المتوقعة وتوفير الفرص المتسمة بالربحية والمرونة والأمان في استثمار الفوائض المالية، وبما يجعل الدورة الاستثمارية دائماً في خدمة الموازنة العامة للمشروع مع احتساب التكاليف القومية المحتملة لهذه الفوائض.

### المطلب الثالث: أهداف دراسة الجدوى المالية

- تتمثل أهداف دراسة الجدوى المالية فيما يلي:
- التأكد من مدى توافر الموارد اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، وتحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته.
- إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع من ناحية، والتكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل من ناحية أخرى على مدى العمر الإنتاجي للمشروع.
- تسعى للتأكد من قدرة المشروع من خلال صافي التدفقات النقدية على استرداد تكلفة الاستثمارات التي يتحملها المستثمر وخلال فترة استرداد مقبولة، وقدرة المشروع على تحقيق معدل عائد مقبول مناسب وقدرته على تحقيق التوازن بين الاحتياجات العامة اللازمة، ومصادر الحصول عليها.
- اجتذاب المستثمرين المحتملين نحو المشروعات التي تثبت جدواها المادية والاقتصادية في ضوء عرض القوائم المالية، بجانب تشجيع هيئات وجهات الإقراض من كل مصدر تمويل، ومن ثم اختيار أفضل مصادر الحصول على الأموال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السبسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص73.

- تقويم الاحتمالات أو فرص تحقيق عائد مربح للمشروع من خلال تحليل ربحية الاستثمار مع تحليل المركز المالي للمشروع الجديد، وإبراز أثر النتائج للتحليل المالي على العبء أو العائد الاجتماعي.<sup>1</sup>
- تجهيز البيانات والجدول والتحليلات اللازمة تهدف لإبراز المنافع المالية الاقتصادية والتكاليف والأعباء التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: خطوات دراسة الجدوى المالية

تتمثل خطوات إعداد دراسة الجدوى المالية فيما يلي:<sup>3</sup>

**أولاً: تحديد النطاق والأهداف والفرضيات:** دراسة الجدوى المالية هي وثيقة مهمة تتضمن معلومات كمية بشأن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ويستطيع المستثمرون والممولون وفقاً لها اتخاذ قرارات بالاستثمار بالمشروع من عدمه، والتأكد من الكلفة الاستثمارية للمشروع ومعرفة طرق التمويل وتكلفته، وتقديرات الأداء المالي المستقبلي للمشروع، وتقدير المخاطر المرتبطة بالمشروع و العائد المتوقع على أن الاستثمار يشمل نطاق وأهداف التحليل المالي اختيار الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتعتبر الربحية والفوائض النقدية وتحديد تكلفة الاستثمار، ومصادر التمويل، وتكلفة رأس المال وتحليل المتغيرات المؤثرة في جدوى المشروع وتحدياته خاصة التجارية والاستثمارية. تعد دراسة الجدوى المالية بناء على فرضيات وتقديرات مالية لأداء المشروع المستقبلي مثل قوائم الدخل والميزانية العمومية والنفقات النقدية السنوية، وعليه يجب تحديد فرضيات دراسة الجدوى بشكل واضح للمستثمر ويستطيع المستثمر تقدير دقة الفرضيات والنتائج أساسية للدراسة.

**ثانياً: تقدير التكلفة الاستثمارية:** تمثل التكلفة الاستثمارية للمشروع حاصل جمع كل من صافي قيمة رأس المال العامل وقيمة الأصول الثابتة ومصاريف ما قبل التشغيل. يمثل صافي قيمة رأس المال العامل كل من الأصول المتداولة مطروحا منها رصيد الخصوم المتداولة، ويمكن تقدير صافي رأس المال العامل في بداية المشروع من خلال افتراض مدة تغطية حسابات الأصول والخصوم المتداولة مثل 30 أو 60 أو 90 يوماً ومن تم تبعا لتقديرات المبيعات وعلاقتها بالمصاريف التشغيلية السنوية، يمكن تقدير حسابات رأس المال العامل وفقاً لذلك.

**ثالثاً: تقدير المصاريف التشغيلية السنوية:** تقدر دراسة الجدوى المالية قيمة المصاريف التشغيلية المتغيرة والثابتة والمصاريف المالية السنوية للمشروع، وذلك لمدة 05 سنوات قادمة على أقل تقدير. تمثل المصاريف الأعباء المالية النقدية وغير النقدية وتفصل المصاريف في أي مؤسسة إلى مصاريف ثابتة "التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج ومصاريف متغيرة" التي تتغير بتغير كمية الإنتاج.

<sup>1</sup> ضياء حليم المورودي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>3</sup> منذر الداود، دليك "الإدارة المؤسسة الناشئة"، متوفر على الموقع:

**رابعاً: تقدير المبيعات السنوية:** تقدر دراسة الجدوى المالية مبيعات المشروع السنوية لمدة خمس سنوات قادمة بحد أدنى، ويتم الاعتراف بالمبيعات محاسبياً بحالة قبول واستلام المشتري للبضاعة والنقد التشغيلي الداخل للمشروع ويمثل رافد رئيسي للنقد والربحية والثروة في المشروع.

**خامساً: تقدير القوائم المالية السنوية:** تقدر دراسة الجدوى المالية بيانات القوائم المالية السنوية للمشروع واحدة خمس سنوات قادمة بحد أدنى، وتشمل التقارير المالية للمؤسسة كل من قائمة الدخل والميزانية العمومية، وبيانات التدفقات النقدية.

**سادساً: تقدير القيمة المستقبلية للمشروع:** تقدر دراسة الجدوى المالية للمشروع القوائم المالية لمدة خمس (05) سنوات قادمة بحد أدنى ووفقاً لما تم شرحه أعلاه، ويتبع ذلك تقدير القيمة المستقبلية للمشروع في نهاية السنة الخامسة، وذلك عبر افتراض قيمة التدفق النقدي التشغيلي بالسنة السادسة، ومعدل النمو السنوي للتدفق النقدي التشغيلي ومعدل الخصم، وتبعاً لهذه الفرضيات يمكن تقدير القيمة المستقبلية للمشروع عبر المعادلة الرياضية (التدفق النقدي التشغيلي بالنسبة السادسة) مضروب (1+معدل النمو) مقسومة على (المعدل الخصم - معدل النمو السنوي).

**سابعاً: التنبؤ بالبيانات المالية:** تقدر دراسة الجدوى المالية القوائم المالية القوائم المالية سنوياً بالخمس سنوات الأولى، وتقدير القيمة المستقبلية للمشروع في نهاية السنة الخامسة ووسيلتها في ذلك استخدام طرق تنبؤ مقبولة ووفقاً لممارسات وفرضيات معتمدة.

**ثامناً: اختبارات الجدوى المالية:** إنَّ المعيار الرئيسي لتقييم أي استثمار هو تقدير صافي القيمة المالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشروع طوال دورة حياة المؤسسة، ويتم استخدام هذا المنهج لمقياس صافي الربح النقدي للمشروع. لحساب ذلك يسعى المستثمر أو الباحث إلى تقدير التدفقات النقدية التشغيلية السنوية للمشروع وطوال عمر المشروع وفقاً لما تم شرحه أعلاه، ثم حساب القيمة المالية للتدفقات السنوية المستقبلية. وذلك من خلال خصمها باستخدام معدل خصم يعكس هامش المخاطرة والعائد المتوقع للمستثمرين ويتم وفقاً لذلك حساب القيمة الحالية للمشروع. بعدها يقوم المستثمر بمقارنة القيمة الحالية للمشروع مع الكلفة الاستثمارية الابتدائية، ويكون المشروع مربحاً أو مجدياً مالياً، وقد يوصى بتبنيه إذا ما حقق المشروع فائضاً مالياً في القيمة الحالية للتدفقات النقدية عن التكلفة الاستثمارية.

**تاسعاً: التقييم المالي في ظل المخاطر:** تنفذ دراسة الجدوى المالية تحليلاً لبيان مدى تأثيرها على نتائج الجدوى المالية المتوقعة للمشروع وتشمل تحليل الحساسية ونقطة التعامل، وتحليل السيناريوهات، تحليل الاحتمالات، ودراسة تأثير التضخم على نتائج دراسة الجدوى.

عاشرا: معايير اعتماد مشروع الاستثمار: تعتمد دراسة الجدوى المالية وتوصياتها، ويتخذ قرار الاستثمار في المشروع بعد دراسة مدخلات ومخرجات الدراسة مثل سلامة الفرضيات، ودقة تقدير العوائد المالية السنوية، والقيمة المستقبلية ودقة اختبارات الجدوى ومراجعتها، وتوصيات دراسة الجدوى.

### المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية لدراسة الجدوى المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المرتكزات التي يجب توفرها لإنجاز دراسة الجدوى المالية والتي من أهمها تقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية وتحديدتهما في التدفقات النقدية بالإضافة إلى تحديد معدل الخصم.

#### المطلب الأول: تقدير إجمالي التدفقات النقدية الداخلية

تشمل النفقات النقدية الداخلة أو الإيرادات المتوقعة على العديد من البنود أهمها إيرادات المبيعات والإعانات والقروض والقيمة التخزينية المتبقية للمشروع في نهاية عمره الافتراضي، وفيما يلي تحليل لأهم التدفقات النقدية الداخلة للمشروع.

#### أولاً: تقدير إيرادات المبيعات

الإيراد الكلي للمبيعات في فترة هي عبارة عن حاصل ضرب سعر بيع الوحدة المباعة من السلعة أو الخدمة في إجمالي الكمية المباعة، ويتم الحصول على تلك البيانات عبر العمر الافتراضي للمشروع من نتائج دراسات الجدوى التسويقية أي أنّ قيمة المبيعات تساوي حجم الطلب المتوقع مضروباً في سعر السلعة أو الخدمة مع افتراض أنّ كل ما ينتج سيباع وتقوم استراتيجية أو سياسة مختارة للمتغير على عدّة عوامل لعل من أهمها تكاليف إنتاج السلعة، وهدف المشروع وهيكل ونوع السوق وحجم الطلب المتوقع مضروباً في سعر السلعة أو الخدمة مع افتراض أنّ كل ما يستنتج سيباع وتقوم.

أي استراتيجية أو سياسة مختارة للتعبير على عدّة عوامل لعل من أهمها تكاليف إنتاج السلع، وهدف المشروع وهيكل ونوع السوق، وحجم الطلب على السلعة ومرونته، وموقف المشروعات الأخرى في سوق السلعة وردود أفعالها، ودورة حياة السلعة. وكلّها تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد الاستراتيجية السعرية، وسعر البيع الذي ستباع به السلعة في السوق أثناء القيام بدراسات السوق مع ملاحظة أنّه من الضروري مراجعة أرقام الطلب التي تأتي من الجدوى الفنية الخاصة بأرقام الإنتاج، فقد يقل رقم المبيعات المتوقعة عن الأرقام التي وردت في الدراسة التسويقية بسبب تشغيل المشروع بمعدل أقل من المعدل المطلوب في الأسواق لاعتبارات فنية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: القيمة البيعية المتبقية للمشروع والتخزينية المبنية على وجود عمر افتراضي

لكل مشروع عمر افتراضي يتحدّد بناء على العديد من الاعتبارات والعوامل أهمها معدلات اهتلاك الأصول والعمر الافتراضي هو العمر التقديري المتوقع بناء على عوامل واعتبارات معيّنة أهمها معدلات الاهتلاك وما يبقى فعلياً من المشروع يسمى القيمة المتبقية للمشروع، ويتم بيعه بقيمة تقريبية تمثل القيمة

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 220.

السوقية للأصول الموجودة وتتمثل في إيرادات<sup>1</sup> متوقعة ترصد قيمتها ضمن التدفقات النقدية الداخلة في السنة الأخيرة من العمر الافتراضي للمشروع.

ويصبح العمر الافتراضي في هذه الحالة مع ثبات العوامل الأخرى عبارة عن:<sup>2</sup>

### التكاليف الاستثمارية للأصول / متوسط معدلات اهتلاك الأصول

هناك عدّة معايير أو أسس يجب أخذها في الحسبان عند محاولة تحديد العمر الافتراضي للمشروع لعلّ أهمها:<sup>3</sup>

- طريقة اهتلاك الأصول محاسبيا حيث توجد علاقة عكسية بين العمر الافتراضي ومعدلات الاهتلاك، فكلما زادت معدلات الاهتلاك كلما انخفض العمر الافتراضي والعكس صحيح، وإن حسابات الاهتلاك تأخذ في اعتبارها معدلات التشغيل الجارية والمتوقعة ونسبة التشغيل الفعلي إلى الطاقة الكلية للمشروع، فارتفاع نسبة التشغيل الفعلي إلى الطاقة القصوى للمشروع يؤدي إلى زيادة معدلات الاهتلاك ومن ثم يقلل من العمر الافتراضي والعكس صحيح.
- الصيانة الدورية والصيانة العامة حيث أنّ عدم وجود صيانة فعالة يقصر من العمر الافتراضي لأصول والمشروع والعكس صحيح.
- التكنولوجيا المستخدمة ودرجة جودتها ومستوى التقنية المستخدم يؤثر بالضرورة على العمر الافتراضي، حيث أنّه كلما ارتفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة درجة جودة صناعة الصول كلما أدّى ذلك على زيادة العمر الافتراضي للمشروع والعكس صحيح، وتدخل سرعة تقادم الأصول هذا العامل لأنّه كلما ظهرت اختراعات جديدة وتطوير جديد كلما انخفض العمر الافتراضي، والعكس صحيح.
- الاسترشاد بالمشروعات المثلية حيث يتم الاستعانة بالبيانات المتاحة عن المشروعات المثلية لتقليل أو زيادة العمر الافتراضي للمشروع.
- عوامل أخرى مثل: تأثر المشروع بعوامل طبيعية أو جيولوجية وغيرها مثل: ارتفاع منسوب المياه الجوفية في المنطقة التي سيقام عليها المشروع مما يؤدي إلى سرعة تلف المباني وخلافه ومن ثم انخفاض العمر الافتراضي للمشروع.

### ثالثاً: القروض

حيث يمثل هذا البند أحد الموارد الهامة التي تحسب كتدفقات نقدية داخلة للمشروع، ويعتبر ضمن النفقات الداخلة الهامة للمشروع إذا كان المشروع يتجه إلى الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة في هيكله التمويلي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 221.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 222.

<sup>3</sup> سعيدة بوسندل، نائلة جحيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

<sup>4</sup> عامر هشام، فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص 29.



## رابعاً: الإعلانات

حيث تعتبر الإعلانات أحد النفقات النقدية الداخلة لأي مشروع استثماري، إذ تقدم إعانات الإنتاج لبعض المشروعات في شكل مالي لأسباب عديدة وكحوافز على الدخول والاستمرار في أنشطة معينة.<sup>1</sup>

## خامساً: إيرادات أخرى

حيث من الممكن أن تباع بعض الوحدات من السلعة المنتجة أثناء تجارب التشغيل، أو تباع بعض المعدات وغيرها وتعتبر حصيلتها في هذه الحالة ضمن التدفقات النقدية الداخلة.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: تقدير إجمالي التدفقات النقدية الخارجة

تتضمن التدفقات النقدية الخارجية العناصر الآتية:

## أولاً: التكاليف الاستثمارية (الرأسمالية)

"هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع تتمثل في تكاليف الأموال الثابتة من أراضي ومعدات ومباني وآلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة".<sup>3</sup>

وتنقسم بدورها إلى:

1. تكاليف ثابتة ملموسة: يتضمن تقدير تكاليف الإنشاء والتجهيزات المتعلقة بالأصول الإنتاجية الثابتة للبنود التالية:

أ. تكاليف الأراضي: وهي تتضمن قيمة المساحة التي يقام عليها المشروع مضافاً إليها أي تكاليف أخرى لإعدادها، كما يتضمن رسوم ومصاريف نقل الملكية والتسجيل وتعتبر تكاليف الأرض استثماراً حقيقياً من وجهة نظر الاقتصاد القومي، إلاّ فيما يتعلّق بالتحسينات التي تدخل عليها فهي طاقة إنتاجية قائمة وليست جديدة.<sup>4</sup>

ب. تكاليف الآلات والمعدات: تشمل كافة آلات ومعدات النشاط الإنتاجي ولك التي تخص المرافق وتقديم الخدمات.<sup>5</sup>

ج. تكاليف المباني والإنشاءات: تتحدد هذه التكاليف بالتحديد المبدئي لعدد ونوعية المباني التي يحتاجها إنشاء المصنع.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> عامر هشام، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 29.

<sup>3</sup> بلقاسم سعودي، تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 52.

<sup>4</sup> غادة صلاح، دراسة الجدوى، ط1، دار الوفاء لنديا المطالعة والنشر، مصر، 2008، ص 45.

<sup>5</sup> ضياء حليم المورودي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

<sup>6</sup> نفس المرجع، ص 213.

د. تكاليف البحث ودراسة الجدوى: تشمل على تكاليف البحث والتنقيب وتكاليف دراسات الجدوى الأولية والمفضلة.<sup>1</sup>

هـ. تكاليف براءة الاختراع والعلامات التجارية: إذا تم دفع مقابل إجراءات الاختراع دفعة واحدة قبل بداية المشروع تحتسب ضمن تكلفة رأس المال الثابت، أما إذا تحدد الدفع على أساس عدد الوحدات المباعة أو كنسبة من الأرباح بصفة دورية فإنها تحسب ضمن تكاليف التشغيل.<sup>2</sup>

و. تكاليف أخرى متفرقة: مثل تكلفة التأمين، تكاليف التصميمات والرسومات الهندسية.<sup>3</sup>

2. تكاليف استثمارية غير ملموسة (مصارييف التأسيس): بالنسبة لتكاليف التأسيس فهي تشمل كل بنود الاتفاق من لحظة التفكير في الإنشاء، وتتضمن تكاليف التأسيس مجموعة من بنود التكاليف غير الملموسة، وتشمل كل من تكاليف الرسوم والتراخيص وتكاليف دراسات الجدوى والأتعاب والخدمات الاستثمارية وتدريب العاملين، ومصروفات الدعاية والإعلان عن المشروع وتجارب بدء التشغيل إن لم تضاف إلى الأصول الثابتة، بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضا:<sup>4</sup>

- تكاليف براءة الاختراع للحصول على الإسم التجاري أو العلامة التجارية.
- تكاليف الحصول على الأرض وتجهيزها وبناء المرافق.
- تكاليف الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة ونفقات نقلها.
- تكاليف الأثاث والمفروشات اللازمة لتجهيز المكاتب والمباني المطلوبة للمشروع.

3. تكاليف رأس المال العامل: ويتضمن كافة بنود الإنفاق اللازمة لتكوين المخزون من مستلزمات الإنتاج عبر مختلف أنواعها وبالقدر الذي تتم من خلاله تشغيل المشروع خلال<sup>5</sup> دورة الإنتاج والتسويق والتحصيل الأولي، وبالإضافة إلى وجود احتياطي لرأس المال العامل وهو عبارة عن نقد إضافي لمقابلة أس مصروفات أخرى طارئة مثل: وضع الأجور للعاملين والتي يكون من الصعب تقديرها أو مواجهة ارتفاع أسعار بعض الخدمات وغيرها، ويتوقف تقدير تكاليف رأس المال العامل المطلوب على عدد من البيانات من أهمها:<sup>6</sup>

- عدد الوحدات المطلوبة إنتاجها يوميا / أسبوعيا / شهريا.
- مصروفات الإنتاج والبيع بالنسبة للوحدة.
- طول فترة الإنتاج والبيع والتحصيل.
- الائتمان التجاري والمصرفي الذي يمكن الحصول عليه لتمويل عملية الإنتاج والبيع.

<sup>1</sup> ضياء حليم المورودي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 213.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 213.

<sup>4</sup> عامر هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 31.

<sup>6</sup> عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 231.

## ثانيا: تحديد وتحليل تكاليف التشغيل

وتعتبر بنود هذه التكاليف بمثابة تضحية يتحملها المشروع المقترح في مقابل الحصول على منافع سنوية خلال العمر الاقتصادي المتوقع، وتتضمن (تكاليف مواد أولية لازمة للتشغيل، وقطع الغيار والإصلاحات الصيانة)، الأجور وتكاليف الوقود والمياه، ومواد التعبئة والتغليف، النقل، الاهتلاك، تكاليف أخرى.<sup>1</sup>

❖ طرق تقدير وتحليل تكاليف التشغيل: تتفاوت الطرق المستخدمة لتقدير تكاليف الإنتاج والتشغيل في درجة تعقيدها، تبعا للعملية الإنتاجية والمشروع الاستثماري المطلوب بدراسته، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّ طريقة تقدير الإنتاج في مصنع التمور تختلف عنها في مصنع الأجهزة الإلكترونية، وبغض النظر عن طبيعة المشروع الاستثماري أو نوع المنتج، هناك عاملان رئيسان يحددان طريقة تقدير التكلفة المتبعة، وهذا العاملان هما الوقت المتاح للتقدير ونوع البيانات والمعلومات المتاحة.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: تقدير وإعداد جدول التدفقات النقدية

## أولاً: مفهوم صافي التدفقات النقدية:

المقصود بصافي التدفقات النقدية ما يلي:

- الفرق بين النفقات النقدية الخارجية والتدفقات النقدية الداخلة، ويكون هذا الفرق إما موجبا أو سالبا، فإذا كان موجبا فيجب التخطيط لاستثمار ذلك الفائض، أما إذا كان سالبا فمن الضروري مقدما عن مصادر لتمويل ذلك الأجر حتى لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي.<sup>3</sup>
- صافي التدفق النقدي لجميع سنوات المشروع يتم استنتاجه من بداية فترة إنشاء المشروع حتى نهاية العمر الإنتاجي للمشروع، حيث يمثل صافي التدفق النقدي لكل سنة من الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجية في تلك السنة.<sup>4</sup>
- ويتم مراعاة عدّة اعتبارات أهمها:<sup>5</sup>
- القيمة التحذيرية المتبقية للمشروع السابقة الإشارة إليها يتم ترصيدها في آخر سنة من سنوات العمر الافتراضي للمشروع وخضوعها للضرائب في هذه السنة شأن بقية بنود الإيرادات المتوقعة.

<sup>1</sup> سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي العاصمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص54.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتقييم المشروعات، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص210.

<sup>3</sup> عامر هشام، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>4</sup> نورالدين زخوفي، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة مالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص92.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص242.

- تعتبر قيمة القروض الممنوحة من البنوك أو أحد الدائنين من التدفقات النقدية الداخلة بينما تعتبر قيمة الأقساط التي سيددها المشروع وفاء لقيمة القروض من التدفقات الخارجة عند السداد.
- عدم اعتبار الإهلاك من بنود التدفقات الخارجة باعتباره بندا محاسبيا ويستخدم الإهلاك فقط عند حساب قيمة الضرائب المستحقة على المشروع فقط طالما أن قوانين الضرائب.
- تسمح اعتباره من التكاليف واجبة الخصم تشجيعا وتحفيزا للمستثمرين، فذلك يتم إضافته في نهاية الجدول للحصول على صافي التدفقات النقدية وبعد حساب قيمة تكاليف التشغيل السنوية للعنصر المشار إليه.
- مراعاة قيمة الفوائد السنوية التي تدفع للبنوك والدائنين ابتداء من تاريخ معين حتى تاريخ آخر سنة محددة ولا تدرج قيمة الفوائد بعد ذلك في بقية سنوات العمر الافتراضي للمشروع.
- مراعاة عدم وضع قيمة الضرائب خلال السنوات الأولى المعفاة من الضرائب بموجب القوانين المشجعة للاستثمار، ثم حساب الضرائب المستحقة بعد انتهاء سنوات الإعفاء ثم حساب التدفقات النقدية الخارجة وفيما يلي تصوير لجدول التدفقات النقدية وقد ر فيه أن يكون أكثر تفصيلا.

### ثانيا: جدول التدفقات النقدية

مما سبق سيتم وضع الجدول التالي، والذي هو عبارة عن نموذج جدول تقدير مكونات التدفقات النقدية للمشروع.

الجدول رقم (1-1): تقدير التدفقات النقدية للمشروع

سنوات العمر الافتراضي للمشروع						سنة الإنشاء	البيان
س ن	...	...	3س	2س	1س	س صفر	
							(1) التدفقات النقدية الداخلة
x	x	x	x	x	x		إيرادات المبيعات
x							القيمة البيعية المتبقية للمشروع
							الإعانات (حسب السنوات)
							القروض (حسب السنوات)
x	x	x	x	x	x		إيرادات نقدية أخرى
x	x	x	x	x	x		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
							(2) التدفقات النقدية الخارجة
						x	الاستثمارات المبدئية
x	x	x	x	x	x		تكاليف التشغيل السنوية
							ثابتة
							متغيرة

							أخرى
x	x	x	x	x	x		قسط الإهلاك
x	x	x	x	x	x		الفوائد والأقساط المالية
x	x	x	x	x	x	x	اجمالي التدفقات النقدية الخارجة
x	x	x	x	x	x	(x)	- صافي التدفقات النقدية قبل الضرائب (حسب السنوات)
							صافي التدفقات النقدية بعد الضرائب
x	x	x	x	x	x		+ أقساط الإهلاك
x	x	x	x	x	x	(x)	صافي التدفقات النقدية

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 244

## خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم تناوله في هذا الفصل نجد أنّ دراسة الجدوى هي سلسلة مترابطة ومتكاملة من الدراسات التمهيديّة والتفصيلية التي يحتاجها أصحاب المشروعات لتقييم إمكانية نجاح المشروع وتطبيقه في الوقت المحدّد له قبل تضییع الكثير من الوقت والجهد والمال على مشروع ما.

فقد تم التركيز في هذا الفصل على دراسة الجدوى المالية، والتي تعتبر إحدى مكونات دراسة الجدوى بشكل عام وتركز على قياس ربحية المشروع من الناحية التجارية، ومن وجهة نظر المستثمر، وتعتمد دراسة الجدوى المالية لدراسة أي مشروع مقترح على منهجية وأسس، والتي تعتبر بمثابة ركائز التي تبين مدى صلاحية المشروع المقترح من أجل اتخاذ قرار القبول أو الرفض من الناحية المالية للمشروع، وتتمثل هذه الركائز في تقدير التدفقات النقدية والتي تتضمن المعلومات الخاصة بالأموال المدفوعة والأموال المستلمة خلال فترة سير المشروع، وكذلك صافي تدفقات المتمثل في الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتكون النتيجة بالسالب أو بالموجب، وهو أساس معرفة مدى الجدوى المالية للمشروع من عدمها.

## الفصل الثاني



### أساسيات حول اتخاذ القرار التمويلي

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتمويل.

المبحث الثاني: أساسيات قرار التمويل.

المبحث الثالث: أساليب تحليل

و تقويم القرار التمويلي

## تمهيد الفصل:

تعمل المؤسسات المالية على توفير الأموال والحصول عليها من مصادر مختلفة من أجل تسيير أعمالها وتوسيع نشاطها. ومما يستحق الذكر أن عملية التمويل التي يمكن من خلالها توفير للمؤسسة رأس المال المطلوب تعتمد على أحد القرارات المالية المهمة والتي تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتتمثل في قرار التمويل.

تعتبر القرارات التمويلية من أهم وأصعب القرارات المالية داخل المؤسسة، وذلك نظرا لطابعها الاستراتيجي وما لها من أهمية في تحقيق أهداف المؤسسة بأفضل الطرق وأقل التكاليف.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة مختلف المصادر التمويلية أمام المؤسسة وخصائصها مع التركيز على القرار التمويلي والأساليب التي يبني عليها هذا القرار باعتباره أحد متغيرات الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتمويل****المبحث الثاني: أساسيات قرار التمويل****المبحث الثالث: أساليب تحليل وتقييم قرار التمويل**



## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتمويل

يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية أية منشأة اقتصادية لما له من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخل المنشأة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها.

## المطلب الأول: ماهية التمويل

تختلف وجهة نظر الباحثين في تقديم تعريف التمويل ولم يتفق حول تعريف واحد له، لهذا نستعرض بعض التعاريف مع ذكر خصائص التمويل ونبين أهميته ووظائفه.

## أولاً: مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقود الأخرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تباين تعاريف عند الاقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه: " توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات".<sup>1</sup>

ويعرف التمويل أيضاً بأنه: " البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيارها وتقييم تلك الطرائق، وللحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية".<sup>2</sup>

لكن هناك تعريف آخر أكثر شمولاً وعمقا حيث يعرف على أنه: " ذلك العلم الذي يختص بالدراسة والممارسة لكيفية الحصول على الأموال وكيفية استخدام هذه الأموال عن المنشأة".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنّ التمويل مجموعة من الخصائص تتمثل في:<sup>4</sup>

- **الاستحقاق:** يعني أنّ الأموال التي يحصل عليها المشروع من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- **الحق على الدخل:** يعني أنّ مصدر التمويل له الحق الأصل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المشروع.
- **الحق على الموجودات:** بحيث سيكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.
- **الملائمة:** تنوع مصادر التمويل وتعددتها يمنح المستثمر فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المشروع في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

<sup>1</sup> معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار كنز المعرفة، الجزائر، 2013، ص15

<sup>2</sup> رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص96

<sup>3</sup> سليمان بوقاسة، تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وانعكاساته على المنتجات الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص 05.

<sup>4</sup> علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرتسي، دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 مارس 2018، ص ص 254-255.

## ثانياً: أنواع التمويل

يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدّة جوانب أهمها:

1. من حيث المدة: يمكن تقسيمه إلى:<sup>1</sup>

أ. تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمّال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب. تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي يستغرق عدداً من السنين، وتكون مدّته ما بين سنة وخمس سنوات.

ج. تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه أيضاً إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

## 2. من حيث مصدر الحصول عليه:

أ. تمويل ذاتي: تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، فهو تلك النتائج الإجمالية التي سيعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافآت رأس المال لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط الأساسي والموجه نحو تمويل النمو في الاحتياجات المالية مستقبلاً.<sup>2</sup>

ب. تمويل خارجي: يقصد به تمويل الاستثمارات الجديدة في منشآت الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية حيث تحصل عليها المؤسسة بشروط وإجراءات يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة، وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي، وعادة ما يتوقف التمويل الخارجي إلى:

– الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية.

– حجم التمويل الداخلي المتاح.<sup>3</sup>

3. من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: وينتج عنه ما يلي:<sup>4</sup>

أ. تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال إلى تلك الأموال التي تنترصد لمواجهة النفقات التي تتعلّق

<sup>1</sup> معراج هوري، حاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> نبيل حركاتي، تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص 7.

<sup>3</sup> أمال أولاد قادة، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص ص 63، 64.

<sup>4</sup> رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 99، 100.

أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمّال.

ب. تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع، ومن وجهة نظر المخطط الجزائري للاستثمار هو حصيلة ثلاثة نشاطات هي:

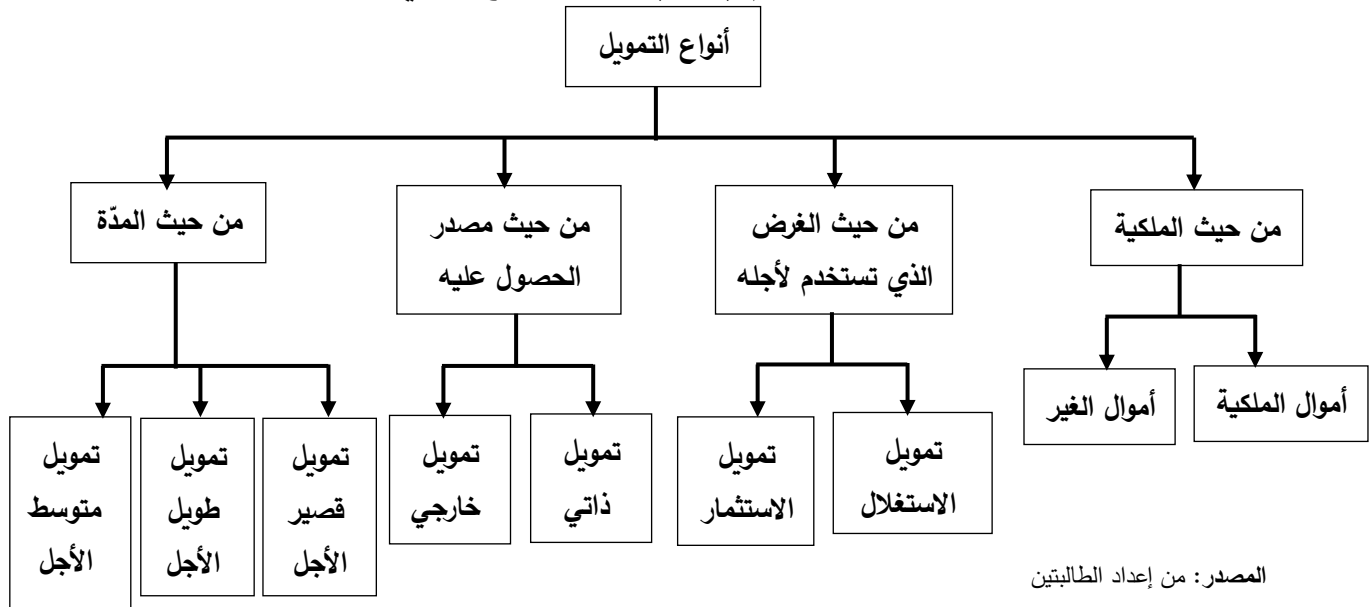
– إقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.  
– تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.

– تدفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة.

#### 4. من حيث الملكية: تقسم الأموال إلى:<sup>1</sup>

أ. أموال ملكية: ويقصد بها الأموال التي يحصل عليها من أصحاب المنشأة، وتسمى حقوق الملكية وتشكل هذه الأموال رأس المال الذي يدفعه أصحاب المنشأة كما تشمل الأرباح المحتجزة "الاحتياطيات بأنواعها".  
ب. أموال الغير: ويقصد بها الأموال التي يحصل عليها المشروع عن طريق الاقتراض ومن أمثلتها الائتمان التجاري والائتمان المصرفي والقروض الطويلة الأجل.

الشكل رقم (2-1): مخطط أنواع التمويل



<sup>1</sup> محمد شفيق، حسين طنيب، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل، الأردن، 1997، ص 213.

## ثالثاً: مصادر التمويل وخصائصها

1. **مصادر التمويل:** سيتم تحديد مصادر التمويل المختلفة نسبة إلى معيار الملكية، والتي تم تقسيمها في نقطة سابقة إلى مصادر التمويل بالملكية ومصادر التمويل بالاستدانة.

أ. **مصادر التمويل بالملكية:** تنقسم مصادر التمويل استناداً إلى هذا العنصر إلى مصادر أموال داخلية المصدر ومصادر أموال خارجية المصدر.<sup>1</sup>

❖ **مصادر التمويل بالملكية داخلية المصدر:** هي مجموعة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من دورتها الاستغلالية، وتعبّر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، كما تتكون مصادر التمويل الداخلي من الفائض النقدي المحصل عليه من طرف المؤسسة من خلال عملياتها الجارية، والذي يتمثل في مجموع أرباح غير موزعة، ومخصصات الاهتلاك والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، بالإضافة إلى قيمة التنازل عن الأصول المستخدمة، ويسمى هذا النوع من التمويل عادة بالتمويل الذاتي والذي يعتبر أحد مصادر التمويل المهمة التي تكسب المؤسسة استقلالية مالية، ويعمل على تقوية ودعم الهيكل المالي للمؤسسة<sup>2</sup>، وعليه سيتم خلال هذه النقطة تحديد أهم عناصر التمويل الذاتي والمتمثل في:<sup>3</sup>

– **الاهتلاكات:** هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن تطور التكنولوجيا، أو آثار أخرى ولصعوبة قياس هذا التناقص فإنّ الاهتلاك يتعلّق عادة بتوزيعه على مدة حياة قيمة الأشياء القابلة للاهتلاك، وهذا التوزيع يأخذ شكل مخطط إهلاكي.

– **المؤونات:** هي تلك المبالغ التي يتم تخصيصها لمواجهة أي خطر أو نقص في قيمة عنصر معين، فإذا حدث الخطر فإنّ المخصص سوف يغطيه، أما إذا زال فإنّ المخصص سوف يدمج في حساب الاحتياطات بعد أن تفرض عليه ضريبة ويصبح مصدر التمويل الذاتي، أمّا إذا مزال الخطر قائماً فإنّ المخصص سيبقى ويتم معالجتها بالزيادة أو النقصان حسب حجم الخطر.

– **الأرباح الصافية الغير موزعة:** يعتبر مصدر تمويلي هام يساهم في رفع نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ويتوقف قرار توزيع الأرباح على القرار الذي تصدره الجمعية العامة التي يمكن أن تقرر احتجاز كل الأرباح، أو توزيعها كلّها، أو توزيع جزء والاحتفاظ بجزء وهذا كلّه يتوقف على أهداف الإدارة والمساهمين، ودرجة الرشد الذي يتمتعون بها.

وتكلفة الأرباح المحتجزة هي معدل العائد المطلوب من قبل جملة الأسهم العادية على التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة من الأرباح المحتجزة، وتحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تحليل كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016-2017، ص160.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص160.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص160.

$$C = i + F(T_p - i)$$

حيث:

$C$ : تكلفة الأموال المحتجزة.

$i$ : سعر الفائدة.

$F$ : الخطر المنتظم الذي يتعرض له السهم العادي.

$T_p$ : عائد محفظة السوق.

يعتبر التمويل الذاتي مكمل أساسي وضروري لكل عمليات الاقتراض فقد يجنب المؤسسة الاستدانة بطريقة مبالغ فيها.

– **مصادر التمويل بالملكية خارجية المصدر:** يحتاج بعض القطاعات إلى التمويل ويجب أن تلجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا يعني أنه يتعين عليهم اللجوء إلى وكلاء آخرين للحصول على الموارد، إما بشكل مباشر أو عن طريق وسيط مالي، ويمكن تصنيف التمويل الخارجي في فئتين اعتمادا على طرائق تنفيذ التمويل. يمكن منحها من قبل المؤسسات المالية أو جمعها في الأسواق المالية من ناحية أخرى تقدم البنوك العديد من خيارات التمويل قصير الأجل وطويلة الأجل لتلبية العديد من خيارات التمويل قصير الأجل وطويلة الأجل لتلبية احتياجات الشركات اعتمادا على الضمانات التي تقدمها وطبيعة النشاط المالي.<sup>1</sup>

❖ **الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية رأس المال الأساسي للشركة للمساهمة، وهي كذلك مصدر رئيسي لتمويل المؤسسة وتكوينها، وتلجأ للمؤسسات بشكل أساسي لهذا المصدر التمويلي في مرحلة التأسيس أو في حالة التوسعات المستقبلية، وبالتالي فهي عملية غير متكررة حيث تمثل السهم العادية مصلحة المالكين في المؤسسة، كما أنها تعد الساس لهدف المؤسسة في تعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية، حيث يمكن تعريف السهم العادي بأنه: " عبارة عن ورقة مالية تمثل حصة في رأس مال شركة المساهمة تمثل قيمة اسمية تصدرها المؤسسة للحصول على الأموال وتمنح حاملها عدد من الحقوق كحق المشاركة في الأرباح وإدارة المؤسسة عند تصفيتها.<sup>2</sup>

– **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند حصة في ملكية الشركة المساهمة العامة إلا أن حامله يتمتع بالأولوية في مجال توزيع الأرباح والتصفية، فمن جهة يحصل حامل السهم الممتاز على حقه في الأرباح التي تكون محدّدة سلفا عند الإصدار قبل حصول حامل السهم العادي على حقه فيها، ومن جهة أخرى

<sup>1</sup> GUENDOZI Mohammed, **Analyse des spécificités et des conditions de mise en œuvre des emprunts obligatoires comme alternation au financement des grandes entreprises en Algérie**, thèse de doctorat, filière science commerciales, département sciences commercial, mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, 2020 ; PP 28-29.

<sup>2</sup> ياقوت سوساوي، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، تيبازة، 2013/2012، ص ص 4، 5.

يحصل حامل على نصيبه من متحصلات التصفية عند حلّ وتصفية الشركة قبل حصول المساهم العادي على حقه فيها، ولكن بعد حصول أصحاب الديون بكافة أشكالها وأجالها على حقوقهم.<sup>1</sup>

ب\_ مصادر التمويل بالاستدانة: بعد التعرض لمختلف مصادر التمويل عن طريق الأموال الخاصة سنتعرض لمصادر تمويلية أخرى تحتل أهمية بالغة في تمويل المؤسسات، وخاصة في ظل محدودية الأموال الخاصة وعدم قدرتها على تغطية كل الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة، وتأتي من مصادر خارجية وتتمثل في الاستدانة، ويمكن أن نميز فيها ديون طويلة ومتوسطة الأجل، وديون قصيرة الأجل.<sup>2</sup>

❖ التمويل عن طريق الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل: تندرج ضمن الاستدانة طويلة الأجل ومتوسطة الأجل كل من القروض طويلة ومتوسطة الأجل، السندات والتمويل بالاستئجار.

#### – القروض المصرفية طويلة ومتوسطة الأجل:

• القروض متوسطة الأجل: هي عبارة عن عقود رسمية مكتوبة بين المؤسسة الاقتصادية والبنك أو المؤسسة المالية يتم بموجبها الاتفاق على منح مبلغ من المال لقاء فائدة معينة.

تستعمل هذه القروض لتمويل الزيادات في الأموال الثابتة عندما لا تكفي المصادر الأخرى، يلتزم المقترض سدادها "الفائدة وأصل القرض" لمدة تزيد عن العام تتراوح هذه المدة في الغالب على أقساط دورية متساوية، ويكون التسديد لهذه القروض بحسب جداول خاصة تعدها البنوك، وتعد هذه الجداول بالاعتماد على قيمة القرض ومدّة استحقاقه ومعدل الفائدة، وعدد الدفعات.<sup>3</sup>

• القروض طويلة الأجل: كما سبق الإشارة إليه فإنّ القروض طويلة الأجل تمثل عقود رسمية مكتوبة تزيد مدّتها عن السبع سنوات، ويتم استعمالها لتمويل تلك الزيادات في الأصول الثابتة، يتم تسديدها حسب أقساط أو خلال نهاية مدة العرض حسب الاتفاق بين المؤسسة طالبة القرض، والبنك أو المؤسسة المالية تتحمل المؤسسة أعباء تتمثل في تسديد فوائد القرض.<sup>4</sup>

– السندات: هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والشركات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل ونقصد بالقيمة الاسمية للسند القيمة المحددة له في وثيقة الإصدار، وتمثل هذه الوثيقة شروط إضافة إلى تحديد القيمة الاسمية كمعدل الفائدة السنوي الواجب دفعة لحامل السند، ويتم تحديد تاريخ الاستحقاق وطريقة تسديد قيمة السند، ولحامل السند حق الحصول على الفوائد وقيمة السند في تاريخ الاستحقاق.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ياقوت سوساوي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 7.

<sup>3</sup> بن دادة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 168.

<sup>5</sup> دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، ط 02، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 211.

– **التمويل بالاستئجار:** هي وسيلة تحصل من خلالها الشركة على احتياجاتها من الأصول الثابتة، وذلك من خلال استئجارها نظير سداد ايجار دوري ووفقا لهذا الأسلوب يمكن للشركة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصول المستأجرة لفترة زمنية محدّدة دون الحاجة لشرائها، وثمة أنواع عديدة أهمها: أسلوب ترتيبات البيع والاستئجار، أسلوب الاستئجار التشغيلي، أسلوب الاستئجار الرأسمالي والمالي، ونعرض فيما يلي أسلوب الاستئجار التشغيلي وأسلوب الاستئجار المالي.<sup>1</sup>

• **الاستئجار التشغيلي:** يسمى أيضا باستئجار الخدمات لأنه يوفر للشركة خدمتين التمويل والصيانة، وتعتبر شركة IBM احدى الشركات الرائدة في استخدام أسلوب الاستئجار التشغيلي و تشكل الآلات والمعدات الثقيلة والسيارات والكمبيوتر، ومعدات الصيانة اهم مجموعات الأصول التي يمكن ان تخضع لنظام التأجير التشغيلي، ووفقا لنظام الاستئجار يلتزم المؤجر بصيانة و خدمة الأصول المستأجرة على ان يأخذ في حسابه هذه التكلفة عند تحديد قيمة الايجار التعين على المستأجر سداه.<sup>2</sup>

• **الاستئجار الرأسمالي أو المالي:** يسمى الاستئجار الرأسمالي capital lease أيضا بالاستئجار المالي lease Financial وهو يختلف كثيرا عن الاستئجار التشغيلي من جوانب ثلاثة:

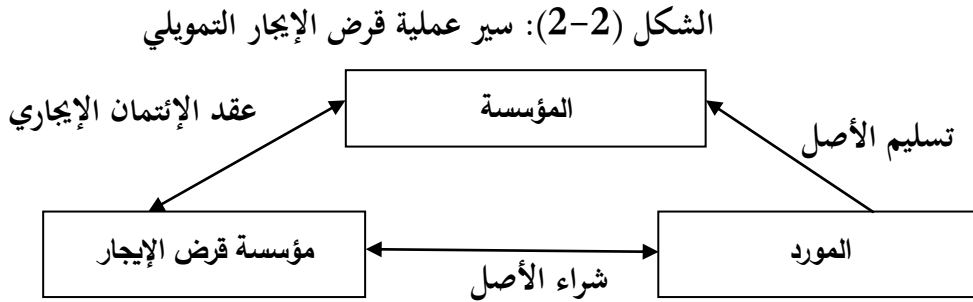
- أنه لا يوفر خدمات الصيانة.
- أن عقود الاستئجار المالي لا يمكن إلغائها.
- أن مدفوعات الإيجار تغطي بالكامل قيمة الأصول المستأجرة بعجز، أي أن إجمالي الإيرادات التي يتلفها المؤجر تكون مساوية للقيمة الكلية للأصول المستأجرة مع معدل عائد الاستثمار على الأصول.

والوضع الغالب في عقود الاستئجار المالي أن تختار الشركة المستأجرة للأصول شروط محددة في متطلباتها، تبدأ في التفاوض بشأنها إلى جانب شروط السعر والتسليم مع منتجي الأصول المع استئجارها ومع تحديد هذه الشروط والاتفاق بشأنها مع المنتجين تبدأ الشركة المستأجرة في الدخول في مرحلة تفاوض جديدة مع شركة التمويل التأجيري، وحينما يتم الاتفاق على هذه الشروط تطلب الشركة المستأجرة من الشركة المؤجرة شراء الأصول محل عقد الاستئجار من المنتجين وعندما يتم شراء الأصول تبدأ الشركة المستأجرة عملية تنفيذ عقد الاستئجار<sup>3</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 387-388.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 388.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص، 389-390.



Source : Stéphane Griffiths et Jean Gary degos, *Gestion financiers de l'analyse à la stratégie*, édition d'organisation, 2<sup>ème</sup> édition, paris, 2001, p188.

### ❖ التمويل عن طريق الديون قصيرة الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي يحصل عليها المشروع من الغير على أن يلتزم المشروع برد هذه الأموال إلى الغير خلال فترة لا تزيد عن سنة والواقع أن هناك أكثر من مصدر من مصادر التمويل قصير الأجل يتم المفاضلة بينهما وهي كالتالي<sup>1</sup>:

#### – الائتمان التجاري

يعتبر الائتمان التجاري نوعاً من أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ممثلاً في قيمة المشتريات الآجلة التي تحصل عيه المنشأة من الموردين على أن تسدد قيمتها في وقت لاحق<sup>2</sup>.

#### – الائتمان المصرفي

تعتمد المؤسسات التجارية والصناعية في ممارسة أنشطتها اعتماداً كبيراً جداً على البنوك وذلك في مجالات عديدة، منها تسهيل عمليات الدفع والاستيراد والتصدير إلى جانب توفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو والتطور، هذا ولن نتحدث في هذا المجال إلا عن دور البنوك التجارية في تقديم الائتمان المصرفي للمؤسسات التجارية<sup>3</sup>.

### 2. خصائص مصادر التمويل

إن الخصائص المميزة لمصادر التمويل تدور حول مايلي:

أ\_ **ميعاد الاستحقاق**: يقصد بتاريخ الاستحقاق اليوم الذي يجب على المدين القيام بسداد ما يستحق عليه الدائن، وينص على هذا التاريخ في عقد الدين لذلك فإن القروض لها أجل محدد يجب على المشروع القيام

<sup>1</sup> فهد عبد الرحمن أحمد الأحمر، *دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل*، مجلة الاقتصاد الجديد، الهيئة العامة لتعليم التطبيق والتدريب، الكويت، العدد 08، ماي 2013، ص ص، 13-14.

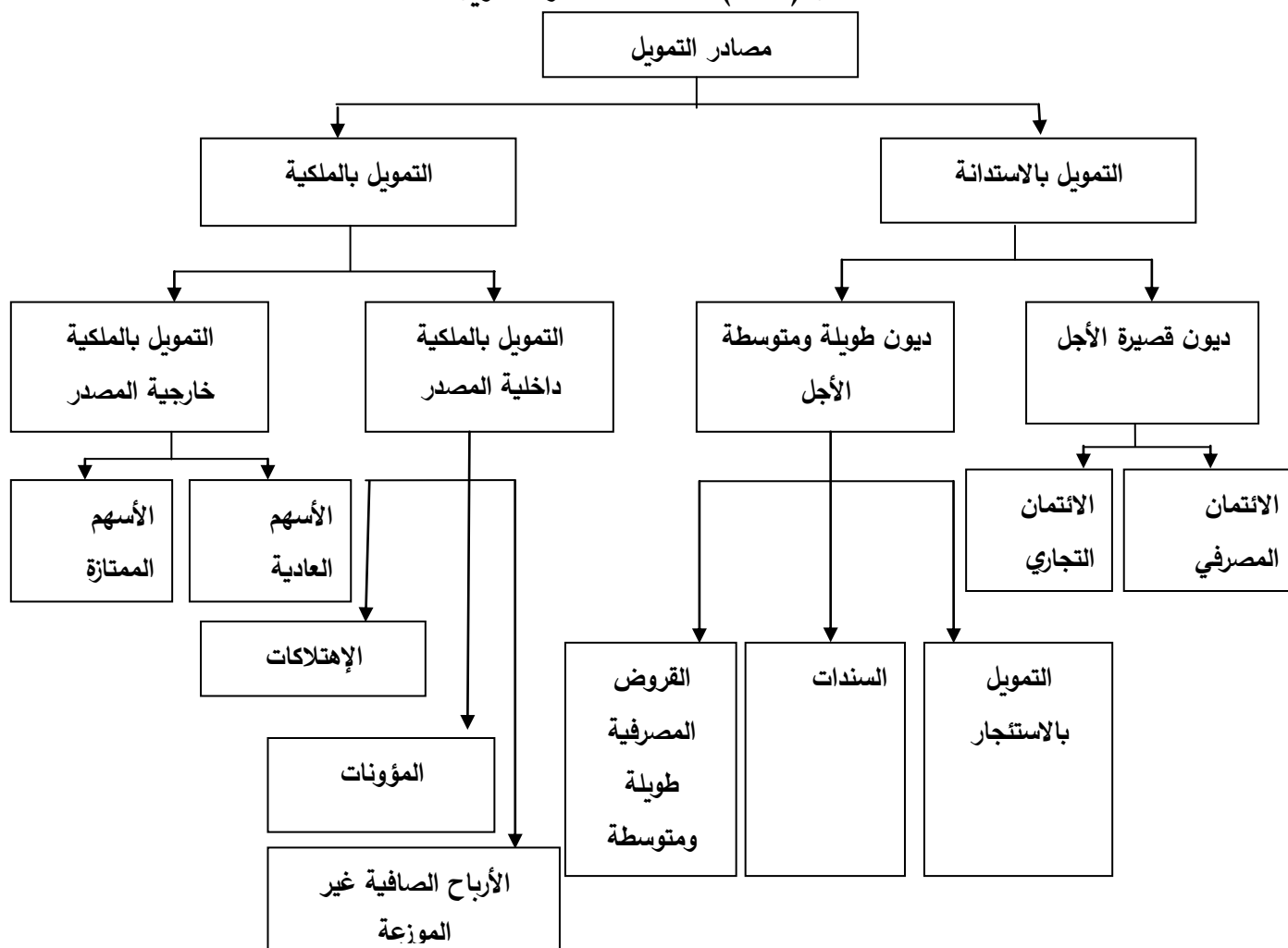
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 14.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*، ط1، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 76-77.



بسدادهما في ذلك الموعد وعدم قيامه بذلك يؤدي إلى الإخلال بسمعته الائتمانية، كما يؤدي إلى قيام الدائنين بالمطالبة القضائية لحقوقهم واحتساب فوائد التأخير والمطالبة بتصفية المشروع<sup>1</sup>.

الشكل (2-3): مخطط مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبتين

ب\_ **أموال الملكية:** ليس لها أجل محدد بل يحدد أجلها بحدوث حياة المشروع، حيث لا يستطيع المالك استرداد أمواله المشروع إلا حين تصفية المشروع وحسب نتائج هذه التصفية<sup>2</sup>.

ج\_ **الوفاء بالالتزامات ومستوى الأرباح:** إذا كانت عقود المديونية بين المنشأة والجهة الدائنة تقتضي دفع المنشأة لفائدة معينة أو جزء من الدين مع فائدة أو دفعة من قيمة الاستئجار. فيجب الوفاء بتلك التعهدات بغض النظر عن مستوى الأرباح المحققة وإلا تعرضت المنشأة لإجراءات قانونية قد تصل إلى تصفيتها، حيث يتمتع الدائنون المختلفون بأسبقية وأولوية على الملاك فينا يحققه المشروع من دخل أو أرباح<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 186.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 186.

<sup>3</sup> موفق عنان عبد الرحمان الجمبري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص،

د\_مدى ثبات القيمة المدفوعة: تقضي عقود المديونية بين المنشأة والجهات الدائنة لتحمل أعباء ثابتة كمقابل لاستخدامها أموال ثابتة بغض النظر عن مستوى الأرباح المحققة فعلى المنشأة أن تدفع للبنك 10% سنويا من قيمة القرض الذي منحه لها بغض النظر عن مقدار الأرباح التي تحققت<sup>1</sup>.

هـ\_ الضمانات: وتقسّم إلى ضمانات عينية مثل العقارات و ضمانات شخصية مثل الكفالات الشخصية. ويشترط في قبول هذه الضمانات أن تكون سهلة التسويق ومستقرة القيمة وأن لا يكون قابلة للتلف وإمكانية تقدير قيمتها ونقل ملكيتها وهدف الدائنون والملاك هو رغبة في الحصول على الدخل بأشكاله المختلفة عندما يستثمرون أموالهم في مشروع معين<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الاختيار بين مصادر التمويل

يمكن عرض بعض القواعد المتحكمة في عملية الاختيار والقيود والمعايير اللازمة لاختيار التوليفة المثلى في عملية التمويل.

#### أولاً: قيود الاختيار بين مصادر التمويل

يخضع قرار اختيار المسير لنمط تمويل دون آخر لمجموعة من القيود والتي لا يمكن تجاهلها نذكر من بينها:

#### 1. القيود الكلاسيكية:

هي من أسس التحليل المالي الكلاسيكي التي بالرغم من أنهم تجاوزها، إلا أن مجموعة من قواعده ظلت ثابتة وتمثل أساسا لكثير من القرارات المالية:

#### أ. قاعدة التوازن المالي الأدنى:

تؤكد هذه القاعدة على أن الاستخدامات المستقرة لا بد من أن تمول بمراد دائمة فمثلا يجب تمويل الاستثمارات إما بالتمويل الذاتي، رفع رأس المال أو عن طريق قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، أما استخدامات الاستغلال فيجب تمويلها عن طريق موارد الاستغلال<sup>3</sup>.

#### ب. قاعدة الاستدانة العظمى Règle de l'endettement maximum :

مفاد هذه القاعدة أن مجموع الديون المالية باستثناء الاعتمادات البنكية يجب أن لا تفوق الأموال الخاصة، ويمكن التعبير عن هذه القاعدة باستعمال نسبة الاستقلالية المالية والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 65.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 65.

<sup>3</sup> زعود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص 48.

<sup>4</sup> رضا زهواني، وصيف فائزة خير الدين، سمير بوعافية، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، جامعة الشهيد لخضر، الجزائر، ص 243.

### الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الديون المالية

الالتزام بهذه القاعدة بموجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد. تهدف هذه القاعدة إلى منح المؤسسة الاستقلالية المالية أي أن أموالها الخاصة تفوق مجموع ديونها وأن تظل مساهمة ملاك الأسهم في المؤسسة في احتياجاتها المالية أكثر من مقرضيها.

#### ج. قاعدة القدرة على السداد : Règle de capacité de remboursement

تركز هذه القاعدة على أن الديون المالية للمؤسسة يجب ألا تفوق ثلاث أضعاف قدرتها على التمويل الذاتي السنوية المتوسطة المقدرة، ويستعمل متخذ القرار المالي النسبة التالية كأداة تساعد على المراقبة.

### القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي

تعتبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن ثلاثة، فهي تترجم مدى استطاعة المؤسسة على تغطية مجمل ديونها باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي وذلك مؤشر على زيادة احتمال عدم القدرة على السداد<sup>1</sup>.

#### د. قاعدة الحد الأدنى للتمويل الذاتي : Règle de minimum d'autofinancement

تهدف هذه القاعدة إلى تنويع مصادر لتمويل المشروعات الاستثمارية وإذ مولت المؤسسة مشروعاً بواسطة القرض 100% فإن ذلك يزيد من احتمالات تحقق مجموعة من المخاطر كتضخم مصاريف الاستدانة مقارنة بمردودية المشروع، إذ مول المشروع كلية بمراد ذاتية فإن ذلك يفوق فرص الاستفادة من الوفرة الضريبية المحققة بواسطة الاستدانة<sup>2</sup>.

#### 2. القيود الأخرى:

بالإضافة إلى القيود المالية السابقة الذكر هناك قيود أخرى تفرض على المسير اختيار نمط تمويل دون آخر نذكر ما يلي<sup>3</sup>:

#### أ. الشكل القانوني للمؤسسة: le statut juridique

هناك بعض مصادر التمويل متعلقة بالشكل القانوني للمؤسسة مثلا المؤسسات العمومية فقط التي يمكنها طرح سندات المساهمة، شركة الأسهم فقط التي يمكنها طرح السندات...إلخ.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 243.

<sup>2</sup> نور الدين تمجيد، أهمية مقارنة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية، ورقة بحثية ضمن أعمال الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص 13.

<sup>3</sup> زغود تير، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ب. حجم المؤسسة *la taille* :

المؤسسات الكبيرة الحجم تكون لها إمكانية الاختيار بين عدة مصادر للتمويل زيادة رأس المال، الاستدانة "قروض وسندات"، التمويل الذاتي أو أشباه الأموال الخاصة على عكس المؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها اللجوء إلى السوق المالي "طرح سندات أو أسهم" نظرا إلى ارتفاع تكاليف الاصدار، فهي تلجأ للاقتراض من البنوك.

ج. حالة السوق المالي *P'état du marché financier*

إذا كان السوق المالي غير مشجع على الاصدار نظرا لخضوعه لتقلبات العرض والطلب فمن الأفضل للمؤسسة أن تبحث عن مصادر أخرى بديلة كالجوء إلى التمويل الذاتي أو الاقتراض من البنوك.

ثانيا: معايير الاختيار بين مصادر التمويل

توجد أمام متخذ القرار التمويلي مجموعة من المعايير الكمية والنوعية للمفاضلة بين أنماط التمويل المتاحة نذكر منها:

1. معيار تكلفة رأس المال *le coût du capital* :

تعرف بأنها تكلفة الموارد المستخدمة من طرف المؤسسة في تمويل احتياجاتها التمويلية تعطى بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$k_0 = k_d \times (1 - T) \times \frac{D}{D + C_p} + K_{C_p} \frac{C_p}{D + C_p}$$

$k_0$ : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

$k_d$ : تكلفة الاستدانة

$K_{C_p}$ : تكلفة الأموال المرجحة

2. المردودية المالية *la rentabilité financière*

تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة، إذ أنها تقيس معدل مردودية المؤسسة من وجهة نظر المساهمين، وبالتالي فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح وقدرتها على مكافأة المساهمين سواء بمفهوم التوزيعات من الأرباح أو بمفهوم توجيهها إلى الاحتياطات بغية تدعيم مركزها المالي، وتحسب بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$R_f = \frac{R_{net}}{C_p}$$

$R_f$ : المردودية المالية

<sup>1</sup>زغود تبر، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 44.

$R_{net}$ : النتيجة الصافية

$C_p$ : الأموال الخاصة

### 3. التسديدات النقدية الحقيقية

تعني الأخذ في الحسبان الوفرات الضريبية ذات الصلة بمصدر التمويل المقترح, يسمح هذا التمويل بالمقارنة بين الصيغ المتنوعة للتمويل وحساب التسديدات النقدية المخصصة والأخذ بالصيغة التمويلية التي تحقق أقل قيم حالية للتسديدات النقدية<sup>1</sup>.

### 4. فوائض النفقات النقدية

تهتم بالتدفقات النقدية الناتجة عن تحقيق المشروع الاستثماري وطريقة تمويله. حيث أفضل طريقة للتمويل هي تلك التي توفر أكبر تدفق نقدي فائض<sup>2</sup>.

تدفق السيولة = التدفقات النقدية = [الهامش قبل تكاليف التمويل - تكاليف التمويل (بعد خصم الضريبة)]

التدفق النقدي الزائد = التدفق النقدي المخصص - حصة الاستثمار التي تتحملها الشركة

<sup>1</sup> نور الدين تمجدين، أهمية مقارنة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>2</sup> Fekkak, conférences en gestion financière, faculté des sciences juridiques économique et sociales, université sidi Mohamed ben Abde Ilah, Maroc, p 30.

## المبحث الثاني: أساسيات قرار التمويل

إن عملية إيجاد الأموال من الوظائف المهمة في مختلف المؤسسات والمشاريع، ونظرا لمحدودية هذه الموارد وندرتها الأمر الذي أصبح يتطلب من المسؤول دراستها دراسة جيدة ومتأنية، لأن القرارات المتعلقة بالتمويل واختيار مصادره من القرارات المهمة والمعقدة والأصعب على الاطلاق على المستثمر، حيث يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي يتوجب على الإدارة اتخاذها كي تضمن للمنشأة استمراريتها.

## المطلب الأول: ماهية قرار التمويل

يكتسي موضوع اتخاذ القرار التمويلي أهمية بالغة، لأن نجاح المؤسسة يعتمد على القرار المتخذ، وفي هذا الإطار نحاول تقديم عدة تعاريف للقرار المالي مع توضيح الأهداف الرئيسية لاتخاذ قرار التمويل.

## أولاً: تعريف قرار التمويل

لقد تعددت مفاهيم قرر التمويل ولعل أهمها ما يلي:

يعرف بأنه: "القرارات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، وهي هيكل رأس المال ومصادر التمويل"<sup>1</sup>. ويعرف: "تتعلق قرارات التمويل بتحديد وصياغة هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق من خلال المزيج الأمثل لمصادر تمويل استثمارات شركة الأعمال وأن تسعى الإدارة المالية في تحقيق هيكل التمويل الأمثل Optimal Financial Structure الذي يحقق من خلال المزيج الأمثل لمصادر تمويل استثمارات شركة الأعمال، وأن تسعى الإدارة المالية في تحقيق هيكل التمويل الأمثل هو الرغبة في الوصول إلى تخفيض كلفة التمويل إلى حدها الأدنى، لأن ذلك يضمن زيادة في القيمة السوقية للسهم في السوق الذي تروج له الإدارة المالية"<sup>2</sup>.

ويعرف: "القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل"<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن قرار التمويل هو "عملية تحديد كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات عن طريق اختيار المزيج الأكثر ملائمة للتمويل عن طريق تحديد مصادر الأموال قصيرة وطويلة الأجل وقيمة مبلغ وتكلفة التمويل وطريقة التمويل بالإضافة إلى نوع التمويل.

## ثانياً: أهداف قرار التمويل

يتمثل الهدف الاستراتيجي للمؤسسة في اتخاذ قرار التمويل في تعظيم ثروة الملاك من خلال تعظيم قيمة المنشأة التي تقاس بالقيمة السوقية لأسهمها العادية، لذلك يتعين على المؤسسة تحديد الكيفية التي من خلالها تحصل على الأموال اللازمة وبأقل تكلفة ممكنة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 21.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص، 26-27.

<sup>3</sup> زوينة مخلخل، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019/2020، ص 65.

<sup>4</sup> رضا زهواني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 242.

المطلب الثاني: العوامل الملائمة والمؤثرة لصنع قرار التمويل

أولاً: العوامل الملائمة لصنع قرار التمويل

يتوقف النجاح في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر المعلومات الملائمة لهذا القرار، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي<sup>1</sup>:

1. في حالة التمويل الخارجي: تتمثل في:

- معدل الفائدة للسند أو القرض.
- شروط السداد.
- القيمة الإسمية والقيمة السوقية، شروط الإصدار والقابلية للتحويل بالنسبة للسند.
- نوع الضمانات والقيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة.
- القيمة العادلة للأصل المستأجر بعقد إيجار رأسمالي، وكذلك القيمة المتبقية المضمونة أو الغير المضمونة للأصل المستأجر.
- مخاطر الرفع المالي.

2. في حالة التمويل الداخلي من الملاك: وتتمثل في:

- القيمة الإسمية للسهم العادي أو الممتاز.
- القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
- معدل الفائدة المدفوع للسهم الممتاز بالمقارنة مع كوبون السند ومعدل الفائدة السوقية.
- تكلفة الفرصة البديلة أي العائد على الاستثمار المتوقع في مجالات أخرى خارج المنشأة.
- السياسات الإدارية المطبقة بشأن توزيع الأرباح.

ثانياً: العوامل المؤثرة في صنع قرار التمويل

وتتمثل فيما يلي:

1. تكلفة المصادر المختلفة للتمويل: أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر<sup>2</sup>.

2. عنصر الملائمة: بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً للمجال الذي تستخدم فيه الأموال، فإذا كان تمويل رأس المال العامل مثلاً هو الهدف من قرار التمويل فيكون تمويله بقرض قصير الأجل من أجل تخفيض تكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو توسيع الرأسمالي فيتم تمويله بقرض طويل الأجل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص، 288-289.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 287.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 287.

3. السيولة النقدية في المؤسسة: وهنا يجب مراعاة وضع السيولة النقدية في المؤسسة التي ترغب في التمويل، فإذا كان الوضع حرجا على المؤسسة أن تغض النظر عن تكلفة هذا التمويل<sup>1</sup>.
4. الشروط والقيود التي تفرضها الجهة التي تقوم بالتمويل: كالضمانات المقدمة وتوزيع الأرباح، وقدرة المؤسسة على طلب تمويل إضافي من مصادر أخرى<sup>2</sup>.
5. المزايا الضريبية: والتي يحققها التمويل الخارجي في الوقت الذي لا يحققها التمويل الداخلي<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: مكونات ومراحل اتخاذ القرار التمويلي

#### أولاً: مكونات اتخاذ القرار التمويلي

تتألف عملية تقييم قرار منح الائتمان من عدة عوامل وعناصر يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار وتشمل هذه العناصر الأساسية التالية<sup>4</sup>:

1. **القرض إلى القيمة (Lty):** حيث أن نسبة التمويل المطلوبة إلى القيمة السوقية العادلة للاستثمار في المشروع المراد تمويله هي المقياس الأساسي للمخاطرة، بحيث أنها تزود المقرض بمؤشر لمدى تغطية أي خسائر محتملة ناجمة عن عدم قيام المقترض بالسداد عن طريق بيع الأصول الممولة.
2. **القدرة على التسديد:** حيث يتم قياس قدرة المقترض على تسديد أصل المبلغ والفوائد من خلال الدراسة التاريخية لتدفقاته النقدية وأرباحه.
3. **الرغبة في التسديد:** يتم قياسها من خلال دراسة التاريخ الائتماني للعميل من حيث التسديدات أو التأخيرات في السداد أو معاناته من عمليات تعذر المالي.
4. **الضمانات المقدمة:** يجب على موظف الائتمان أن يحدد مدى قبوله للضمانات التي يقدمها العميل مقابل حصوله على الائتمان وتقييم حالة هذه الضمانات وسيولتها "القدرة على بيعها دون تحمل أعباء إضافية في حالة فشل العميل على التسديد".

<sup>1</sup> صورية كحول، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 120.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 120.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 120.

<sup>4</sup> وحيد سمار، استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد العربي بن مهدي، أم البواقي، 2018، ص 71.



## ثانياً: مراحل اتخاذ القرار التمويلي

تختلف مراحل اتخاذ القرار التمويلي من مؤسسة لأخرى وفقاً لاعتبارات كثيرة، منها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة وغيرها وعليه نذكر أهم الخطوات الأساسية:

1. **التعرف على الاحتياجات المالية:** لعل من أكثر أسباب فشل المشروعات الاقتصادية شيوعاً هو التخطيط على أساس رأس المال المالي الموجود لدى أصحاب المؤسسات، وهذا الأخير لا يعتبر السبب الوحيد الذي يؤدي إلى فشل المؤسسات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضاً أحد أشكال التمويل الخاطئ للمؤسسات ولهذا فعلى أصحاب المؤسسات التعرف بشكل مستمر ودقيق على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والمستقبلية القريبة والبعيدة وبعدها يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفقاً لأهميتها وأولويتها.<sup>1</sup>
2. **تحديد حجم الأموال المطلوبة:** بعد أن تتم مرحلة التعرف على الاحتياجات المالية تأتي المرحلة الثانية ومتمثلة في تحديد كمية التمويل المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، حيث تتميز هذه الخطوة بالصعوبة من حيث تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديرها دون مستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين للتمويل هما الحد الأعلى والحد الأدنى.<sup>2</sup>
3. **تحديد بدائل التمويل المتاحة:** يتم في هذه المرحلة حصر جميع بدائل التمويل المتاحة التي لها قدرة على تغطية الاحتياجات المطلوبة وفق الأهداف المطلوبة، وحسب طبيعة الاحتياج التمويلي ومدته الزمنية.<sup>3</sup>
4. **تقييم بدائل التمويل:** يتم تقييم بدائل التمويل المتاحة وفقاً للمعايير والأهداف الموضوعية من طرف الإدارة المالية للمؤسسة، حيث يتم في هذه المرحلة حساب تكلفة البدائل التمويلية المقترحة ورصد تأثيراتها المحتملة على مختلف النواحي المالية والرقابية للمؤسسة.<sup>4</sup>
5. **تحديد شكل التمويل المطلوب:** قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض أو إصدار بعض الأسهم والسندات، وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات والأسهم لأن ذلك سوف يترتب عنه زيادة التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضاً، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.<sup>5</sup>
6. **مباشرة عملية التمويل وفق البرنامج المقرر:** نجد أن تم تحديد الاحتياجات التمويلية ومقدارها وشكل التمويل، فإنه من المفضل أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل ضمان تدفق سلس لهذه الأموال إلى داخل المؤسسة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> رمضان العلاء وآخرون، دور الأساليب الكمية في اختبار القرارات التمويلية المتوازنة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المدبر، المجلد 02، العدد 02، 2015، ص 128.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 128.

<sup>3</sup> نبيل حركات، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 53.

<sup>5</sup> رمضان العلاء وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>6</sup> نبيل حركات، مرجع سبق ذكره، ص 54.

7. وضع وتطور الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستتنفق بها الأموال، والعائدات المتوقعة منها بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة، وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وهذه الخطة تبين مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، وتعتبر هذه الخطة ترجمة رقمية لسياسات الإنتاج، من خلال استعمال أدوات التخطيط والتنبؤ المالي<sup>1</sup>.

8. تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها: إن تنفيذ الخطة التمويلية يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناتجة عن التنفيذ من خلال وضع إجراءات رقابية فعالة، كما أنه من الممكن للخطة التمويلية أن تتقادم ولهذا لا بد من العمل على تحديثها وكذا تعديلها وفق المتطلبات الحديثة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رمضان العلاء وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 129.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 129.

## المبحث الثالث: أساليب تحليل وتقييم قرار التمويل

تتعدد الأساليب والمؤشرات الكمية التي يبنى عليها قرار التمويل والتي نتوصل من خلالها إلى حكم مسبق بخصوص العروض التمويلية المتاحة أمام المؤسسة لتمويل استثماراتها.

## المطلب الأول: في ظل حالة التأكد

وتنقسم الأساليب في حالة التأكد إلى مجموعتين الأولى لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود وتتضمن فترة الاسترداد ومعدل العائد على الاستثمار، والثانية تأخذ القيمة الزمنية للنقود وتتضمن صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي.<sup>1</sup>

## أولاً: فترة الاسترداد DR

هي الفترة الزمنية التي يسترجع خلالها مستثمر قيمة استثماره في مشروع، لكي يكون المشروع الاستثماري مقبولاً يجب أن تكون فترة الاسترداد أقل من المدة التي حددتها الشركة.<sup>2</sup>

ونقتضي قاعدة القرار على أن يتم ترتيب المشاريع تصاعدياً واختيار المشروع الذي يحقق أقصى فترة استرداد. وتحسب فترة الاسترداد وفق الصيغ التالية:<sup>3</sup>

## 1. في حالة التدفقات المتساوية:

$$DR = \frac{I_0}{CFN}$$

حيث :

$I_0$  : تكلفة الاستثمار الدولية

$CFN$  : صافي التدفقات النقدية السنوية.

## 2. في حالة عدم تساوي التدفقات:

تحسب فترة الاسترداد في هذه الحالة وفق طريقة الاقتطاع حيث يتم حساب فترة إلى ترداد من خلال النفقات المتراكمة إبتداءً من السنة الأولى حتى نحصل على المبلغ المستثمر، تعطى بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرطسي، مرجع سبق ذكره 25600

<sup>2</sup> تقييم المشروعات الاستثمارية، مستثمر تاريخ الاطلاع 23-2-2023 ساعة 17:24

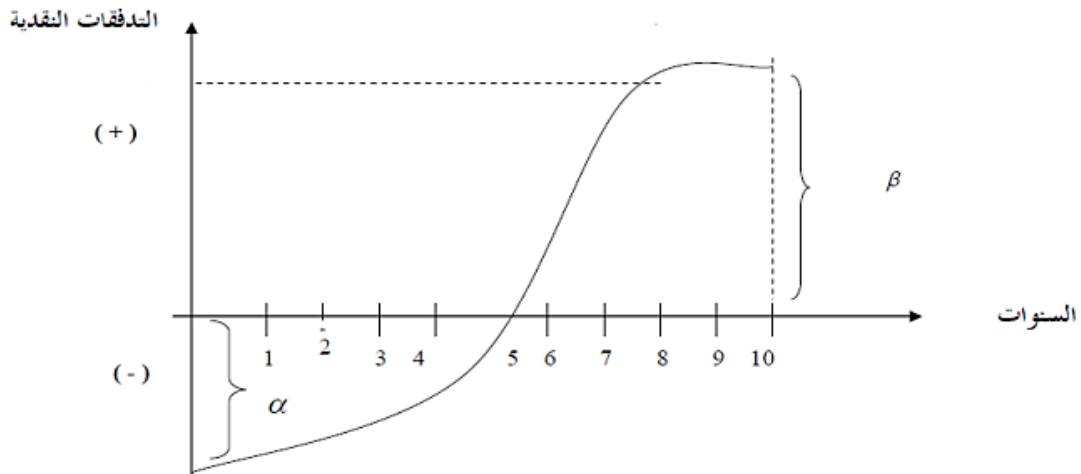
[https:// mostas.men.com](https://mostas.men.com)

<sup>3</sup> خيرة مجدوب، محاضرات في تقييم المشاريع الاستثمارية الدروس وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التبيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2016/2017، ص ص28، 30.

$$I_0 = \sum_{t=1}^{DRS} CF_t$$

ويمكن تمثيل طريقة الاسترداد بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): طريقة الاسترداد



المصدر: خيرة مجدوب، محاضرات في تقييم المشاريع دروس وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016/2207.

من خلال الرسم البياني يتوضح لنا أن فترة الاسترداد تتحدد عندما تتساوى التدفقات النقدية السالبة  $\alpha$ ، والتدفقات النقدية الموجبة  $\beta$ ، أي هي المدة التي يتم استرجاع فيها المبلغ الاستثماري الأولي، وبالتالي يكون عندها التدفقات النقدية المتراكمة مساوية للصفر.<sup>1</sup>

3. مزايا وعيوب فترة الاسترداد

أ. المزايا: تتلخص فيما يلي:<sup>2</sup>

- البساطة وسهولة الحساب والفهم والاستخدام.
  - ارتكازها على عامل السيولة أكثر من الربحية.
  - تتلاءم هذه الطريقة مع الإنفاق الاستثماري في المشروعات التي تخضع لعوامل التقلب وعدم اليقين.
  - تعتبر من الأساليب الأساسية في عملية التقديم التجاري للمشروع
- ب. العيوب: نذكر منها:<sup>3</sup>
- لا تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

<sup>1</sup> خيرة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> عبد الكريم خيري، أثر وضع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التجارة، تخصص علوم تجارية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 113.

<sup>3</sup> تقييم المشروعات الاستثمارية، مستثمر <https://mostas.mer.com> مرجع سابق.

– يتحيز معيار فترة الاسترداد للمشروعات التي تحقق معظم عوائدها في السنوات الأولى من عمرها الاقتصادي.

### ثانياً: معيار معدل العائد على الاستثمار TRC

يتمثل هذا المعيار في إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي العائد من تكلفة الاستثمار الأولية. ويتم اتخاذ القرار وفق هذا المعيار بمقارنة TRC مع عائد الفرصة البديلة بحيث يكون TRC أكبر وإلا يرفض المشروع لعدم ربحيته.<sup>1</sup>

ويمكن حساب معدل العائد على الاستثمار وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$TRC = \frac{\frac{1}{n} \sum_{t=1}^n R_t}{I_0} \times 100$$

حيث:

$TRC$ : معدل العائد على الاستثمار

$R_t$ : هو الربح السنوي الصافي (بعد اقتطاع الضريبة) للسنة  $t$

$I_0$ : الاستثمار الأولي

### 1. مزايا وعيوب معيار العائد على الاستثمار:

أ. المزايا: نذكر منها:<sup>3</sup>

- البساطة في التطبيق ومنح فكرة أولية لمتخذ القرار حول ربحية المشروع.
- أخذ في الاعتبار عامل الربحية المتوقعة للاستثمار.

ب. العيوب: نذكر منها:<sup>4</sup>

- المساواة بين المشروعات والفرصة الاستثمارية التي يكون معدل العائد بها متعادل على الرغم من اختلاف التدفقات النقدية السنوية.
- عدم دمج هذا المعيار لعامل الزمن أو الوقت أي يتجاهل القيمة الزمنية للنقود.

<sup>1</sup> علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرتسي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

<sup>2</sup> عامر هشام، فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 112.

<sup>3</sup> علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرتسي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص ص 112-113.

## ثالثا: معيار صافي القيمة الحالية VAN

وتعرف بأنها صافي التدفقات النقدية التي يحققها المشروع الاستثماري خلال فترة من الزمن مخصومة بمعدل خصم يعبر عن معدل الدخل الخالي من المخاطرة بالإضافة إلى معدل المخاطرة.

التي يقبلها المستثمر.<sup>1</sup> ويمكن حساب صافي القيمة الحالية وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$VAN = \sum_{p=1}^n C_p \frac{1}{(1+t)^{-p}} - I_0$$

حيث أن:

$VAN$ : صافي قيمة الحالية

$C_p$ : التدفقات النقدية الصافية للفترة  $p$  (تدفقات الخزينة الصافية)

$t$ : معدل الخصم.

$I_0$ : تكلفة الإستثمار المبدئية.

وفي حالة تساوي التدفقات النقدية الصافية تكون العلاقة كالتالي

$$VAN = C_p \left[ \frac{1 - (1+t)^{-p}}{t} \right] - I_0$$

يقبل تنفيذ المشروع إذا كان صافي قيمته الحالية موجبا وتزيد أهمية هذا المشروع كلما كبر صافي قيمته الحالية، هذا يعني أنه يرفض المشروع إذا كان صافي قيمته الحالية أقل أو يساوي الصفر، وفي حالة وجود مقارنة بين عدة مشاريع فإنه يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية في حالة المشاريع بديلة، أما إذا كانت المشاريع مستقلة في إمكان المؤسسة قبولها جميعا بشرط توفر الأموال اللازمة لتنفيذها.<sup>3</sup>

## 1. مزايا وعيوب صافي القيمة الحالية VAN.

أ. المزايا: وتتمثل في:<sup>4</sup>

- يراعي التغيير في القيمة الزمنية للنقود.
- يأخذ هذا المعيار بالحسبان المكاسب النقدية للمشروع طوال عمره الافتراضي.

<sup>1</sup> كمال لحول، اختيار المشاريع العمومية دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص43.

<sup>2</sup> عبد الكريم خيري، مرجع سبق ذكره، ص 116.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص116.

<sup>4</sup> محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، مارس 2020، ص15

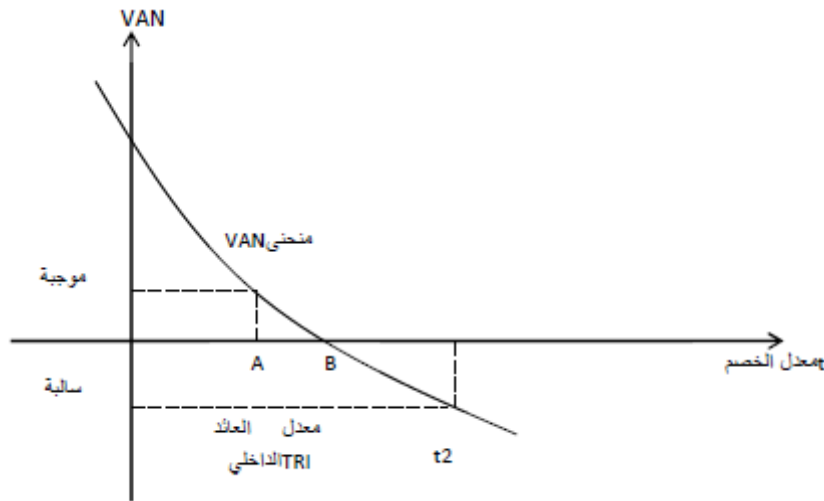
- يفضل استخدامه عندما تكون التدفقات النقدية تتراوح ما بين تدفقات نقدية موجبة وأخرى سالبة.
  - يعكس قيمة البدائل الاستثمارية باستخدام سعر الخصم الذي يمثل تكلفة رأس المال أو تكلفة الأموال.
- ب. العيوب : وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- يتطلب احتساب هذا المعيار تحديد معدل الخصم المناسب مسبقا.
- لا يعطي ترتيب سليم للمشروعات في حالة اختلاف قيمة الاستثمار المبدئي.

رابعا: معيار معدل العائد الداخلي TRI :

يعرف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الخصم (التحيين) الذي يحقق المساواة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية المتوقعة مع تكلفة الاستثمار، ويعرف كذلك على أنه نقطة تقاطع منحنى القيمة الحالية الصافية مع المحور الأفقي الممثل المعدل التحيين كما يبين المنحنى البياني التالي ذلك.<sup>2</sup>

الشكل رقم (2-5) المنحنى البياني لمعدل العائد الداخلي.



المصدر: علي بحري، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص103.

ويحسب معدل العائد الداخلي بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$TRI = t_1 + \left[ \frac{VAN_1}{VAN_1 - VAN_2} \right] \times (t_2 - t_1)$$

وحسب هذا المعيار تتم المفاضلة بين المشاريع عن طريق اختيار المشروع الذي له أكبر معدل مردود داخلي.

<sup>1</sup> محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>2</sup> علي بحري، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص103.

<sup>3</sup> محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، مرجع سبق ذكره. ص15

## 1. مزايا وعيوب معدل العائد الداخلي ( TRI ) :

أ. المزايا: ومن مزايا معيار معدل العائد الداخلي نذكر<sup>1</sup> :

- يتميز بالموضوعية وبالتالي يعتبر مقياسا دقيقا للربحية ويعبر بوضوح عن القوة الإيرادية للمشروع
- يراعي التغيير في القيمة الزمنية للنقود
- يمكن استخدامه في ترتيب المشروعات من حيث درجة ربحيتها وجدواها الاقتصادية
- يعكس المخاطر التي يتعرض لها المشروع من خلال حساب الفرق بين العائد الداخلي وتكلفة رأس المال.

ب. العيوب: ويعاب هذا المعيار فيما يلي<sup>2</sup>:

- قد يكون هناك أكثر من حل واحد للمعادلة عندما تتغير إشارة التدفق النقدي أكثر من مرة، وعندما يكون أكثر من معدل واحد للعائد الداخلي...
- لا توجد هناك صيغة محددة يمكن عن طريق التعويض فيها بقيم معينة نحصل على معدل العائد الداخلي بصورة مباشرة، فهذا المعيار متعب في طريقة حسابه.
- إن طريقة احتساب المعيار لا تأخر حجم إنتاج المشروع بعين الاعتبار وإنما فقط معدل العائد، فهذه الطريقة تفضل المشروع الذي يحقق معدل عائد أعلى حتى ولو كان حجم إنتاجه أقل من حجم إنتاج البديل.

## المطلب الثاني: في حالة المخاطرة وعدم التأكد

وهي تمثل حالة الشك وعدم اليقين بشأن المستقبل، وهناك العديد من المعايير المعتمدة منها: الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف<sup>3</sup>.

## أولاً: الانحراف المعياري 8 :

يعرف على أنه القيمة التي تبين مدى انحراف الفقرات عن متوسطها الحسابي<sup>4</sup>، ويقاس الانحراف المعياري تقليب العائد على الاستثمار عن الوسط الحسابي لذلك العائد، أي أنه يقاس مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويحسب وفق العلاقة التالية<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> محمد البشير مرکان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص16.

<sup>3</sup> علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرثسي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

<sup>4</sup> سعاد معاليم، سميحة بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص413.

<sup>5</sup> محصول نعمان، محاضرات حول الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مع الصديق بن يحي جيجل 2022/2023، ص18.



$$\sigma = \sqrt{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (R_i - \bar{R})^2}$$

حيث أن.

$\delta$ : تمثل الانحراف المعياري

$R_i$ : تمثل العائد خلال فترة معينة

$\bar{R}$ : متوسط العائد

$n$ : الفترات التي تتوفر فيها بيانات العائد

أما في حالة قياس مخاطر مستقبلية أو متوقعة يمكن إيجاد الانحراف المعياري بتطبيق المعادلة الآتية:<sup>1</sup>

$$\delta = \sqrt{\sum_i^n P_i [E(R_i) - E(\bar{R})]^2}$$

حيث

$\delta$ : الانحراف المعياري

$P_i$ : احتمال تحقق العائد

$E(R_i)$ : العائد المتوقع مقابل احتمال وقوع حالة معينة

$E(\bar{R})$ : العائد المتوقع على الاستثمار.

### 1. مزايا وعيوب الإنحراف المعياري

أ. المزايا: وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- يعتبر من أهم مقاييس التشتت المطلقة لتأثره بانحراف القيم الاحتمالية المقدرة للتدفق النقدي الداخل عن القيمة المتوقعة لها.
- سهولة الحساب
- يستخدم عند المقارنة بين المشروعات الاستثمارية.
- يساعد في اتخاذ قرار الإستثمار في حالة عدم التأكد.

<sup>1</sup> محصول نعمان، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2017، ص135.

ب. العيوب : ويعاب الانحراف المعياري فيما يلي:<sup>1</sup>.

- أن الانحراف المعياري كقيمة مطلقة لا يقيس بدقة مخاطر عدم التأكد
- تقل فعالية هذا الأسلوب في اتخاذ قرار الإستثمار عندما يواجه متخذ القرار بحالة اختلاف العمر الاقتصادي المقدر لكل مشروع أو باختلاف القيمة المتوقعة من مشروع لآخر بالرغم من تماثل قيم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لهذه المشروعات.
- يفترض تماثل المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بقيمة الانحراف المعياري أو العمر الاقتصادي المقدر لكل منها.

### ثانيا: معيار معامل الاختلاف CV

يعتبر معامل الاختلاف من بين الأدوات الإحصائية المستعملة في تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، وهو يعتبر أيضا من بين المقاييس النسبية للمخاطرة<sup>2</sup> الا ويحسب تعامل ويحسب معامل الاختلاف وفق المعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$CV = \frac{\delta}{\bar{R}}$$

بحيث أن.

$\delta$ : الانحراف المعياري.

$\bar{R}$  : متوسط العائد

يقيس معامل الاختلاف حجم المخاطر، حيث كلما قل هذا المعامل قلت المخاطرة والعكس صحيح وبالتالي تكون الأفضل للمشاريع التي لها أقل معامل الاختلاف.. ويفضل استخدام هذا المؤشر في الحالات التي لا يقدم الانحراف المعياري نتائج واضحة.<sup>4</sup>

### 1. مزايا وعيوب معيار معامل الإختلاف CV :

أ. المزايا:

- سهولة الحساب وإعطاء نتيجة أكثر دقة بالنسبة للانحراف المعياري.<sup>5</sup>
- يعد معامل الإختلاف مناسبا جدا لمقارنة الخطر بين مجموعة من البدائل الاستثمارية .<sup>6</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 136.

<sup>2</sup> حمزة غربي، محاضرات حول تقديم المشاريع الاستثمارية، كلية علوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص80.

<sup>3</sup> محصول نعمان، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>4</sup> عيسى قروش، محاضرات حول تقييم المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019 / 2020، ص

60.

<sup>5</sup> هشام عامر، مرجع سبق ذكره، ص 142.

<sup>6</sup> عيسى قروش، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ب. العيوب: وتكمن عيوب هذا المعيار في:<sup>1</sup>

- استخدام هذا المعامل في حالة عدم تساوي القيمة المتوقعة.
- استخدامه في حالة تقييم خطر للمشاريع الفردية فقط.

### المطلب الثالث: النسب والمؤشرات المالية

تقوم عملية تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ما على العديد من المؤشرات والنسب من أهمها، مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

#### أولاً: مؤشرات التوازن المالي

التوازن المالي له علاقة كبيرة بقدرة المؤسسة على المحافظة على مقدار كافي من السيولة لتأمين تعديل للتدفقات النقدية بصفة دائمة، يتحقق التوازن المالي عندما يسمح التمويل الدائم للمؤسسة من تغطية جميع احتياجات استثماراتها وتتمثل أنواع مؤشرات التوازن المالي فيما يلي:<sup>2</sup>

1. رأس المال العامل FR: هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة لتغطية أصول متداولة (قصيرة الأجل) ويعرف كذلك بأنه فائض الأصول المتداولة على ديون قصيرة الأجل ويحسب رأس المال العامل وفقاً للطريقتين التاليتين:<sup>3</sup>

رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

أو:

رأس المال العامل = أصول متداولة - خصوم متداولة (ديون قصيرة الأجل).

أ. أنواع رأس المال العامل:

يوجد أربعة أنواع لرأس المال العامل وتتمثل فيما يلي:<sup>4</sup>

- رأس المال العامل الصافي: ويمثل الفائض في الأموال الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة.
- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الإستعانة بالموارد المالية الأجنبية.
- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها سنة أو أقل

<sup>1</sup> هشام عامر، مرجع سبق ذكره، ص 142.

<sup>2</sup> رضا زهواني، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 251-252.

<sup>3</sup> فرح، رأس المال العامل منتديات ستار تايمز، تم الاطلاع عليه في 22 - 4 - 2023، ساعة 22:02

<https://www.Startimes.com>

<sup>4</sup> سلبية مالية، تقييم استخدام أدوات تحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه

لخضر بالوادي، الجزائر، أكتوبر 2021، ص ص 510-503.

– رأس المال العامل الأجنبي: هو مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها.

ب. حالات رأس المال العامل : وتتمثل في ثلاثة حالات وهي:<sup>1</sup>

- الأصول المتداولة < من الديون قصيرة الأجل (FR موجب) في هذه الحالة يكون فائض في السيولة في المدى القصير، ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.
- الأصول المتداولة = الديون قصيرة الأجل وهذا يعني أن رأس المال العامل معدوم ويوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها.
- الأصول المتداولة > الديون قصيرة الأجل معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية. في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها. وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

2. إحتياجات رأس المال العامل BFR: وهو يمثل ذلك الجزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الإستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

و يحسب كذلك بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

**إحتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - أصول الخزينة) - (الخصوم المتداولة - خصوم الخزينة)**

أ. حالات إحتياجات رأس المال العامل : وتشمل هذه الإحتياجات ثلاث حالات و هي:<sup>4</sup>

- سالب: معناه إحتياجات رأس المال  $0 >$  هذا يعني أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، وفي هذه الحالة المولود تغطي الإحتياجات لذا فالمؤسسة ليست بحاجة إلى رأس مال عامل موجبا، ولكن يجب عليها توفيره لمواجهة الأخطار المحتملة.
- موجب: معناه إحتياج رأس المال العامل  $0 <$  أي إحتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، أي أن موارد الدورة غير كافية لتغطية إحتياجات الدورة وعليه فإن الجزء الفائض يجب تغطيته بواسطة رأس المال العامل.
- معدوم: معناه إحتياج رأس المال العامل  $0 =$  هذا يعني أن إحتياجات الدورة مساوية موارد الدورة في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال. فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

<sup>1</sup> رضا زهواني، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 253.

<sup>2</sup> علي تويين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرثسي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

<sup>3</sup> رضا زهواني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 254 .

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 254.

3. **الخبزينة TR:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وللخبزينة الصافية أهمية كبيرة في أي مؤسسة، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة ولذلك تعتبر الخبزينة كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع من خلاله مواجهة ديونها في تاريخ استحقاقها.

ويمكن حسابها بإحدى العلاقتين التاليتين:<sup>1</sup>

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{ر} - \text{م} - \text{ع} - \text{إ} . \text{ر} . \text{م} . \text{ع} .$$

بحيث أن:

ر.م.ع : رأس المال العامل

إ. ر . م . ع : إحتياجات رأس المال العامل.

أ. حالات الخبزينة: وتشمل ثلاث حالات وهي:<sup>2</sup>

- في حالة رأس المال العامل < إحتياج رأس المال العامل: وهذا يعني أن الخبزينة موجبة، وهذا وضع جيد و مريح للمؤسسة ويعني أن هناك توازن مالي.
- في حالة رأس المال العامل = إحتياج رأس المال العامل: هذا يعني أن الخبزينة معدومة أي أن البنية المالية للمؤسسة في حالتها المثلى.
- في حالة رأس المال العامل > إحتياج رأس المال العامل: هذا يعني أن الخبزينة سالبة أي أن رأس المال العامل غير كاف لتمويل الإحتياجات، وعدم الكفاية هذه تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، وتكون هذه الحالة نتيجة لعوامل داخلية كسوء استخدام الموارد المالية المتاحة أو العوامل الخارجية كمرحلة ركود اقتصادي أو للسببين معا.

ثانيا: النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها

<sup>1</sup> جمال الدين كعواش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2010، ص 162.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 163.

وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها المتمثل في منح القرض أم لا. وتعد هذه النسب من أهم أدوات التحليل المالي، بحيث تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي<sup>1</sup>. ولقد تعددت أنواع وتصنيفات النسب المالية تذكر منها.

**1. نسب السيولة:** تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، يمكن استخدام هذه المجموعة من النسب للحكم على قدرة الشركة على تحمل المزيد من الديون أو إنفاق المزيد من النقدية لاستكشاف وسائل جديدة للنمو من خلال الابتكار أو الاستحواذ<sup>2</sup>، وتدرس نسب السيولة في ثلاث مستويات وهي<sup>3</sup>:

أ. **المستوى البطيء (نسب السيولة العامة):** تستعمل هذه النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، ويتم حسابها بواسطة العلاقة التالية.

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

ب. **المستوى المتوسط (نسبة السيولة المختصرة الخاصة):** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الخاصة = قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

ج. **المستوى السريع (نسبة السيولة الحالية):** تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

**2. نسب النشاط:** تقيس هذه المجموعة من النسب الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة أصولها أو الموارد المتاحة لها، وهذا عن طريق إجراء مقارنات بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الأصول، ونسب النشاط تعتبر ذات أهمية بالغة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل<sup>4</sup>، ومن هذه النسب نذكر<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> عبد الباسط مداح، يونس حواسي، معادي عثمان، التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018، ص125.

<sup>2</sup> عبد الفتاح العربي، عصام ميلاد، النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبيه بالفشل المالي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، جوان، 2020، ص147.

<sup>3</sup> فاطمة ساجي، محاضرات حول التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016/2017، ص ص 35-36.

<sup>4</sup> جمعي محمد الصالح، قرار التمويل وتأثيره على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص242.

<sup>5</sup> عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره ص ص 95، 96.

أ. نسبة دوران المخزون: وتحسب وفقا للعلاقتين التالية:

$$\text{نسبة دورات المخزون} = \text{صافي المبيعات} / \text{المخزون}$$

أو

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون.}$$

ب. متوسط فترة التحصيل: ويحسب كما يلي

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \text{متوسط حساب أوراق القبض} / \text{المبيعات السنوية الآجلة} \times 365$$

ج. معدل دوران الأصول الثابتة: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

د. معدل دوران الأصل: يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصل} = \text{بضاعة أول المدة} + \text{بضاعة آخر المدة} / 2$$

3. نسبة الربحية: تعتبر الربحية المحصلة النهائية لعدد كبير من السياسات والقرارات فهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، لذا فإن التحليل بالنسب الأخرى يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة. أما نسب الربحية فتغير عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التمويلية والاستثمارية، فإن هذه النسبة تعتبر من أدوات التحليل الرامية إلى قياس الأداء المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق مبدأ الاستمرارية الذي تقوم عليه المؤسسات.<sup>1</sup>

ومن أهم النسب المتعلقة بالربحية نجد:<sup>2</sup>

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات.}$$

4. نسب الرافعة المالية: تشير هذه النسبة إلى مديونية المنشأة على المدى الطويل كما تبين مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها طويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة المدى ومن هذه النسب نذكر:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جمال الدين كعواش، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>2</sup> أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 40.

<sup>3</sup> عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / صافي حقوق الملكية



## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم النشاط التمويلي باعتباره العصب الدافع للمشروع الاقتصادي، ومن الركائز الأساسية لتزويدها بالاحتياجات الأساسية التي تضمن لها النمو والاستمرارية. فقد أبرزنا مختلف طرق ووسائل تمويل المؤسسة، سواء من خلال التمويل الطويل: المتوسط، أو قصير الأجل، أو من خلال التمويل المتخصص حيث تتخذ المؤسسة قرار التمويل من خلال تحديد المزيج المناسب من هذه المصادر بما يوفر التوافق بين تغطية الاحتياجات الحالية وتكلفة الحصول على هذه الأموال، وحيث أن اتخاذ قرار التمويل يتطلب معرفة مالية وإماما بمختلف المصادر المتاحة والعوامل التي تؤثر عليهم.

وعليه فإن الاختيار الأمثل لمصادر وطرق التمويل ضرورية لاتخاذ قرار التمويل بما يعظم قيمة المؤسسة ويضمن بقائها واستمرارها.

# الفصل الثالث



دراسة حالة مشروع ممول في إطار بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جميل 308 -

المبحث الأول: مجال الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: السياسة التمويلية لدى بنك القرض الشعبي

الجزائري "وكالة جميل"

المبحث الثالث: واقع ودراسة لمدى المالية على مستوى بنك

القرض الشعبي الجزائري "وكالة جميل"

## تمهيد الفصل:

من خلال ما سبق عرضه في الفصلين الأول والثاني سيتم في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية لهذا الموضوع على الواقع العلمي، وهذا من خلال دراسة الجدوى المالية للمشروع المقترح على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل، والتعرف على كيفية اتخاذ قرار التمويل في البنك المعني وواقع دراسة الجدوى المالية على مستوى الوكالة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث:

## المبحث الأول: مجال الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: السياسة التمويلية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري " وكالة جيجل "

المبحث الثالث: واقع دراسة الجدوى المالية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري " وكالة جيجل "

## المبحث الأول: مجال الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وأبرز وظائفه مع تسليط الضوء على وكالة جيجل-308.

## المطلب الأول: ماهية بنك القرض الشعبي الجزائري

## أولاً: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس بنك القرض الشعبي الجزائري في ديسمبر 1966، طبقاً للأمر رقم 66-366 برأس مال قدره 15 مليون دج، وهو ثاني بنك تجاري تم إنشائه في الجزائر، وقد تأسس على أنقاض البنك الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر، وهران وعنابة، قسنطينة إلى جانب الصندوق المركزي للقرض الجزائري ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى، وهي شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك وأخيراً البنك المختلط الجزائر-مصر.

وفي سنة 1985 أنشأ بنك التنمية المحلية التي يضم 40 وكالة وحوالي 550 عامل وإطار و89000 حساب خاص بالزبائن، أنشأ القرض الشعبي الجزائري لأداء مهمة ترقية التنمية في قطاعات الصحة، التجارة، الفنادق، السياحة... وتماشياً مع النظام المتبع في الجزائر تقوم بمختلف المهام التي تقوم بها البنوك الأخرى وهدفها في ذلك جلب أكبر عدد من الزبائن بمختلف أصنافهم، يوزع عمل وكالة القرض الشعبي الجزائري بجيجل على عدة مصالح حسب نشاطها. وهذا لضمان السير الحسن لنشاطها والتنظيم المستمر لها. وبالإضافة إلى هذا هناك وظائف يقوم بها المدير والتي نذكر أهمها: تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، تنشيط، متابعة، تنسيق ومراقبة نشاط الوكالة والسهر على نوعية الخدمات المقدمة، تقوم الوكالة بتقديم القروض على اختلاف أنواعها كان لها علاقات منها الرئاسية، والتي تمارس فيها السلطة على الوكالات التابعة لها، وعلاقات وظيفية تكون مع مختلف الهياكل البنكية وأخرى خارجية مع زملاء السلطة المحلية، مصالح الجباية والضرائب، خبراء في المجال المالي، الاقتصادي والقانوني، وكالة جيجل الجزء لينفصل عن المقر المركزي للقرض الشعبي الجزائري الذي عرض للخصوصية مع نهاية سنة 2021.<sup>1</sup>

## ثانياً: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل 308-

تعتبر وكالة -308- بجيجل إحدى وكالات القرض الشعبي الجزائري الواقعة بوسط مدينة جيجل فتحت أبوابها خلال سنوات السبعينات.

أصبح القرض الشعبي الجزائري يعالج العمليات الخاصة بالقرض والبنك. حيث بإمكانه منح القروض على اختلاف أنواعها، امتلاك مساهمات في رأس مال كل المؤسسات. وتبعاً لقانون 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم في رأس المال وتعمل تحت

<sup>1</sup> الوثائق الداخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -

رعاية الدولة. منذ تأسيسها أصبحت البنوك العمومية مصنفة تحت ضوابط وزارة المالية، حيث ارتفع رأس مال القرض الشعبي حينها إلى 13.6 مليار دينار جزائري ثم إلى 21.6 مليار دينار جزائري سنة 2000 وسنة 2005 إلى 25.3 مليار دينار جزائري، تحتوي شبكة استغلال القرض الشعبي الجزائري على 159 وكالة مؤطرة في 15 مجموعة ويشغل فيها 4683 عامل منهم 1259 عامل حاملو شهادات التعليم العالي والمدارس العليا. ويعد بنك " CPA " بنك مواطنة بامتياز والذي يتكفل تماما بمسؤولياته الاجتماعية كمتعامل، وممول حديث للنشاطات والتعاملات التي تهدف إلى تطوير وترقية .

### ثالثا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها:<sup>1</sup>

- تنفيذ أكبر مخططات موضوعية لتحقيق النشاط المصرفي.
- تطوير شبكته وتعاملاته التقنية باستحداث بطاقة القرض.
- تمويل مشاريع الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.
- العمل على تكوين وتحضير هيئة الموظفين.
- السعي إلى الاقتراب من زبائنها عن طريق تقديم القروض وفتح وكالات أخرى.
- السهر على تطوير واستعمال الإعلام الآلي والبطاقات البنكية.
- الترقية والتنمية عن طريق إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات الأخرى.
- يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل العمليات الخارجية.
- يضمن البنك مساعدته المستوردين في تسيير أخطار عدم تسديد فيما يتعلق بصادراتهم ويضمن للمومنين تسديد مبالغ بضائعهم.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل -308-

#### أولا: تعريف الهيكل التنظيمي:

هو عبارة عن تركيبة تسمح بتنظيم مختلف أجزاء المؤسسات، مصالح، فروع، مكاتب، يهدف إلى تحديد مهامها والعلاقة الموجودة فيما بينها وتوزيع النشاطات حسب مهام كل مصلحة، ويشكل الهيكل التنظيمي وسيلة قاعدية للتسيير والتنظيم من اجل حركة المعلومات بسرعة وسهولة بين مختلف المصالح والمكاتب.<sup>2</sup>

#### ثانيا: مصالح الوكالة:

تنقسم مصالح الوكالة إلى 5 مصالح سنقوم بدراستها مع ذكر مهامها على النحو التالي:<sup>3</sup>

1. **مصلحة الصندوق:** توجد على مستوى جميع البنوك وتعتبر أهم المصالح التي يعتمد عليها بناء النشاطات المختلفة للوكالة باعتبارها تقوم بجمع المدخرات والموارد من الأشخاص وهي على اتصال مباشر بهم حيث

<sup>1</sup> الوثائق الداخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة جيجل-

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

يعمل على إرضائهم وهو الذي من خلاله البنك يستطيع جمع أكبر قدر ممكن من الموارد لمختلف أنواعها (الودائع التجارية، ودائع التوفير، ودائع لأجل) وتتكون هذه المصلحة من قسمين أساسيين هما: شبك أمامي وشباك خلفي.

يهتم الشباك الأمامي بالعمليات التي تتم بحضور الزبائن والتي يمكن تسريعه في أي وقت قصير. أي أن هذا القسم يقوم باستقبال الزبائن وينكفل بالعمليات السريعة التي تصفه مباشرة أما الشباك الخلفي فالمشرفون عليه ليسو على اتصال مباشر مع الزبائن فهم يقومون ب:

- تسوية العمليات التي تتطلب نوعا من الكفاءة وتقنية أعلى.
- يقوم بالعمليات التي تخص التحويلات والتحصيلات.
- التحصيلات بتقديم الديون للتسديد.

2. **مصلحة التجارة الخارجية:** تهتم المصلحة بإدارة جميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، أي تلك التي

تكون فيها الوكالة وسيط بين المستورد والمصدر ومن مهامها:

- القيام بتوطين ملفات التصدير والاسترداد.
- ضمان إعلان تسعيرة بنك الجزائر للعملة الأجنبية.
- استلام مراقبة ودراسة أوامر فتح أو تغيير الاعتمادات المستندية.
- مراقبة الأوراق اللازمة لتكوين ملف الاعتماد المستندي وإعلام الأمر بوصولها.
- دراسة التسليمات للتصدير والاسترداد.
- استلام ومراقبة ودراسة أوامر فتح أو تغيير الاعتمادات المسندية الداخلة في إطار العقود.

3. **مصلحة القروض:** تقوم مصلحة القروض تقوم بتقديم قروض مختلفة ومتنوعة تتمثل في:

أ. **قروض الاستغلال:** هي قروض صغيرة الأجل لا تتعدى مدتها السنة، تمنح للزبون لتمويل نشاط الدورة وفي نوعان:

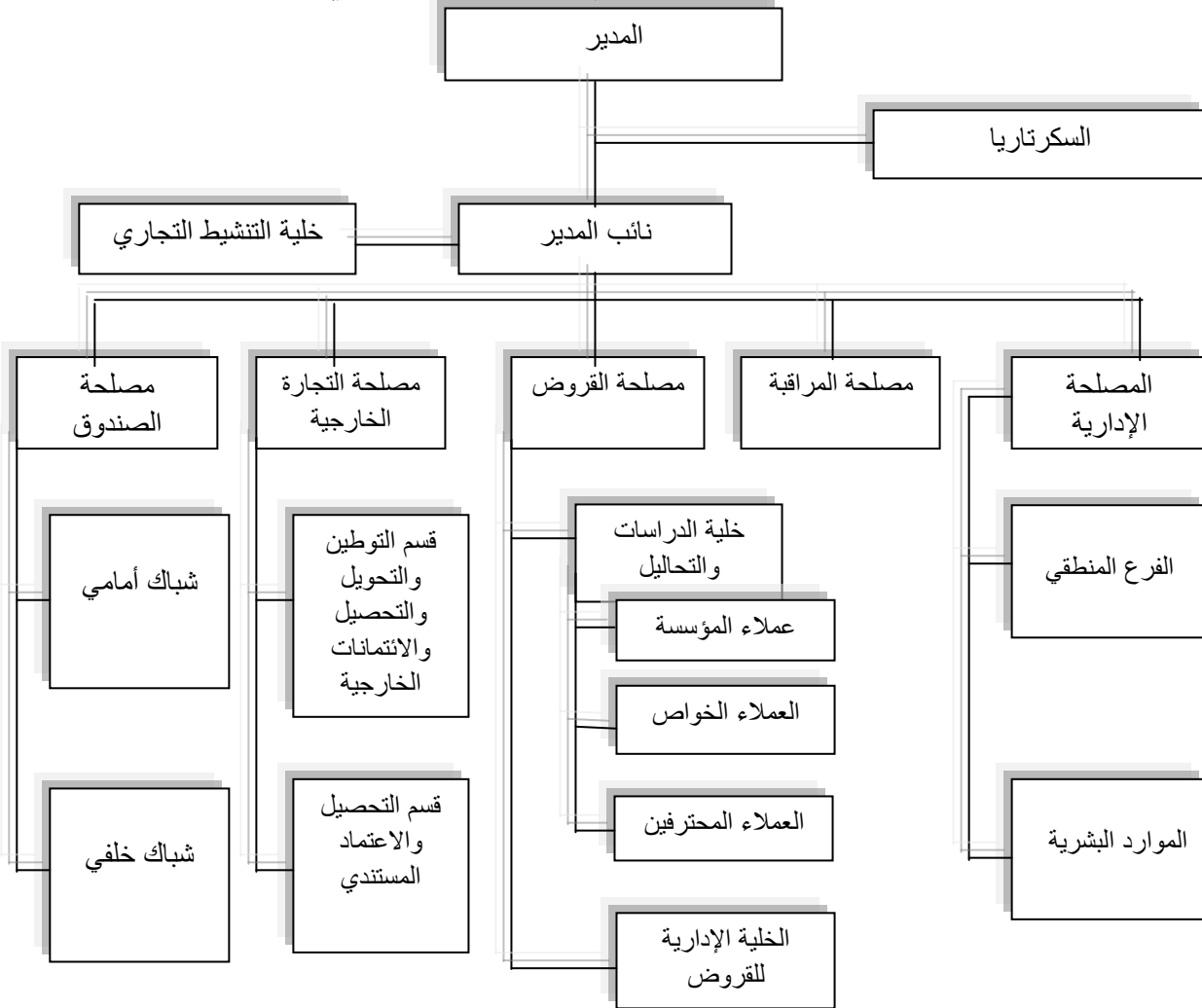
- **قروض عن طريق الخزينة:** وهي عملية تمويل مباشرة من طرف البنك للزبون.
- **قروض بالإمضاءات:** وهي عبارة عن ضمان البنك لعملية اتجاه التزاماته في حالة عجزه عن دفع ديونه.
- ب. **قروض الاستثمار:** وهي قروض يقدمها البنك لزيائنه لتمويل حاجيات التجهيز والمنشآت وهي:
  - قروض متوسطة الأجل من 2 إلى 7 سنوات.
  - قروض طويلة الأجل لمدة أكثر من 7 سنوات.

4. **مصلحة المراقبة:** يعتبر مدير الوكالة هو المسؤول على هذه المصلحة، حيث تولى إنشاؤها بهدف إعادة الاعتبار للمراقبة الداخلية بالوكالة وتعتبر دراسة ومراقبة مختلف العمليات التي يتم إنجازها من مصالح الوكالة، كذلك تتولى مهمة متابعة تعديل أي أخطاء أو خلل يتم اكتشافه، ومراقبة جميع العمليات وضمانها بتوفير الإمكانيات المادية للأوراق المفسرة لها.

5. **المصلحة الإدارية:** إن المصلحة الإدارية تهتم بوسائل عامة للبنك، وأهم ما تقوم به:

- تحضير الميزانية الخاصة بوكالة القرض الشعبي الجزائري.
  - دراسة الملفات من الناحية الإدارية.
  - السهر على توثيق وتأشير الوكالة (القوانين العضوية وغيرها)
6. **خلية التنشيط التجاري:** تعمل هذه الوكالة بالتعاون المزدوج مع إدارة الوكالة والمكلفون بالزبائن وهم الأعضاء المكونين لهذه الخلية ويمكن تلخيص مهمتها في ضمان تقديم النصائح والمساعدة للزبائن وتكفل المصالح المعنية بها في البنك.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري



المصدر: وثائق من وكالة القرض الشعبي الجزائري جيجل

المبحث الثاني: السياسة التمويلية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -

يحوز بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل كغيره من البنوك التجارية على سياسة تمويلية في القيام بنشاطه المصرفي تتوضح فيما سيأتي.

المطلب الأول: أنواع التمويل الممنوح من بنك القرض الشعبي الجزائري

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بتقديم نوعين من التمويلات:

أولاً: تمويل الأفراد أو الأشخاص:

1. قروض عقارية: وهي قروض موجهة لتمويل السكن وهو عبارة عن مختلف العمليات المالية التي تهدف إلى تمويل الأشغال والأعمال والنشاطات التي ترد عن الأملاك العقارية في إطار سياسة الدولة للتنمية المنتهجة والتي توفرها الدولة عن طريق مؤسسات القروض.

وللقروض العقارية عدة صيغ نذكرها فيما يلي:

أ. قرض عقاري لشراء مسكن جديد/ بيع على التصاميم:

- شروط الاستفادة: يمكن أن يستفيد من القرض لشراء مسكن جديد:

- كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية، مقيم أو غير مقيم في الجزائر، ويتمتع بالأهلية القانونية.
- تمويل ذاتي بما لا يقل عن 10% من سعر المسكن.
- دخل مستقر ومنتظم يساوي على الأقل مدة الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- بالنسبة للمقيمين في الخارج، الأخذ بعين الاعتبار 50% من الدخل الممنوح، يتم تحويله إلى العملة الوطنية<sup>1</sup>.

- شروط التمويل:

جدول رقم (3-1): شروط تمويل قرض عقاري لشراء مسكن جديد

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• يمكن أن يصل إلى 90 % من سعر المسكن موضوع التمويل، يتم احتسابه وفقاً لدخل مقدم الطلب أو الزوج أو فرد من العائلة (أب، أخ، أخت، ابن، ابنة) (قريب مباشر)
• المساهمة الشخصية	• يجب أن تكون حصة التمويل الذاتي مساوية لنسبة 10% على الأقل من سعر السكن موضوع التمويل.
• مدة التسديد	• يمكن أن تصل مدة القرض إلى 40 عاماً والتي تحدد وفقاً لسن مقدم الطلب مع مراعاة حد السن يقدر ب 75 سنة

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع، 28-04-2023 ساعة 17:30



• نسبة الفائدة	• حسب الشروط العامة للبنك الجاري بها العمل حاليا
• تسديد القرض	• يتم السداد شهريا، ويتم احتساب الاستحقاقات على أساس الدخل والتي تمثل استحقاقات ثابتة بما في ذلك المبلغ الأصلي للقرض والفائدة والضرائب إن وجدت.
• فترة التأجيل	• تحدد فترة التأجيل بستة أشهر كحد أقصى من - تاريخ توظيف القرض عندما يتم استعماله مرة واحدة. - تاريخ القسط الأخير عندما يتم استعمال القرض على أقساط عدة
• الضمانات المطلوبة	• استعمال رهن موثق من الدرجة الأولى على السكن موضوع التمويل. • التأمين منذ الوفاة. • تأمين الإعسار يكتتب لدى شركة ضمان القرض العقاري. • تأمين على المسكن مع التفويض لصالح البنك. • تفويض تأمين ضد الكوارث الطبيعية. • عقد كفالة تضامنية، في حالة الأخذ في الاعتبار لدخل الزوج أو أحد الأقارب المباشرين عند حساب قدرة مقدم طلب القرض على السداد.

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع: 28-04-2023 ساعة 17:35

### ب. قرض عقاري لأشغال التهيئة:

– تعريف قرض التهيئة: هو قرض مخصص لتمويل أشغال تهيئة الأماكن المخصصة للسكن أو أشغال اللمسات الأخيرة للمساكن الجماعية والفردية<sup>1</sup>.

### – شروط الاستفادة:

- شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية يتمتع بالأهلية القانونية.
- إثبات دخل مستقر ومنتظم يساوي مرة واحدة على الأقل الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- بالنسبة للمقيمين في الخارج "الأخذ بعين الاعتبار 50% من الدخل الممنوح بعد تحويله إلى العملة الوطنية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني، يوم 28-04-2023 ساعة 17:42

<sup>2</sup> نفس الموقع الإلكتروني

## ❖ شروط التمويل:

## جدول رقم (3-2): شروط تمويل قرض عقاري لأشغال التهيئة

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• يمكن أن يصل 100% من تكلفة الأشغال دون أن يتجاوز نسبة 70% من قيمة المسكن الذي تم تقييمه من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف البنك، يتم احتسابه وفق لدخل مقدم من الطلب أو زوجة أو قريب مباشر إن وجد
• المساهمة الشخصية	• تشكل حصة التمويل الذاتي من ملك العقاري المهني من خلال انجاز أشغال التهيئة
• مدة السداد	• يمكن أن تصل مدة القرض إلى 40 عاما والتي تحدد وفقا لسن المقدم مع مراعاة حد السن المقدر ب 75 سنة
• سداد القرض	• يتم السداد شهريا، ويتم احتساب الاستحقاقات على أساس الدخل والتي تمثل استحقاقات ثابتة بما في ذلك المبلغ الأصلي للقرض والفائدة والضرائب إن وجدت
• نسبة الفائدة	• حسب الشروط العامة للبنك الجاري بها العمل حاليا
• فترة التأجيل	• تحدد بستة أشهر كحد أقصى
• الضمانات المطلوبة	• الرهن العقاري. • التامين منذ الوفاة. • تامين الإعسار لصالح البنك. • تامين على المسكن مع تفويض البنك. • تفويض تامين على الكوارث الطبيعية. • عقد كفالة تضامنية في حالة الأخذ بعين الاعتبار لدخل الزوج أو أحد الأقارب المباشرين عند حساب قدرة مقدم طلب قرض على السداد.

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa.bank.dz](http://www.cpa.bank.dz)، تاريخ الاطلاع: 28-04-2023 ساعة 17:53

## ج. القرض العقاري لشراء منزل لدى الخواص:

## ❖ شروط الاستفادة:

- كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية مقيم أو غير مقيم بالجزائر ويتمتع بالأهلية القانونية.
- إثبات تمويل ذاتي بما لا يقل عن 10% من سعر السكن.
- إثبات دخل مستقر ومنتظم يساوي على الأقل مدة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

– بالنسبة للمقيمين في الخارج الأخذ بعين الاعتبار 50% من الدخل الممنوح يتم تحويله إلى العملة الوطنية<sup>1</sup>.

#### ❖ شروط التمويل:

نفس شروط صيغ القروض العقارية بأنواعها. ما عدا:

#### جدول رقم (3-3): شروط تمويل قرض عقاري لشراء منزل لدى الخواص

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	<ul style="list-style-type: none"> <li>• 100% من مبلغ أشغال التوسعة.</li> <li>• 90% من مبلغ أشغال البناء</li> </ul> <p>يتم احتسابه وفق لدخل مقدم الطلب أو زوجة أو فرد من العائلة.</p>
• المساهمة الشخصية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يجب أن تكون حصة التمويل الذاتي مساوية لنسبة 10% على الأقل من البناء بالنسبة للأشغال التوسعة، فهي تتشكل من المنزل الفردي.</li> </ul>

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa.bank.dz](http://www.cpa.bank.dz)، تاريخ الاطلاع 28-04-2023 ساعة 17:58

#### د. قروض عقارية موجهة لتمويل شراء مسكن ترقوي جماعي وبناء مسكن ريفي:

وتشمل ما يلي:<sup>2</sup>

❖ **المسكن الترقوي الجماعي:** هو عبارة عن مسكن جديد يخضع لقواعد الملكية الجماعية يتم أو يتم انجازه من طرف مقالوم عمومي أو خاص، القرض الموجه لاقتناء المسكن الترقوي الجماعي يغطي مسكن منجز أو على التصاميم.

❖ **بناء مسكن ريفي:** هو مسكن ريفي يعرض كبناء استفاد مالكة من قرار الاحقية في إطار السكن الريفي.

#### ❖ شروط التأهيل لسعر الفائدة المدعم:

– كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية، مقيم أو غير مقيم في الجزائر في مهمات مؤقتة، ويتمتع بالأهلية القانونية.

– إثبات دخل مستقر ومنتظم يساوي على الأقل 6 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون.

– إثبات دخل مستقر يفوق 6 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون أو اقل أو يساوي اثني عشر مرة الدخل الوطني الأدنى المطلوب.

– ملفات طلب القرض المؤهل للدعم هي التي تم في شأنها توقيع اتفاقية بعد 14 مارس 2010.

#### ❖ نسبة الفائدة المدعمة:

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني، يوم 28-04-2023، ساعة 18:30

<sup>2</sup> نفس الموقع.

- 1% على حساب المستفيد الذي دخله اقل أو يساوي ست مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون.
- 3% على حساب المستفيدين الذين دخلهم يفوق ست مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون أو اقل أو يساوي 12 عشرة مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون.

هـ. قرض عقاري لبناء أو توسيع مسكن فردي:

❖ تعريفه: هو قرض مخصص لتمويل أشغال بناء أو توسعة مسكن فردي.

❖ شروط الاستفادة:

- كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية، مقيم أو غير مقيم بالجزائر، ويتمتع بالأهلية القانونية.
- مالك لقطعة أرضية موضوع أشغال البناء.
- تقديم حصة تمويل ذاتي يساوي 10% "القطعة الأرضية" أو شهادة تقدم وتيرة الأشغال بنسبة 10% من البناء.
- إثبات دخل مستقر ومنتظم يساوي على الأقل مدة الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- بالنسبة للمقيمين في الخارج، الأخذ بعين الاعتبار 50% من الدخل الممنوح يتم تحويله إلى العملة الوطنية.

❖ شروط التمويل:

نفس شروط صيغ القروض بأنواعها، ماعدا:

جدول رقم (3-4): شروط تمويل قرض عقاري لبناء وتوسيع مسكن فردي

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• مبلغ غير مسقف. ويمكن أن يصل إلى: - 90% من مبلغ أشغال البناء - 100% من مبلغ أشغال التوسعة.
• المساهمة الشخصية	• يجب أن تكون حصة التمويل الذاتي مساوية لنسبة 10% على الأقل من البناء، بالنسبة لأشغال التوسعة، فهي تتشكل من المنزل الفردي.

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع: 2023/04/28، ساعة 18:35

2. قروض استهلاكية:

هي قروض قصيرة ومتوسطة المدى مخصص للأفراد "للأسر" من اجل شراء السلع الاستهلاكية. الغرض منه هو تمويل شراء المنتجات المركبة في الجزائر من قبل المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري<sup>1</sup>.

❖ شروط الاستفادة:

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني، يوم 2023/04/28، ساعة 18:50.

لكل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية، مقيم في الجزائر يتمتع بقدرة مالية، يتمتع بالأهلية القانونية ويتصرف لغرض خاص من اجل حياة أجهزة وأغراض لا تدخل ضمن الأنشطة التجارية والمهنية والحرفية<sup>1</sup>.

❖ 2-2 - شروط التمويل:

جدول رقم (3-5): شروط تمويل قروض استهلاكية

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• 90% من سعر السلع الاستهلاكية التي سيتم الحصول عليها، بحد أقصى 700000 دينار جزائري، و بحد ادني قدره 100000 دينار جزائري. • يتم حسابه بالنسبة لدخل مقدم الطلب وعلى أساس السداد الشهري الذي يجب أن يتجاوز 30% من مبلغ صافي الدخل الشهري.
• المساهمة الشخصية	• التمويل الذاتي تساوي 10% على الأقل من سعر المنتج المراد اقتناؤه.
• فترة السداد	• فترة سداد القرض ب 6 أشهر على الأقل. • 36 شهرا على الأكثر. • تحدد هذه الفترة مع مراعاة حد السن المقدر ب 70 سنة.
• نسبة الفائدة	• حسب الشروط العامة للبنك الجاري بها العمل حاليا.
• سداد القرض	• يتم السداد شهريا، وفق مبلغ شهري ثابت يحتسب المبلغ الأصلي للقرض والفائدة والرسوم.
• مصاريف التسيير	• تقدر ب 4000 مع احتساب كل الرسوم وفقا للشروط العامة لبنك ساري المفعول.
• فترة التأجيل	• تحدد فترة التأجيل بثلاثة أشهر كحد أقصى.
• الضمانات	• تفويض عقد تامين من عدم القدرة على السداد. • تفويض عقد تامين عن وفاة / العجز المطلق والنهائي

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري، [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 28-04-2023 ساعة 19:00

❖ أنواع القروض الاستهلاكية:

- شراء سيارة.
- شراء تجهيزات منزلية.

<sup>1</sup> نفس الموقع.

## ثانيا: تمويل المؤسسات:

1. قروض الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي على العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في غالب الأحيان (12) شهر. ويتمثل في النقاط التالية:<sup>1</sup>

## أ. تسهيلات الصندوق:

يمتد هذا العرض إلى سنة، وللمؤسسة حق الاستفادة من 15 يوم كل شهر بمعنى أن يتحول حساب المؤسسة إلى مدين ثم يعود دائنا. وتتراوح سعر الفائدة بين 9% إلى 9.75%.

## ب. السحب على المكشوف:

يمنح هذا القرض عادة لتجار الجملة والصيدلة، المقاولين، الخباز... ويتم تسديد قيمة المكشوف في نهاية السنة ويفرض عليه سعر الفائدة بين 8% و9.25%.

## ج. تمويل على رأس المال للعامل:

هو ذلك التمويل الذي تحتاجه الشركة للتشغيل والأعمال اليومية والالتزامات الحالية وقصيرة الأجل.

2. قروض الاستثمار: هي مجموع القروض التي يحتفظ بها البنك أو شركة التمويل لإثبات القرض على المدين، تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جديدة أو لتجديد آلات ومعدات الإنتاج أو لتقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها وتنقسم إلى:<sup>2</sup>

أ. قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدة القرض بين 2 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة القروض الممنوحة حسب المردودية المتوقعة للمشروع. وتنقسم إلى:

## ❖ قرض PROMED :

يهدف هذا القرض إلى تمويل:

- شراء المعدات اللازمة لكل محترف.
- تهيئة المحل وشراء المعدات.
- شراء أو تهيئة محل دو طابع مهني.
- الشراء المشترك للمحل والمعدات.

يوجه هذا القرض لكل شخص طبيعي أو معنوي لديه صفة:

- طبيب عام.
- طبيب مختص.
- طبيب أسنان.
- صيدلي.
- بيطري.

<sup>1</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل-27/04/2023 ساعة 10:30

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz، تاريخ الاطلاع 28-04-2023 ساعة 21:20

- طبيب الأمراض العقلية.
- الطبيب النفسي العيادي.
- شروط الاستفادة:
- أن يكون حاصلًا على اعتماد أو قرار تصويب صادر من الوزارة المختصة أو الهيئة المعنية
- تبرير قدرته على التمويل الذاتي.
- شروط التمويل:

جدول رقم(3-6): شروط تمويل قرض PROMED صيغة شراء المعدات

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• المبتدئين: يصل المبلغ إلى 80% من قيمة التجهيزات دون أن يتجاوز مبلغ(15.000.000) دينار جزائري. • للناشطين: يصل المبلغ إلى 90% من قيمة التجهيزات دون أن يتجاوز مبلغ (20.000.000) دينار جزائري.
• مدة القرض	• تتراوح بين 3 سنوات إلى 7 سنوات.
• مدة التأجيل	• تتراوح بين 6 أشهر إلى 12 شهر
• المساهمة الشخصية	• الناشطين:10% من قيمة التجهيزات على الأقل • للمبتدئين:20% من قيمة التجهيزات على الأقل.
• معدل الفائدة	• سعر الفائدة متغير حسب الشروط العامة للبنك
• رأس مال لبدء التشغيل	• يمثل 3 أشهر من المخزون والذي تحدد قيمته على أساس الميزانية التقديرية
• الضمانات المطلوبة	• رهن حيازي خاص بالمعدات أو التجهيزات • التامين المهني متعدد المخاطر • احتمال رهن العقار

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 28-04-2023 ساعة 21:30

جدول رقم(3-7): شروط تمويل قرض Promed صيغة شراء محل مهني

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• 80% من سعر المحل مع تسقيف حد أقصى قدره عشرة مليون (10.000.000) دج
• مدة القرض	• 10 سنوات
• مدة التأجيل	• تتراوح بين 6 إلى 12 أشهر

• المساهمة الشخصية	• 20% من قيمة محل على الأقل
• معدل الفائدة	• متغير حسب شروط البنك
• رأس مال لبدء التشغيل	• 3 أشهر من المخزون والذي تحدد قيمته على أساس الميزانية التقديرية
• الضمانات المطلوبة	• تامين على مختلف أخطار السكن • رهن عقاري موثق من الدرجة الأولى إذا كان يمتلك المقر المهني وفي حالة عدم وجود عقد الملكية يجوز الرهن على عقار آخر غير منقول

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 2023-04-28 ساعة 21:45

### جدول رقم (3-8): شروط تمويل قرض Promed صيغة أشغال تهيئة المحل

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• المالكين: 100% من التكلفة الإجمالية على حسب التقدير المقدم من طرف خبير معتمد من طرف البنك دون تجاوز 200.000 دج • المستأجرين: (عقد لمدة 3 سنوات على الأقل) 50% من التكلفة المبينة في التقدير دون تجاوز مبلغ 500.000 دج
• مدة القرض	• تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات
• مدة التأجيل	• بين 6 أشهر إلى 12 شهر
• معدل الفائدة	• متغير حسب الشروط العامة للبنك
• رأس مال بدء التشغيل	• يمثل 3 أشهر من المخزون والذي تحدد قيمته على أساس الميزانيات التقديرية
• المساهمة الشخصية	• إذا كان مالك للعقار بدون مساهمة شخصية • إذا كان مستأجرا 50% من قيمة التهيئة على الأقل
• الضمانات المطلوبة	• رهن عقاري من الدرجة الأولى إذا كان يمتلك المقر المهني • في حالة عدم وجود عقد ملكية يجوز اخذ الرهن على عقار آخر غير منقول يمتلك العميل سند ملكية

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع: 2023-04-28 ساعة 21:52



جدول رقم (3-9): شروط تمويل قرض Promed صيغة تمويل مركب شراء المحل والمعدات

البيان	الشروط
مبلغ القرض	المبتدئين: 70% من القيمة الإجمالية دون تجاوز قيمة 20.000.000 المهنيين: 80% من القيمة الإجمالية دون تجاوز قيمة 30.000.000
مدة القرض	تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات "بالنسبة للتهيئة والمعدات" قد تصل إلى 10 سنوات "بالنسبة لشراء المحل"
مدة التأجيل	تتراوح بين 6 إلى 12 أشهر
معدل الفائدة	متغير حسب الشروط العامة للبنك
مساهمة شخصية	30% من قيمة المشروع على الأقل بالنسبة للمبتدئين 20% من قيمة المشروع على الأقل من قيمة المشروع بالنسبة للمهنيين
رأس مال بدء التشغيل	يمثل 3 أشهر من المخزون والذي تحدد قيمته على أساس الميزانيات التقديرية
الضمانات المطلوبة	رهن عقاري رهن حيازي على المعدات والأدوات تأمين مهني متعدد المخاطر

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 28-04-2023 ساعة 21:57

### ❖ قرض Prolib:

هو قرض استثماري مخصص لتمويل:

- شراء محل مخصص للاستعمال المهني
- تهيئة محل
- شراء تجهيزات اللازمة لمزاولة المهنة
- الشراء المشترك للمحل والتجهيزات

موجه لكل شخص طبيعي أو معنوي "مكتب مجموعة" لهم صفة مهنيين أو ضابط عمومي ينشطون في إطار حر مثل:

محاسب معتمد، موثق... الخ<sup>1</sup>.

### • شروط الاستفادة:

يجب على الطالب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن تكون له صفة مهني أو ضابط عمومي يزاول نشاطا مقننا في إطار حر.
- أن تكون متحصلا على اعتماد أو قرار تنصيب صادر من طرف الوزارة المخولة.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني، يوم 29-04-2023 ساعة 10:20 .

– متحصلا على عقد الملكية أو عقد إيجار يغطي مدة القرض في حالة عدم وجود طلب تمويل شراء المحل<sup>1</sup>.

• شروط التمويل:

تبرز شروط التمويل كما توضحها الجداول التالية:

جدول رقم (3-10): شروط تمويل لقرض Prolib صيغة شراء محل

البيان	الشروط
• مبلغ القرض	• تصل إلى 80% من قيمة المحل في حدود 8.000.000 دج
• مدة القرض	• قد تصل إلى 10 سنوات
• مدة التأخير	• بين 6 إلى 12 أشهر
• التمويل الذاتي	• 20% على الأقل من قيمة المحل
• التمويل الذاتي	• 20% على الأقل من قيمة المحل
• نسبة الفائدة	• متغيرة 5.75% بالنسبة للقروض المتوسطة المدى و 6.25% بالنسبة للقروض طويلة المدى
• تسديد القرض	• في نهاية كل ثلاثي
• ضمانات مطلوبة	• تامين متعدد الأضرار للمهنيون • نسخة موثقة من عقد الملكية • رهن لدى الموثق للمحل الممول

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 29-04-2023 ساعة 10:27

جدول رقم (3-11): شروط تمويل لقرض Prolib صيغة مركب شراء معدات

البيان	الشروط
• قيمة القرض	• 70% من المشروع في حدود 100.000
• مدة القرض	• قد تصل إلى 10 سنوات
• مدة التأجيل	• المدة متغيرة من 6 إلى 12 أشهر
• قيمة التمويل الذاتي	• 30% من قيمة المشروع على الأقل
• تسديد القرض	• في نهاية كل ثلاثي

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 29-04-2023 ساعة 10:50

<sup>1</sup> نفس الموقع.

## جدول رقم (3-12): شروط تمويل لقرض Prolib صيغة شراء تجهيزات

البيان	الشروط
• قيمة القرض	• 70% من قيمة التجهيزات في حدود 400.000 دج
• مدة القرض	• قد تصل إلى 5 سنوات
• مدة التأجيل	• متغيرة بين 6 إلى 12 أشهر
• قيمة الفائدة	• قيمة متغيرة 5.75% القروض متوسطة المدى و 6.25% بالنسبة لقرروض طويلة المدى
• تسديد القرض	• في نهاية كل ثلاثي
• ضمانات مطلوبة	• رهن إجباري على المعدات • تأمين على مختلف المخاطر المهنية • رهن على المحل إن أمكن

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 28-04-2023 ساعة 11:00.

ب. قروض طويلة الأجل: تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات إلى 20 سنة، حسب حجم المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل: بناء السدود... الخ.

يقرض CPA فائدة تتراوح بين 7% إلى 8% من قيمة القرض<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: العوامل المحددة للقرار التمويلي

توجد عدة عوامل محددة للقرار التمويلي في البنك ومن أبرزها نذكر ما يلي:

## أولاً: الضمانات:

وهي عبارة عن تأمين ضد المخاطر المحتملة، فيما يتعلق بعملية الإقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل القرض. وهي إما:<sup>2</sup>

1. ضمانات شخصية: يتم تنفيذه بتدخل شخص آخر غير المقترض، يتعهد بسداد القرض " رأس المال المقترض، الفائدة الناتجة، تكلفة القرض" ويتطلب تدخل طرف ثالث إذا توقف المدين عن الدفع للبنك أو فشل في الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وللضمانات الشخصية نوعين " الكفالة والضمان الاحتياطي".
2. ضمانات عينية: بناء على فكرة تخصيص أموال معينة لضمان الوفاء بالالتزامات، فان الضمان هذا لا يتعلق بالأصل والتزامات الأداء، ولكن بأموال معينة، ولدائني هذه الأموال الحق في المتابعة، و لكنه يركز أساساً على ماهر ذو قيمة، نقود أو قيمة وله شكلين " الرهن الرسمي، الرهن الحيازي".

<sup>1</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض بينك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل-27/04/2023 ساعة 10:30.

<sup>2</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض بينك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل 03/05/2023 ساعة 10:30.

**ثانيا: الجدوى المالية:** إن الهدف منها في الأساس هو التأكد من مدى توفر الموارد المالية لإقامة أي مشروع في الأوقات المناسبة وبتكلفة معقولة، وتحديد مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته ; بحيث تركز على ثلاث نقاط وهي:<sup>1</sup>

### 1. قراءة وتحليل جدول الحسابات:

هذه الوثيقة هي لمحة عامة عن عمل الشركة خلال السنة المالية، والتي يتم عرضها في نهاية السنة المالية، وتتضمن أعباء و مخرجات سنة مالية واحدة مع درجة فعالية الشركة خلال هذه الفترة كربح أو خسارة، ويمكن استخراجها بطريقتين، اعتمادا على طبيعتها ووظيفتها.

### 2. تحليل رقم الأعمال:

يعتبر رقم الأعمال الأكثر أهمية في حسابات النتائج، لأنه يظهر صورة كاملة عن صحة الشركة ويمثل كمية العمليات التي تقوم بها الشركة مع الأطراف الأخرى " العملاء " في المسار الطبيعي لأنشطة الشركة. يتم احتسابها للإقرارات الضريبية (TVA،TAP ... ) من جهة ومن جهة أخرى يعتبر أداة فعالة في تقدير المبيعات.

3. **نتيجة السنة:** يمثل مقدار الثروة الصافية التي تحققت أثناء تشغيل المنظمة، سواء كانت مرتبطة بالاستغلال أو الاستثمار أو العمليات الاستثنائية.

### ثالثا: الظروف الاقتصادية:

هي أحد العوامل المحددة للقرار التمويلي وبدورها تنقسم إلى ما يلي:<sup>2</sup>

#### 1. المنافسة:

هذا هو الموقف الذي يقدم فيه بائعوا المنتجات والخدمات أسعارا جذابة للغاية لعملائهم من اجل زيادة دخلهم مقارنة بمنافسيهم، أو المزيد من المنتجات والخدمات عالية الجودة، حيث تسمح للمستهلكين بالاستفادة من السعر الأقرب إلى تكلفة إنتاج المؤسسة، وذلك لزيادة هامش الربح الذي لا يزال معقولا.

#### 2. السياسة الجبائية المطبقة:

هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة للموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات.

#### 3. السياسة الاستثمارية المنتهجة

يتأثر القرار التمويلي للبنك بطبيعة السياسة الاستثمارية التي ينتهجها البنك والتي تدخل في إطار التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، باعتبار أن بنك القرض الشعبي الجزائري هو بنك عمومي يعمل على تمويل النشاط الاقتصادي للدولة وفق توجهات السياسة الاقتصادية للدولة. وعلى هذا الأساس، فإن اتخاذ القرار

<sup>1</sup> المرجع السابق

<sup>2</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل 2023/05/03 ساعة 10:30.

التمويلي في بنك القرض الشعبي الجزائري يراعى فيه مدى تماشي المشاريع المعنية محل التمويل مع السياسة الاستثمارية للبنك.

#### 4. دراسة سلوك المستهلك:

تلك العمليات المتعلقة باختيار، شراء، استخدام، والتخلص من المنتجات و الخدمات من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بما في ذلك عمليات صنع القرار التي تسبق مثل هذه الإجراءات.

#### رابعاً: وضعية البنك:

بحيث تركز على النقاط التالية:

- مرافقة الزبون.
- تقديم تسهيلات لزبون وتحديد ما يحتاجه " خدمات مصرفية، الاستثمار والتمويل، القروض، التأمين البنكي...".
- توفير المنتجات المناسبة لكل فئة من الزبائن والشركات
- وضع وسائل الدفع المختلفة، التقليدية " دفتر الشيكات، التحويلات".
- بطاقات الكترونية محلية مثل: " بطاقة الدفع الكلاسيكية، بطاقة الدفع الذهبية، بطاقة المؤسسات كوربوايت..."
- بطاقات الكترونية دولية، مثل: "بطاقة فيزا الكلاسيكية..."
- الدفع الالكتروني.

**المبحث الثالث: واقع دراسة الجدوى المالية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -**  
تعتبر دراسة الجدوى المالية من أهم الدراسات التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري على مختلف المشاريع ولتعرف على كيفية إجراء هذه الدراسة يتم التطرق في هذا المبحث على خطوات دراسة الجدوى المالية وكيفية تقييمها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري .

**المطلب الأول: خطوات إجراء دراسة الجدوى المالية للمشروع في وكالة القرض الشعبي الجزائري.**  
لدراسة الجدوى المالية لأي مشروع على مستوى وكالة CPA يجب إتباع بعض الخطوات وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

#### **أولاً: تسجيل طلب القرض:**

تتم هذه العملية من خلال تقديم طلب الحصول على القرض من طرف الزبون على مستوى مصلحة القروض التابعة للوكالة، حيث يتم دراسة الطلب ومعرفة وتحديد ما يحتاجه الزبون، واقتراح المنتج المناسب لحالته أو مشروعه<sup>1</sup>.

**ثانياً: تكوين الملف:** ويتمثل في الوثائق اللازمة لتكوين ملف طلب قرض استثماري للقرض الشعبي الجزائري. وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي:<sup>2</sup>

- نسخة من السجل التجاري و/أو نسخة من الاعتماد إن وجد.
- نسخة من القانون الأساسي.
- نسخة من رقم التعريف الجبائي ورقم التعريف الإحصائي.
- قرار تعيين الأشخاص المؤهلين لتشغيل الحساب والتعاقد على الالتزامات المالية بناء على إرسالية تحتوي على شعار الهيئة وموقع من طرف الشخص الذي يتمتع بالصلاحيات الكاملة لتمثيلها.
- مداولة مجلس الإدارة الذي يخص بالاستثمار للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- الحصيلات وجدول حساب النتائج التقديرية خلال فترة القرض.
- خطة تمويل تقديرية على مدى فترة القرض.
- مقايضة تقديرية وكمية للأشغال المنجزة والمزمع تنفيذها.
- الفاتورة الأولية أو العقد النهائي للتجهيزات التي سيتم اقتناؤها.
- وضعية أملاك الشركاء.
- قرار منح المزايا الجبائية وشبه الجبائية من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)
- المستندات الجبائية وشبه الجبائية جرت تصفيته وتاريخها لا يقل عن (03) أشهر للشركات التي تمارس نشاطها وتصريح بالتواجد بالنسبة للشركات التي لم تمارس نشاطها بعد.
- عقود ملكية الأرض أو عقود الامتياز سارية المفعول.

<sup>1</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل-، 2023/05/04 على الساعة 10:00.

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)، تاريخ الاطلاع 2023-05-05 ساعة 15:38

- نسخة من رخصة البناء وشهادة المطابقة.
- شهادة الخبرة للوحدة وللممتلكات المأخوذة أو المقترحة كرهن عقاري من قبل مكتب معتمد.
- دراسة تقنية واقتصادية مفصلة (تعيين المنتجات، تحليل مفصل ومحدد التكاليف للصفقة، التحليل التجاري، التحليل التقني، وتحليل للعناصر المكونة للاستثمار المخطط له).
- الحالة الوصفية والتقديرية لأشغال الهندسة المدنية وأعمال البناء التي تم تنفيذها والتي يتعين تنفيذها المحررة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد.
- أي ورقة إثبات تخص النفقات المدفوعة بالفعل في إطار المشروع.
- رخصة البناء سارية المفعول.
- مخطط الكتلة ووضعية المشروع الذي سيتم تنفيذه.
- مخطط الهندسة المعمارية والهيكلية.
- بالنسبة لمشاريع المحاجر، دراسة جيولوجية للموقع ترخيص بالاستغلال و/أو الامتياز صادر عن سلطة مختصة، سند منجمي.
- دراسة تحاليل نوعية الحقل لمشاريع إنتاج مواد البناء.
- التصاريح أو الاعتمادات من الجهة المختصة للأنشطة المتعلقة بقطاع السياحة والصحة.
- اتفاقية المراقبة التقنية للبناء بخصوص البنية التحتية لإيواء المشاريع الاستثمارية.
- بالنسبة لشركات البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى المستندات المطلوبة أعلاه، يجب إرفاق المستندات التالية:
- بطاقة بيانات معينة لكل صفقة.
- بيان تلخيص للصفقات قيد التنفيذ يوضح مبلغ الصفقات وأصحاب المشاريع والأشغال المتبقية وأجل الانجاز والآجال المتبقية للتنفيذ.
- مخطط تمويل تراكمي للصفقة.
- قائمة معدات الانجاز.
- شهادة تأهيل المؤسسة صادرة من المصالح المختصة.

### ثالثا: سيرورة عملية تقييم الجدوى المالية للمشروع

يرتكز بنك CPA على مجموعة من المؤشرات في تقييم الجدوى المالية للمشاريع. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1. الطبيعة القانونية للمؤسسة: هناك العديد من الأشكال القانونية للشركات التي تتكيف مع شخص واحد أو مجموعة من الشركاء، وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات الرئيسية دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل، 04/05/2023 على الساعة 10:00.

أ. المؤسسة الفردية: ويقصد بها أي منشأة يملكها شخص واحد فقط وغالبا ما يكون المالك هو المسؤول الوحيد عن سداد الالتزامات المالية للمنشأة وصاحب القرارات المتعلقة بأعمالها التجارية، وأغلب هذه المنشآت تكون صغيرة الحجم.

ب. المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ( م ذ ش و م م ): ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا بحيث يسمح لشخص وحيد أن يقوم بتأسيس شركة بمفرده و له الحرية الكاملة في تحديد رأس مالها الاجتماعي بحيث تكون ملكيته الخاصة منفصلة عن ممتلكات المؤسسة، وتكتسب هذه المؤسسة الشخصية المعنوية من خلال التسجيل في السجل التجاري.

ج. مؤسسة ذات أسهم: هي عبارة عن شكل من أشكال الشركات الكبيرة بامتياز وهي مؤسسة ذات رؤوس أموال تضم (07) مساهمين على الأقل ويكون الحد الأدنى لرأس مالها هو 5000.000 دينار في حالة وجود دعوة للاكتتاب العام و 1000.000 دينار في حالة عدم وجود دعوة للاكتتاب العام، و ينقسم رأس مالها الاجتماعي إلى أسهم يديرها مجلس إدارة يتألف من (03) أعضاء على الأقل و (12) عضو على الأكثر يتراأسهم مدير عام، حيث يتم تحديد مسؤولية المساهمين وفقا لنسبة مساهمتهم في رأس المال الاجتماعي للشركة.

2- طبيعة النشاط بالنسبة للمؤسسة: تختلف طبيعة النشاط بالنسبة للمؤسسة باختلاف توجهات المؤسسات ووضعها القانوني والمالي. وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. نشاط خدماتي: ويمثل هذا النشاط جزءا مهم من الاقتصاد الوطني وذلك لأنه يتضمن جميع فروع النشاط البشري التي يتمثل جوهرها في تقديم الخدمات وتوفير العمل والمعرفة والموارد المالية والبيئية التحتية ومن أمثله: وكالات السفر، المصارف، المطاعم، الفنادق...الخ.

ب. نشاط إنتاجي: وهو عبارة نشاط منظم وموجه لاستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها لإنتاج منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات الإنسان، ويعتبر هذا النشاط الأساسي في المؤسسات الاقتصادية والصناعية، ومن أمثله: الصناعة الغذائية، صناعة الجلود...الخ.

### 3- تحديد تمركز وتموضع المؤسسة في المحيط الاقتصادي:

تتمركز وتموضع المؤسسة في المحيط الاقتصادي بين مؤسسة رائدة ومؤسسة منافسة من الدرجة الثانية ومؤسسة جديدة النشأة. وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

أ. مؤسسة رائدة: وهي تلك المؤسسة التي انشأت نفسها كقائدة في الصناعة والتي حققت نجاحات كثيرة من خلال استخدامها لاستراتيجيات مبتكرة وأحدث التقنيات لتعزيز بيئة التعاون، لضمان استمرار نموها في سوق تنافسي.

<sup>1</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل الفروض بينك القرض الشعبي الجزائري -وكالة جيجل-، 2023/05/04 على الساعة

10:00.

<sup>2</sup> نفس المرجع.



ب. مؤسسة منافسة من الدرجة الثانية: ومن المعروف عنها بأنها مؤسسة قادرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وهي تلك المؤسسة التي تحقق نجاحات على المستوى الدولي وذلك برفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية المتمثلة في العمالة، رأس المال، التكنولوجيا.

ج. مؤسسة مبتدأ في الميدان (جديدة النشأة): وهي عبارة عن مؤسسة حديثة النشأة تسعى لتحقيق النمو والتوسع السريع بهدف تقديم منتج مبتكر وجديد مقابل عدد من المخاطر لتحقيق أرباح كبيرة في وقت قصير.

#### 4- قراءة ودراسة وتحليل المعطيات المالية:

تتم عملية تحليل ودراسة المعطيات المالية من خلال إعداد الميزانية المالية وجدول النتائج<sup>1</sup>.

أ. الميزانية المالية: وفقا لنظام المحاسبة المالية تظهر الميزانية المالية بشكل منفصل عناصر الأصول والخصوم المصنفة على أساس خاص، حيث تميز الميزانية المالية بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، وهذا يسمح بعرض المخاطر المالية للمقرض وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

#### جدول رقم (3-13): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• رؤوس الأموال</li> <li>• الخصوم الغير الجارية</li> <li>• الخصوم الجارية</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأصول الغير الجارية</li> <li>• الأصول الجارية</li> </ul>
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبتين.

#### ب. جدول حسابات النتائج:

هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتجات التي حققتها المؤسسة خلال سنة مالية، ولا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.

#### جدول رقم (3-14): حسابات النتائج

N	الحساب
70	- المبيعات والمنتجات الملحقة
72	- تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
73	- الإنتاج المثبت
74	- إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية

<sup>1</sup> مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة جيجل-04/05/2023 على الساعة 10:00.

60	- المشتريات المستهلكة
61 و 62	- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
63	- أعباء المستخدمين
64	- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
	4- إجمالي فائض الاستغلال
75	- المنتجات العملياتية الأخرى
65	- الأعباء العملياتية الأخرى
68	- المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
78	- استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	5- النتيجة العملياتية
76	- المنتوجات المالية
66	- الأعباء المالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
695 و 698	- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	- مجموع منتجات الأنشطة العادية
	- مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	- عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
67	- عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9- النتيجة غير العادية
	10- صافي نتيجة السنة المالية
	- حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في نتيجة الصافية (1)
	11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)
	(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: من اعداد الطالبتين.

**المطلب الثاني:** دراسة حالة مشروع ممول من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل - سنتطرق في هذا المطلب لمعالجة حالة تطبيقية في البنك المعني، وذلك من خلال تقديم نموذج تطبيقي وعملي والمتمثل في قرض استثماري مقدم من طرف السيد "X" جراح أسنان لاقتناء تجهيزات للاستعمال المهني نحاول فيه توضيح مراحل طلب التمويل من البنك المعني، وإبراز كيفية دراسة الجدوى المالية والمعايير المعتمدة في اتخاذ قرار تمويل المشروع أو رفضه.

**أولاً: مراحل طلب التمويل من بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -**

### 1. تقديم الشخص والمشروع

لقد تقدم السيد "X" إلى بنك القرض الشعبي الجزائري المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض يطلب قرض لتمويل شراء تجهيزات للاستعمال المهني، كونه يمتلك عيادة طبية لإتمام نشاطه، ومن تم يقوم رئيس مصلحة القروض بطلب تكوين ملف طلب القروض.

وستعرّف على المعلومات الخاصة بالمشروع:

- نشاط المقترض: تقديم خدمات جراحة الأسنان وتصميم الأطراف الاصطناعية.
- القطاع: الصحة.
- الشكل القانوني: شخص طبيعي.
- تاريخ طلب القرض: أكتوبر 2019.
- المقر: بوشركة - الطاهير - ولاية جيجل.
- نوع القرض: قرض متوسط الأجل.
- الغرض من القرض: شراء معدّات الأشعة السينية.
- قيمة القرض: 6500 000,00 دج.<sup>1</sup>

### 2. تكوين الملف:

- أ. الوثائق اللازمة لتكوين الملف: تتمثل فيما يلي:
  - طلب القرض يوقعه الزبون يحدّد فيه مبلغ ومدة القرض (أنظر الملحق 01).
  - اعتماد أو قرار تنصيب صادر من الوزراء المختصة
  - نسخة من الشهادة
  - الوضعية الضريبية (أنظر الملحق 02).
  - شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (أنظر الملحق 03).
  - شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (أنظر الملحق 04).
  - الفاتورة الأولية للمعدّات المراد شراؤها (أنظر الملحق 05).

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف السيد صويلح أبو بكر مكلف بالدراسات الرئيسية، دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -، يوم 2023/05/10.

- الميزانية وجدول حساب النتائج سنة مالية موقعة ومتضمنة الختم (أنظر الملحق 06 و07)
- عقد الملكية أو عقد إيجار موثق لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

#### ب. الضمانات على القرض المقدمة من طرف طالب التمويل:

وتتمثل الضمانات المقدمة من طرف السيد "X" للبنك المعني بمنح التمويل فيما يلي:

رهن التجهيزات محل التمويل (أنظر الملحق رقم 08).

تفويض التأمين من المهني على مختلف الأخطار لصالح بنك القرض الشعبي الجزائري. (أنظر الملحق 09).

تأمين صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI) (أنظر الملحق 10).<sup>1</sup>

وبناء على هذا الطلب قام البنك من خلال المكلف بالزبائن على مستواه بزيارة لمحل نشاط المعني بطلب التمويل والتي حرر بموجبها محضر معاينة كما يوضحه (الملحق رقم 11).

#### ثانيا: خطوات إجراء دراسة الجدوى المالية للمشروع

يتم إجراء دراسة الجدوى المالية للمشروع على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل 308 وفق ما يلي:

#### 1. المؤسسة وبيئتها الاقتصادية والتجارية والقانونية.

أ. عرض عام للمؤسسة: تأسست مؤسسة السيد "X" في فبراير 1991، يتمثل مجال نشاطها في تقديم

الخدمات، ودخلت حيز التشغيل في بداية الربع الأول من نفس العام، وهي عيادة خاصة غرضها جراحة الأسنان، مقرها حي بوشركة بلدية الطاهير ولاية جيجل.

والجدول الموالي يمثل معدّات التشغيل المملوكة للمؤسسة:

#### جدول رقم (3-15): معدّات التشغيل المملوكة للمؤسسة

الوحدة: دج

العدد	المعدّات	قيمة المعدّات
01	شقة "عيادة"	8000 000
01	مركبة	3000 000
01	جهاز CD/CAM	6800 000
01		1200 000
01	كرسي طبيب اسنان	800 000
01	راديو L/G	7000 00
	<b>المجموع</b>	<b>20500 000</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدّمة من بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل 308 -

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف السيد صويلح أبو بكر مكلف بالدراسات الرئيسية دراسة وتحليل القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري "CPA" وكالة جيجل، يوم 2023/05/10.

## ب. البيئة الاقتصادية والتجارية والقانونية للمؤسسة

يقصد بها هنا محفظة العملاء بحيث لدى السيد "X" عميل واحد فقط طالما أنّ نشاطه وحافضة عملائه مكونة من: السيد "Y" الذي يقوم بالمحافظة على علاقات جيّدة جدا مع هؤلاء العملاء بمتوسط ائتمان ممنوح لمدة 00 يوم ويتم تحصيل جميع الذمم المدينة من خلال قناة النقد.

## 2. تقديم الوضعية المالية للمؤسسة

استند نهج السنة المالية الحالية "2019" لإعداد جدول النتائج والميزانية العمومية إلى الإنجازات حتى 30 سبتمبر 2019 والتوقعات للربع الأخير من نفس العام.

وفيما يلي سنقوم بالعرض المحاسبي للقوائم المالية المتمثلة في:

## أ. جدول النتائج: Comptes des résultats

هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية 2019.

## جدول رقم (3-16): جدول حسابات النتائج لسنة 2019

N	البيان
3500 000,00	- رقم الأعمال - الإنتاج المخزن - الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال
3500 000,00	1- إنتاج السنة المالية
300 000	- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى
300 000	2- استهلاك السنة المالية
3800 000	3- القيمة المضافة للاستغلال
816 480	- أعباء المستخدمين
420 000	- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
5036 480	4- إجمالي فائض الاستغلال
	- المنتجات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات - استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
5036480	5- النتيجة العملية

	- المنتوجات المالية - الأعباء المالية
	6- النتيجة المالية
5036480	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
	- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
3500000	- مجموع منتجات الأنشطة العادية
1536480	- مجموع أعباء الأنشطة العادية
1963520	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	- عناصر غير عادية (منتجات) - عناصر غير عادية (أعباء)
	9- النتيجة غير العادية
1963520	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدّمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -308.

من خلال الجدول السابق نجد أنّ إنتاج السنة المالية قدر بـ 3500 000 دج أما استهلاك السنة المالية كان سالب، بمقدار قدره (300 000 دج)، وكانت القيمة المضافة للاستغلال والتي تساوي الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية 3800 000 دج، وقيمة إجمالي فائض الاستغلال والنتيجة التشغيلية والنتيجة العادية قبل الضرائب كانت متساوية والتي قدرّت بـ 5036480 دج بحيث كانت النتيجة المالية معدومة. أما النتيجة الصافية للأنشطة العادية قدرّت بـ 1963520 دج، والنتيجة الغير عادية فكانت معدومة أيضا، وصافي نتيجة السنة المالية كانت موجبة حيث قدرّت قيمتها بـ 1963520 دج حيث تعبّر هذه النتيجة عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة جميع العمليات، استغلال، اهتلاك، تمويل وتوزيع.

ب. الميزانية المالية:

وتتكون من جانبين: الجانب الأول يتضمّن الأصول، والجانب الثاني الخصوم.

جدول رقم (3-17): الأصول

N	الأصول
	الأصول الغير متداولة
	البيانات
	الممتلكات والمنشآت والمعدّات الأخرى

	الأصول قيد التنفيذ
	الأصول المالية
	استثمارات أخرى وضم مدينة ذات صلة
	أوراق مالية ثابتة أخرى
	القروض والأصول المالية الأخرى
0	إجمالي الأصول غير المتداولة
	الأصول المتداولة
	المخزونات والعمل الجاري
	الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
	العملاء
	المدينون الآخرون
	الضرائب وما يماثلها
	ذمم مدينة أخرى واستخدامات مماثلة
	النقد والنقد المعادل
	الاستثمارات والأصول المالية المتداولة
4963520	خزينة
4963520	إجمالي الأصول المتداولة
4963520	إجمالي الأصول

المصدر: وثائق مقّمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -308.

يوضح لنا الجدول أعلاه أنّ عناصر الأصول تنقسم إلى أصول غير متداولة واصول متداولة. حيث قدر مجموع الأصول المتداولة بقيمة 4963520 دج وهو ما يساوي المجموع العام الأصول لعدم توفر أصول غير متداولة.

## جدول رقم (3-18): الخصوم

N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
3000000	رأس المال المصدر
	الأقسام والاحتياطيات
1963520	صافي الدخل - صافي مجموعة الدخل
	حقوق ملكية أخرى - أرباح
	حصة الشركة الموحدة
	حصة حقوق الأقلية
4963250	المجموع I
	خصوم غير متداولة
	الاقتراات والديون المالية
0	المجموع II
	خصوم متداولة
	حسابات قابلة للدفع
	الضرائب
	نقود المسؤولية
0	المجموع III
4963520	المجموع (III+II+I)

المصدر: وثائق مقدّمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل -308.



يوضح لنا الجدول السابق أنّ عناصر الخصوم تنقسم إلى الأموال الخاصة والخصوم الغير متداولة وخصوم متداولة، بحيث قدرت قيمة مجموع الأموال الخاصة بـ 4963520 دج وقيمة مجموع الخصوم الغير متداولة والمتداولة معدومة، أمّا مجموع الخصوم فقدت قيمتها بـ 4963520 دج .

### 3. توصيف الاستثمار المعني محل الدراسة

ويتمثل وصف المشروع في التعرّف على المسار الذي يسير عليه المشروع بقدرة زمنية معيّنة وتوضيح المتطلبات والأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع وسنقوم بإبرازها فيما يلي:

- طبيعة الاستثمار: توسيع هذه الممارسة من خلال الحصول على معدّات جديدة لتحسين التشخيص.
- الغرض من الاستثمار: تحسين نشاط الخدمة
- الأهداف الاستراتيجية:
- اقتناء معدّات جديدة
- تحسين تقديم الخدمات في هذا المجال
- متطلبات المشروع:
- المعدّات: الأشعة السينية
- تكلفة المعدات: 7800000 دج
- شروط البيع:
- العرض ساري عند الطلب
- يتم الدفع عن طريق شيك أو تحويل مصرفي
- وقت التسليم فوري.
- تقديم ضمان لمدة متوسطها (24) شهر
- تسليم المعدّات: يتم تسليمها عن طريق مورد محليّ.

حيث تم تمويل المشروع من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري، وهو تمويل من طرف واحد بنسبة 83% أي بقيمة 6500000 دج، أمّا 17% الباقية فهي عبارة عن مساهمة شخصية من السيد "X"

### 4. القوائم المالية التقديرية:

وتتشكل من:

أ. الهيكل المالي: هو جدول يبين فيه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسس على أموال بهد تمويل استثماراتها. ويتم تلخيصه في الجدول التالي:

## جدول رقم (3-19): الهيكل المالي

الوحدة: دج

المبلغ المقرض 83%	6500000 دج
فترة الاقتراض	5 سنوات
معدل الفائدة	5.75%
فترة السماح	1 سنة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل-

## ب. اهتلاك القرض البنكي:

وتتم عملية التمويل وفق الجدول الذي يوضح الأقساط المسددة كل ثلاثة أشهر على طول فترة القرض خمس سنوات منها سنة سماح، بمعدل فائدة 5.75% والرسم على القيمة المضافة بمعدل 19%. (انظر الملحق 12)

## ج. الايرادات والمصاريف المتوقعة:

يتم تحديد النفقات والاييرادات لسنوات الست القادمة على أساس هذه البيانات. (انظر الملحق 13)

❖ رقم الاعمال المتوقع: يتم تحديد حجم رقم الأعمال المتوقع على أساس الاستخدام الأقصى لبرنامج العمل الحالي.

حيث تبين لنا أن رقم الأعمال ثابت خلال ست سنوات بمقدار 4500000 دج.

❖ المواد واللوازم المستهلكة: تقدر قيمة المواد واللوازم المستهلكة بمتوسط ثابت قدره 400000 دج سنويا.

❖ حجم الخدمات المتوقعة: وتشمل رسوم الكهرباء والغاز والمياه الهاتف، حيث قدرت قيمتها بمتوسط ثابت قدره 100000 دج سنويا.

❖ تكاليف الموظفين: تشمل تكاليف الدخل الخاصة بمساعد ووكيلين، بحيث قدرت بقيمة ثابتة سنويا 816480 دج.

❖ الضرائب والرسوم: يتعلق تقدير الضرائب والرسوم بضريبة السعر الثابت الواحدة التي يتم تحديدها من خلال إقرار G12. بحيث جميع المبيعات الناتجة والخدمات المقدمة والمتوقعة ستكون خاضعة لضريبة بنسبة 12% من حجم التداول، والتي درت قيمتها 540000 دج سنويا

❖ الاعباء المالية: تشمل التكاليف المالية لخمس سنوات تقديرية، بحيث تتخفف من سنة الى أخرى بحيث قدرت قيمتها في السنة N بـ 444763 دج لتتخفف في سنة N+5 بـ 55595 دج.

❖ **المخصصات والاهتلاكات:** وتشمل اهتلاكات المعدات لخمس سنوات، بحيث تهتك بأقساط ثابتة وقدرت قيمته ب 1560000دج.

د. **جدول النتائج:** من خلال استعراض التقديرات الخاصة بالإيرادات والتكاليف لست سنوات متتالية، يتم اعداد جدول حسابات النتائج التقديري.

**جدول رقم (3-20): جدول حسابات النتائج التقديري**

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
رقم الأعمال	4500000	4500000	4500000	4500000	4500000	4500000
الإنتاج المخزن						
الإنتاج المثبت						
اعانات الاستغلال						
1. إنتاج لسنة المالية	4500000	4500000	4500000	4500000	4500000	4500000
المشتريات المستهلكة	(400000)	(400000)	(400000)	(400000)	(400000)	(400000)
الخدمات الخارجية والخدمات الأخرى	(100000)	(100000)	(100000)	(100000)	(100000)	(100000)
2. استهلاك السنة المالية	(500000)	(500000)	(500000)	(500000)	(500000)	(500000)
3. القيمة المضافة للاستغلال	4000000	4000000	4000000	4000000	4000000	4000000
اعباء المستخدمين	(816480)	(816480)	(816480)	(816480)	(816480)	(816480)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(540000)	(540000)	(540000)	(540000)	(540000)	(540000)
4. اجمالي فائض للاستغلال	2643520	2643520	2643520	2643520	2643520	2643520
المنتجات العملياتية الأخرى						
الأعباء العملياتية الأخرى						
المخصصات والاهتلاكات والمؤونات	(1560000)	(1560000)	(1560000)	(1560000)	(1560000)	(1560000)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات						
5. النتيجة العملياتية	1083520	1083520	1083520	1083520	1083520	1083520
المنتجات المالية						
الأعباء المالية	(444763)	(411405)	(322453)	(2555000)	(144548)	(55595)
6. النتيجة المالية	(444763)	(411405)	(322453)	(2555000)	(144548)	(55595)
7. النتيجة العادية قبل الضرائب	638757	672115	761067	850020	938972	2587925

						الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
						الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
4500000	4500000	4500000	4500000	4500000	4500000	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
(1912075)	(3561028)	(3649980)	(3738933)	(3827885)	(3861243)	مجموع أعباء الانشط العادية
2587925	938972	850020	761067	638757	638757	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
						عناصر غير عادية (منتوجات)
						عناصر غير عادية (أعباء)
						9. النتيجة الغير العادية
2587925	938972	850020	761067	638757	638757	10. صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل-

نلاحظ من الجدول أعلاه تساوي في انتاج واستهلاك السنة المالية طيلة الست سنوات بقيمة 4500000 دج و 500000 دج على التوالي.

وكذلك ثبات كل من القيمة المضافة للاستغلال بمقدر 4000000 دج واجمالي فائض الاستغلال ب 2643520 دج والنتيجة العملياتية ب 1083526 دج وذلك راجع لتبات كل من رقم الأعمال، المواد واللوازم المستهلكة، الخدمات الخارجية أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم.

اما النتيجة المالية فكانت سالبة وهذا لا يؤثر على المؤسسة لأنها لا تعتبر معيار كفاءتها او فشلها والنتيجة الصافية لسنة المالية في ارتفاع مستمر ابتداء من السنة N التي تبلغ قيمتها 638757 دج لترتفع في السنة N+5 الى 2587925 دج، وهذا راجع الى السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

هـ. الميزانية التقديرية:

يتم اعداد الميزانية التقديرية بغرض التعرف على الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من سنوات عمر المشروع وذلك بإظهار الأصول ومقارنتها مع الخصوم واستخلاص النتائج المتوقع حصولها خلال ست سنوات (الملحق 14)

نلاحظ من خلال (الملحق 14) أن هناك ارتفاع في قيمة الأصول المتداولة و التي تتضمن الخزينة حيث كانت على التوالي: 5862277 دج، 6794392 دج، 7815459 دج، 8925479 دج، 10124451 دج، 11412376 دج.

اما الأصول غير متداولة والمتمثلة في التثبيتات فنلاحظ انها في انخفاض من السنة N إلى أن تنعدم في السنتين N+4 و N+5 بحيث قدرت قيمها على التوالي 6240000 دج، 4680000 دج، 312000 دج، 156000 دج.

وكذلك نلاحظ من خلال (الملحق 14) جانب الخصوم أن هناك ارتفاع في رؤوس الأموال الخاصة بحيث تتضمن كل من نتيجة السنة وحقوق الملكية والتي قدرت قيمها على التوالي ب 5602277 دج، 6274392 دج، 7035459 دج، 7885479 دج، 8824451 دج، 11412376 دج، بينما نجد ان الخصوم غير متداولة التي تتضمن الاقتراضات والديون المالية في انخفاض من السنة N الى ان تنعدم في السنة N+5 و كانت قيمتها على التوالي: 6500000 دج، 5200000 دج، 3900000 دج، 2600000 دج، 1300000 دج، اما الخصوم المتداولة فكانت مساوية لصفر (0).

وفي هذه الحالة فان مجموع الأصول مساوية لمجموع الخصوم أي ان ممتلكات المؤسسة مساوية مع التزاماتها نحو الغير وبعبارة أخرى نقول ان المؤسسة لم تخسر الأموال التي وضعت تحت تصرفها. إن عملية دراسة الجدوى المالية ابرزت من خلال جدول النتائج والميزانية حيث تبين لنا ان هذا النشاط سيكون مربح ولا يشكل خطر للبنك الممول له، بحيث كانت النتائج موجبة وفي ارتفاع مستمر طيلة عدد سنوات عمر المشروع.

### ثالثا: كيفية اتخاذ القرار التمويلي في البنك

إن اتخاذ القرار التمويلي للمستثمر المعني كانت بعد دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتحليل القوائم المالية المذكورة بحيث تم التحصل على المعلومات التالية:

- من خلال النتائج المتحصل عليها من جدول النتائج كذا الميزانية المالية لسنة 2019 تبدو المؤسسة التي طلبت التمويل من وكالة القرض الشعبي الجزائري في حالة جيدة مع مراعاه الأرباح المحققة في جدول حساب النتائج المقدر ب 1963520 دج ومجموع الأصول والخصوم المقدر ب 4963520 دج، وهذه النتائج مشجعة للبنك من أجل المضي قدما في تقديم التمويل المطلوب من قبل المستثمر.

- إن التقديرات المالية خلال فترة القرض المطلوبة هي تقديرات مشجعة للبنك على منح القرض للمؤسسة، لأنها توجي باستمرار المشروع في أريحية من خلال تحقيق أرباح، مما يسمح له بتسديد القرض.

- بعد اطلاع البنك على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانية التقديرية وبالتنسيق مع لجنة القرض تم اتخاذ قرار تمويل السيد " X " لاقتناء معدات الأشعة السينية (الملحق 15)، بعد ذلك يتم تحرير اتفاقية قرض بين البنك والمستثمر والتي تضمن شروط خاصة وعامة للقرض والتي تشمل المعلومات التالية(الملحق 16).

• نوع القرض، مبلغ القرض، مدة استمال القرض، مدة تسديد القرض، مدة الاعفاء عن التسديد، سعر الفائدة، مساهمة المقترض.

• الضمانات: تسديد مبلغ القرض موضوع الاتفاقية وتسديد كل الفوائد والمصاريف الملحقات من خلال تقديم ضمانات عينية وشخصية يتعهد المقترض بتجديد هذه الضمانات عند أجلها وخاصة منها وثائق التأمين.

وبعد موافقة المقترض على الشروط العامة والخاصة لاتفاقية القرض يتم تحرير شيك بقيمة القرض. إن الملاحظ في عملية اتخاذ القرار التمويلي هو أنها تقوم بالأساس على مخرجات دراسة الجدوى المالية بغض النظر عن اعتبارات أخرى، مثل الضمانات التي يتم النظر فيها لاحقا بعد إقرار عملية التمويل، بحيث يحدد البنك طبيعة الضمانات المطلوبة بعد اتخاذ القرار التمويلي.

## خلاصة:

تضمن هذا الفصل المتعلق بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة جيجل 308 استعراض نموذج لدراسة الجدوى المالية لمشروع استثماري ممول في إطار صيغة "PROMED", والتي أوضحت أن البنك قبل اتخاذه لقرار التمويل يقوم بدراسة الجدوى المالية للمشروع بواسطة عدة مؤشرات أهمها تحليل الوضعية المالية للمؤسسة, كما أوضحت هذه الدراسة من خلال دراسة الجدوى المالية تكاليف المشروع و إيراداته المختلفة, أنها تعتبر المعيار الأساسي الذي يركز عليه البنك في اتخاذ قرار تمويل مشروع استثماري من عدمه.

الخاتمة



## خاتمة:

يعتبر اتخاذ القرار التمويلي على مستوى أي بنك عملية جد حساسة لما لها من تبعات على نشاط البنك من خلال ماتعكسه من آثار على وضعيته المالية. فباعتبار أن البنك هو مؤسسة مالية تتاجر بأموال الغير، فإنه لزام عليها أن تبني عملية اتخاذ قراراتها التمويلية على أسس صحيحة يراعي فيها العديد من الجوانب التي تعزز من تطور البنك وتقوي من ملائته المالية، خصوصا في ظل العولمة المالية ومايتميز به العمل المصرفي في العصر الحديث من تزايد المخاطر المالية.

وانطلاقا من أن فعالية القرار التمويلي تظهر من خلال مايعكسه من قدرة البنك على استداد تمويله ومايرتبط به من عوائد مالية، فإن دراسة الجدوى المالية تعتبر من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها البنوك في عملية اتخاذ القرار التمويلي، لأنها تعكس في عمومها مدى جدوى المشروع محل التمويل، ومن ثم قدرته على تسديد القرض ومايرتبط به من فوائد للبنك.

## 1\_ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا البحث استخلصنا نتائج نظرية وأخرى تطبيقية والمتمثلة في:

## النتائج النظرية:

- تساعد دراسة الجدوى المالية أصحاب رأس المال على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يلي بالتمويل وبمستوى مقبول من المخاطر.
- تساعد دراسة الجدوى المالية في تحديد ربحية المشروع وتقدير مدى نجاح المشروع في تحقيق الأهداف، وخاصة تلك المتعلقة بتحصيل أكبر الفوائد والأرباح.
- توضح دراسة الجدوى المالية للمشروع عوائده وربحيته من خلال تقدير العوائد والتكاليف المتوقعة.
- تعتبر دراسة الجدوى وثيقة تثبت ربحية المشروع وجدارته الائتمانية ومحفز للمؤسسات المالية لاتخاذ القرار التمويلي.
- يمكن تصنيف مصادر التمويل المختلفة المتاحة للمؤسسة الاقتصادية إلى فئتين أساسيتين مصادر تمويل بالملكية المتمثلة في مصادر داخلية وخارجية، ومصادر تمويل بالاستدانة المتمثلة في الديون طويلة و متوسطة وقصيرة الأجل.
- هناك عدة أساليب معتمدة في عملية تحليل وتقييم قرار التمويل منها أساليب التقييم. في حالة التأكد وأخرى في حالة عدم التأكد بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي توضح الوح الحالي لأي مشروع.

## النتائج التطبيقية:

- من خلال دراسة المشروع الاستثماري بصيغة PROMED لاقتناء معدّات تم التوصل إلى النتائج التالية:
- دراسة الجدوى المالية للمشروع من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل - هي دراسة تسبق تنفيذ المشاريع بحيث تبين احتمالية نجاحها أو فشلها وتساهم أيضا في تجنب مخاطر عدم سداد القرض.
- يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل - بدراسة دقيقة وشاملة لطلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.
- يقوم القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل - عند اتخاذه للقرار التمويلي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بناء على دراسة وتحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج.
- من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية خلال سنوات عمر المشروع يمكن الحكم أن المشروع يحقق ربحية للمؤسسة وذلك بتحقيقه صافي نتيجة السنة المالية موجبة.
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل - عند اتخاذه قرار التمويل على الإيرادات والتكاليف التقديرية.

## 2\_ اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا، يمكن الإجابة على الفرضيات المطروحة في المقدمة كما يلي:

**\_ الفرضية الأولى:** يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية جيجل وكالة 308\_ في اتخاذ القرار التمويلي على دراسة الجدوى المالية فقط عندما تكون مجدية من حيث الأرباح.

إن مخرجات دراسة الجدوى المالية بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 308 لا تتمثل فقط في تحقيق أرباح، وإنما تتركز أيضا بالأساس على طبيعة الخصوم التقديرية في فترة القرض. حيث تظهر الميزانية التقديرية تزايدا في حجم رؤوس الأموال الخاصة، والتي تعتبر مؤشرا على مدى الصلابة المالية للمشروع محل الدراسة خلال فترة القرض.

**\_ الفرضية الثانية:** لا تلعب ضمانات المشروع أي دور في اتخاذ بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية جيجل وكالة 308\_ للقرار التمويلي للمشاريع.

إن الضمانات المتعلقة بتمويل البنك للمشروع الإستثماري يتم طلبها من قبل البنك بعد اتخاذ القرار التمويلي، بمعنى أن عملية اتخاذ القرار التمويلي لا تعتمد على ضمانات المشروع، وبالتالي فهي لا تلعب دورا في اتخاذ البنك للقرار التمويلي من عدمه.

### 3\_ الاقتراحات:

يمكن اقتراح جملة من التوصيات كالتالي:

- يجب على كلّ مؤسسة مالية تختص في تمويل المشاريع القيام بدراسة جدوى مالية متكاملة من قبل مختصين في هذا المجال قبل اتخاذ قرار التمويل من أجل ضمان استرداد أموالها وتقليل نسبة المخاطرة.
- يجب معرفة الأسس التي يقوم عليها المشروع خاصة فيما يتعلّق بالبنك الذي يمول هذا المشروع تفادياً للمخاطر.
- الدقة المطلوبة في تقدير العوائد المتوقعة من الاستثمار والتكاليف التي يمكن تحملها خلال عمر المشروع.
- ضرورة اخضاع المستثمرين مشاريعهم لدراسة الجدوى المالية لمنح ترخيص لتمويل وإعطاء هذه الدراسة الأهمية اللازمة كإجراء جوهري.
- استحداث طرق جديدة من قبل البنوك لتطوير العمل البنكي.
- على الرغم من أهمية دراسة الجدوى المالية إلاّ أنّه لا يمكن اعتبارها كضمان لنجاح المشروع بحيث أنّها تعتبر كمؤشر يساعد على تنفيذ المشروع.
- توفير تقنيات وتسهيلات جديدة لتقديم القروض.

### 4\_ آفاق الدراسة:

- على الرغم من الجهود المبذولة خلال هذه الدراسة لإثراء هذا الموضوع بشكل أوسع إلاّ أنّه وبسبب الصعوبات التي وجدها لاتزال العديد من النقاط تستحق التوضيح ودراسة متعمقة، ونقترح دراسة العناوين التالية:
- أثر دراسة الجدوى المالية على اتخاذ القرار في المؤسسات المالية.
  - أثر قرار التمويل على أهداف المؤسسات الاقتصادية.
  - أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009.
2. حسين يوسف حسن، التمويل في المؤسسة الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012. (أين؟؟؟)
3. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
4. دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، ط 02، دار المسيرة، الأردن، 2009.
5. راجح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
6. سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، ط1، دار راية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
8. ضياء حليم المورودي، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.
9. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، ط4، الدار الجامعية، مصر، 2014.
11. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
12. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
13. غادة صلاح، دراسة الجدوى، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، مصر، 2008.
14. محمد شفيق، حسين طنيب، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل، الأردن، 1997.
15. محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
16. محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتقييم المشروعات، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
17. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
18. معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التاجيري المفاهيم والأسس، دار كنز المعرفة، الجزائر، 2013.
19. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
20. موفق عدنان عبد الرحمان الجمبري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

21. هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
22. يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى مشروعات بيئية تسويقية مالية، دار الشهابي للطباعة والنشر، مصر، 1999.
- ب. المقالات:**
23. أوسير منور، بن حاج جيلالي، مغاوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 05، العدد 07، جوان 2009.
24. جمعي محمد الصالح، قرار التمويل وتأثيره على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.
25. رضا زهواني، وصيف فائزة خير الدين، سمير بوعافية، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، جامعة الشهيد لخضر، الجزائر.
26. رضاني العلا وآخرون، دور الأساليب الكمية في اختيار القرارات التمويلية المتوازنة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المدبر، المجلد 02، العدد 02، 2015.
27. سعاد معاليم، سميحة بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019.
28. سليلة مالية، تقييم استخدام أدوات تحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، أكتوبر 2021.
29. عبد الباسط مداح، يونس حواسي، معادي عثمان، التحليل المالي كأداة إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018.
30. عبد الفتاح العربي، عصام ميلاد، النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، جوان، 2020.
31. علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله الحرتسي، دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 مارس 2018.
32. فهد عبد الرحمان أحمد الأحمر، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، مجلة الاقتصاد الجديد، الهيئة العامة لتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، العدد 08، ماي 2013.
33. محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل الظروف التأكد، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، مارس 2020.
34. نورالدين تمجدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين متطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 7، 2010.

**ج. المذكرات والرسائل الجامعية:**

35. أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
36. أمال أولاد قادة، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
37. بلقاسم سعودي، تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2002.
38. بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تحليل كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016-2017.
39. جمال الدين كعواش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2010.
40. زعود تير، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009.
41. زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2017.
42. زوينة مخلخل، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019/2020.
43. سعيدة بوسندل، نائلة جحيش، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021.
44. سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي العاصمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
45. سليمان بوفاسة، تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وانعكاساته على المنتجات الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص 05.
46. صورية كحول، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
47. عامر هشام، فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.
48. عبد الكريم خيرى، أثر ضع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التجارة، تخصص علوم تجارية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

49. علي بحري، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.
50. كمال لحول، اختيار المشاريع العمومية دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
51. نبيل حركاتي، تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.
52. نورالدين تمجيدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص -دراسة حالة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
53. نورالدين زخوفي، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة مالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
54. وحيد سمار، استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد العربي بن مهدي، أم البواقي، 2018.
55. ياقوت سوساوي، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، تيبازة، 2013/2012.
- د. الملتقيات:**
56. نور الدين تمجيدين، أهمية مقارنة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية، ورقة بحثية ضمن أعمال الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- هـ. المحاضرات**
57. حمزة غربي، محاضرات حول تقديم المشاريع الاستثمارية، كلية علوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
58. خيرة مجدوب، محاضرات في تقييم المشاريع الاستثمارية الدروس وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2017/2016.
59. عيسى قروش، محاضرات حول تقييم المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020 / 2019.
60. فاطمة ساجي، محاضرات حول التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016.
61. محصول نعمان، محاضرات حول الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مع الصديق بن يحي جيجل 2023/2022.
- و. المقابلات:**



62. مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات رئيسية دراسة وتحليل القروض بينك القرض الشعبي الجزائري-وكالة جيجل  
2023/05/03 ساعة 10:30.

## II. المراجع باللغة الأجنبية

63. Fekkak, conférences en gestion financière, faculté des sciences juridiques économique et sociales, université sidi Mohamed ben Abde llah, Maroc.
64. GUENDOZI Mohammed, **Analyse des spécifiées et des conditions de mise en œuvre des emprunts obligatoires comme alternation au financement des grandes entreprises en Algérie**, thèse de doctorat, filière science commerciales, département sciences commercial, mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, 2020 .
65. Stéphane Griffiths et Jean Gary degos, Gestion financiers de l'analyse à la stratégie, édition d'organisation, 2<sup>ème</sup> édition, paris, 2001.

## III. المواقع الإلكترونية:

[www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)

<https://mostas.men.com>

[https:// www.statimes.com](https://www.statimes.com)

<https://growenterprise.co.uk/2021/11/1>

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار التمويلي على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري\_وكالة جيجل 308\_، باعتبار أن اتخاذ قرار تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية على مستوى البنك يرتبط بالعديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر في عملية التمويل. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اتخاذ القرار التمويلي على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري\_وكالة جيجل 308\_ يرتبط بالأساس و فقط بمخرجات عملية دراسة الجدوى المالية، التي توضح للبنك مدى قدرة المشروع على التواجد في ملاءة مالية جيدة سواء من خلال تحقيق عوائد مالية طوال فترة القرض، أو مدى تزايد حجم الأموال الخاصة في الميزانية التقديرية. **الكلمات المفتاحية:** الجدوى المالية، القرار التمويلي، مصادر التمويل، القرض، بنك القرض الشعبي الجزائري.

**Abstract :**

This study aimed to highlight the role of the financial feasibility study in making the financing decision at the level of the Algerian People's Loan Bank\_Jijel Agency 308\_, given that making the decision to finance various investment projects at the bank level is linked to many determinants that can affect the financing process.

This study concluded that the financing decision-making at the level of the Algerian People's Loan Bank - Jijel Agency 308\_ is linked mainly and only to the outputs of the financial feasibility study process, which shows to the bank the extent to which the project is in a good financial solvency, whether through achieving financial returns throughout the loan period, or through the size of the private funds in the estimated budget.

**Keywords :** financial feasibility, financing decision, funding sources, loan, Algerian People's Loan Bank.

قائمة الملحق

nom: [redacted]  
[redacted]  
adresse: cite 80 Cyr  
BOUCHER KA TAMEL

(1)

Jijel le 15/10/2019

Jijel  
bof DOU TISTE  
obj: demande  
de crédit  
équipement.

Monsieur, le Directeur  
de l'Agence CPA Jijel.

Monsieur, je vous prie de bien  
présenter mes demandes de bien  
vouloir m'accorder un crédit  
pour l'achat d'un équipement  
médical (radiographie) dont la  
valeur totale est de sept millions  
huit cents mille Dinars (7.800.000,00)  
Mon apport personnel est de un million  
trois cents mille Dinars (1.300.000,00)  
donc je vous demande un crédit  
de six millions cinq cents mille Dinars  
(6.500.000,00) pour une période de  
cinq ans (5ans) dont douze mois  
de différer de paiement.

Je compte sur vous Monsieur  
pour me répondre favorablement et  
re, il y a que les documents  
notaire de Boucher [redacted]



**CABINET DENTAIRE**  
**Cite 80 Logements Boucherka Taher w- Jijel**  
**IF N°1957 1803 0005 837**  
**ART N° 1805 0036 702**

**A Monsieur**

**Le Directeur DU CREDIT POPULAIR D ALGERIE**  
**CPA – Agence de JIJEL**

**Objet : Demande de crédit a Moyen terme**

J'ai l'honneur de solliciter de votre établissement d'un crédit pour financement de l'acquisition d'un équipement de radiographie **6 500 000 DA**

L'acquisition de l'investissement qui de l'ordre de **7 800 000 DA** permettra au cabinet de mieux élargir sa capacité d'exploitation à la prestation de services du secteur

Ci-joint je vous transmets, l'étude technico-économique et les copies documents constitutif du dossier,

Je reste à votre entière disposition pour toutes informations complémentaires que vous jugerez nécessaires

Dans cette attente, Veuillez agréer, Monsieur Le Directeur l'expression de ma distinguée considérations.

Le Gérant propriétaire





IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE:

Nom (ou raison sociale): [Redacted]
Prénom: [Redacted]
Adresse: [Redacted]
N.I.F: [Redacted]

Série R n° 16 (2015)

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA

DE [Redacted]

RECEPTE DES IMPOTS

DE [Redacted]

CODE COMPTABLE: 4901

EXTRAIT DE ROLES

Table with columns: Nature des cotisations, Date de mise en recouvrement, MONTANT (Principal, Pénalités, Total (1)), N° de quittance ou C.A., Date, Principal, Pénalités et frais accessoires, Total (2), Reste dû (1) - (2). Includes sub-headers for 'COTISATIONS EMISES' and 'COTISATIONS TOALES'.

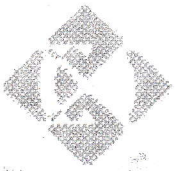
En application des dispositions... Art. 291 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées et 18 de la loi de finances pour 2002...

Références des échéanciers éventuellement accordés
Date de signature de l'engagement
Montant du versement initial exigé
Montant de la mensualité fixée en principal

M:
Fonction:

Le Receveur (des Impôts)

[Handwritten signature]



CAENOS

ATTESTATION D'AFFILIATION ET DE MISE A JOUR

- Décret exécutif n° 15- 289 du 14 novembre 2015 relatif à la sécurité sociale des personnes non-salariées exerçant une activité pour leur propre compte.
- Article 39 de la loi n° 83-14 du 02 Juillet 1983, relative aux obligations des assujettis en matière de sécurité sociale

BOITE NATIONALE DE REVENUES ET FISCALITÉ DE CASNOS

(USAGE ADMINISTRATIF)

Agence de Wilaya : JIJEL

N° Série: N 1903519

Le Directeur de l'Agence atteste

Matricule: 21800963025 / 60 Numéro de sécurité sociale: 570058049339 N° Activité: 000000

Date immatriculation: 01/01/1991 Date effet: 01/01/1991

Nom: [redacted] Prénom (s) : [redacted] et de : CHEKIRED LAKRI

Date de naissance: 07/05/1957 Lieu de naissance: EL AOJANA

Adresse domicile : CITE 800 LOGTS TAHER JIJEL

Activité : CABINET DENTAIRE ET STOMATOLOG

Adresse professionnelle CITE 800 LONGTS TAHER JIJEL

Année de cotisation: 2019

Assiette de cotisation déclarée : 750 000 DA Montant de la cotisation annuelle 112 500 DA

Est affilié (e) à notre caisse et à jour de ses cotisations de sécurité sociale au : 31/12/2019

Cette attestation est délivrée pour servir et faire-valoir ce que de droit.

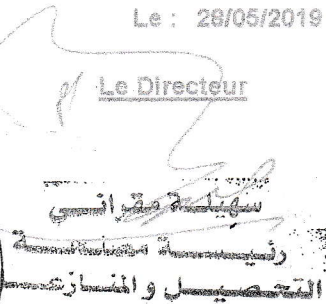
Etablie par BOUHARICHE.S

Fait à: JIJEL

Le : 28/05/2019

Vérifiée par BELMERABET.M

Le Directeur







## ATTESTATION DE MISE A JOUR

Le directeur de : AGENCE DE JIJEL

Certifie que L'employeur : 18586490 cle 37

Nom et raison sociale

~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~  
CHIRURGIEN DENTISTE

Adresse :

CITE 80 LGTS APPT 6 TAHER  
CNE DE TAHER W JIJEL 18

est a jour de ses cotisations de securite sociale au : 08/10/2019

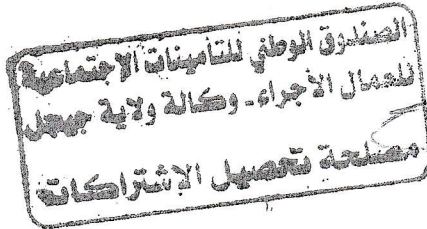
Pour un effectif declare de 000003 salaries.

Date de validite : 31/01/2020

NOTA : Le present document ne peut en aucun cas faire obstacle à d'éventuels redressements reglementaires que l'Agence pourrait etre amenée à effectuer.

Fait le : 08/10/2019

Le charge de compte



رئيس مصلحة  
محمد شلاعي



VENTE DE PRODUITS ET MATERIELS DENTAIRES

SIÈGE : BOIS DES CARS VILLA N°139 DELY IBRAHIM -ALGER-  
ART N° : 16233639091  
F.S N° : 197225010851378  
R.C N° : 05A4819968  
NIS N° : 197225010851378

DR [REDACTED]  
CITE 80 LOGTS BOUCHERKA TAHER  
JUEL

FACTURE PROFORMA N° 21/2019

ALGER LE: 15/09/2019

N°	Désignation	QTE	PRIX UNIT	TOTAL
1	PANORAMIQUE PROMAX CLASSIC 3D -PLANMECA-	1	7 800 000.00	7 800 000.00
			MONTANT TTC	7 800 000.00

Arretée la présente facture proforma à la somme de :

Sept millions huit cent mille dinars algérien

Offre Valable 30 jours

NON ASSUJETTIE  
A LA TVA



**BILAN ACTIF - PASSIF**

EXERCICE 2019

ACTIF	M Brut	N Amort- Prov	N Net	N-1 Net
<b>ACTIF NON COURANTS</b>				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
<b>Immobilisations en cours</b>				
<b>Immobilisations financières</b>				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
<b>Stocks et encours</b>				
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients				
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	4 963 520		4 963 520	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>4 963 520</b>	<b>0</b>	<b>4 963 520</b>	<b>0</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>4 963 520</b>	<b>0</b>	<b>4 963 520</b>	<b>0</b>

EXERCICE 2019

PASSIF	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	3 000 000	
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 963 520	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>4 963 520</b>	<b>0</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes		
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>TOTAL PASSIF ( I + II + III )</b>	<b>4 963 520</b>	<b>0</b>





## Titre 03, Activité Rentabilité structure de 2019

03.02.01 TCR prévisionnel de clôture de l'exercice en cours « 2019 »

### COMPTES DE RESULTAT

	N	N-1
Chiffre d'affaires	3 500 000,00	
Variation stocks produits finis et en-cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>3 500 000</b>	<b>0</b>
Achats consommés	300 000	
Services extérieurs et autres consommations		
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	<b>300 000</b>	<b>0</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>	<b>3 800 000</b>	<b>0</b>
Charges de personnel	816 480	
Impôts, taxes et versements assimilés	420 000	
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>5 036 480</b>	<b>0</b>
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles		
Dotations aux amortissements et aux provisions		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>5 036 480</b>	<b>0</b>
Produits financiers		
Charges financières		
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>		<b>0</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>	<b>5 036 480</b>	<b>0</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>3 500 000</b>	<b>0</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1 536 480</b>	<b>0</b>
<b>VII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1 963 520</b>	<b>0</b>
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 963 520</b>	<b>0</b>







وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري



## دفتر الأرومة لعقود الرهن الحيازية الخاصة بأدوات و معدات التجهيز

رقم : 1918100460

الفرع المحلي : فرع جيجل

رقم الإيداع ( الورود ) : 440  
تاريخ الإيداع : 03/12/2019  
رقم السند : 02  
تاريخ السند : 24/11/2019

غرض التسجيل : تسجيل

إسم و لقب الدائن المرتهن : بنك الترض الشعبي الجزائري  
عنوان سكن الدائن المرتهن : وكالة جيجل  
مهنة الدائن المرتهن : بنك

إسم و لقب المدين : ~~XXXXXXXXXX~~  
عنوان سكن المدين : حي 80 مسكن ~~XXXXXXXXXX~~ الطاهير  
مهنة المدين : جراحة أسنان

عدد الرهائن المرهونة	نوع الإيداع المرهونة
2	1 : عقد امتياز
2	2 : جدول قيد امتياز

المركز الوطني للسجل التجاري :  
فرع جيجل في 03 ديسمبر 2019  
توقيع مأمور المركز



ملاحظة : يحفظ القيد لمدة 10 سنوات إذا كان المدين الراهن تاجر (المادة 103 من القانون التجاري) ، و يحفظ القيد لمدة 5 سنوات إن كان المدين الراهن غير تاجر (المادة 166 من نفس القانون).







الشركة الوطنية للتأمين  
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Société par actions au capital social de 20 Milliards de Dinars  
Siège social : 5, Bd. Ernesto "ché" Guévara - ALGER  
R.C : 00/B/0012692 : Tél : 021 43.97.60/61- Fax: 021 43.92.16

09

Police - Multirisque Professionnelle (R.S)  
Renouvellement avec Modif TIRD  
N° : 2610 - 1223000585 / 1

0072236

**Avenant**  
Date avenant 27/10/2022  
Date d'effet 28/10/2022 Date d'échéance 27/10/2023

**Police**  
Unité 26 Direction Régionale CONSTANTIN  
Agence 2610 JIJEL "A"  
Adresse 22 Avenue du 1 Novembre 1954 18000JIJEL  
Téléphone Fax  
Branche/Catégo 1223 Multirisque Professionnelle (R.S) Contrat Ferme  
Date d'effet 28/10/2022 Date d'échéance 27/10/2023

**Assuré**  
Nom/Raison sociale Mr [REDACTED]  
Adresse CITE 10 LOGTS URBAG CAMP CHEVALIER JIJE 18000 JIJEL  
Activité Santé Profession Dentiste  
Observation

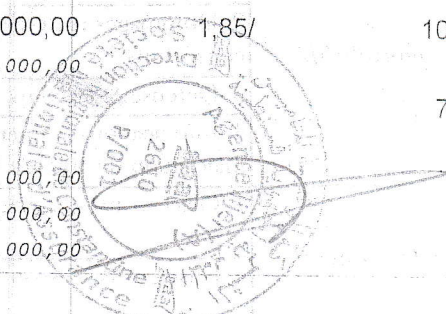
**Site**  
1 Multirisque Professionnelle  
Adresse : CITE 80 LOGTS BT A BOUCHERKA TAHER JIJEL  
Ville : 18000 JIJEL  
Délégataire de crédit : CPA JIJEL 308

Caractéristiques

+ Dommages Électriques Non  
+ Pertes Indirectes Non

Garanties

	Capital	Taux	Prime
* Incendie explosions	7.800.000,00	3,05/	16.653,00
Valeur Assurée	7.800.000,00		
Honoraires Expert (5% Montant D'indemnité)	5,00		
Limite privation de jouissance	500.000,00		
Limite perte de loyer (par année d'assurance)	500.000,00		
Limite Recours Locataires < =	1.000.000,00		
Limite Recours Voisins et tiers < =	1.000.000,00		
* Extension : Dommages Electriques	780.000,00		2.379,00
franchise de 10% sur les dommages avec un minimum de	2.500,00		
* Bris de Glaces	10.000,00	5,00/	350,00
* Vol (Marchandises/Equipements)	7.800.000,00	1,15/	6.279,00
Limite Détérioration Immobilière	156.000,00		
* Dégâts des Eaux	7.800.000,00	1,85/	10.101,00
Valeur Assurée	7.800.000,00		
* Aggravation : Risque situé au dessous habi			7.215,00
* Responsabilité Civile			420,00
Limite Défense & Recours	20.000,00		
Limite de la garantie RC Parking	200.000,00		
Limite de la garantie RC vol des objets confiés	50.000,00		







# الشركة الوطنية للتأمين SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Société par actions au capital social de 20 Milliards de Dinars  
Siège social : 5, Bd. Ernesto "ché" Guévara - ALGER  
R.C : 00/B/0012692 : Tél : 021 43.97.60/61- Fax: 021 43.92.16

Police - Multirisque Professionnelle (R.S)  
Renouvellement avec Modif TIRD  
N° : 2610 - 1223000585 / 1

0072235

Site		Capital	Taux	Prime
<b>1 Multirisque Professionnelle</b>				
Garanties				
Limite Dommages Corp, Mat & Immat confondus/Année d'		5.000.000,00		
Franchise sur les Dommages Matériels		5.000,00		
* Risques spéciaux		1.950.000,00	0,50/	2.730,00
Franchise de 10% sur les Dommages avec Min de 50 000 D		10,00		
* Extension: Actes de Terrorisme et Sabotage				
* Extension : Emeutes/ Mouvements populaire				
* Evènements naturels		3.900.000,00	0,50/	2.730,00
Franchise de 10% sur les Dommages avec Min de 50 000 D		10,00		
* Extension : Tremblement de terre				
* Extension : Tempête, Grêle, Neige sur les T				
* Extension : Inondations				
* Dépannage à Domicile				600,00
Limite Electricité par événement :		30.000,00		
Limite plomberie extérieure ( Maisons individuelles se		35.000,00		
Limite plomberie intérieure par événement :		30.000,00		
Limite Vitrerie et serrurerie par événement :		30.000,00		
* Bris de Machines		5.000.000,00	3,00/	10.500,00
Franchise de 10 % sur les dommages avec un minimum de		5.000,00		
* Matériel informatique et/ou électronique		5.000.000,00	2,50/	8.750,00
Franchise de 10% sur les dommages avec un minimum de		2.500,00		
Limite frais supplémentaires d'exploitation		500.000,00		
Limite pertes de supports et données informatiques		500.000,00		

Il n'est rien changé aux autres clauses et conditions de la police à laquelle le présent avenant demeure annexé. Sont nulles toutes adjonctions ou modifications matérielles non revêtues du visa de la compagnie.

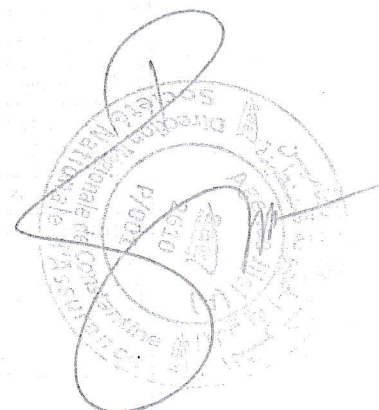
Décompte de prime		Complément			
Prime Nette	Access.	T.V.A	Autres Taxes	Timbres	Prime Totale
68.707,00	50,00	13.063,83	0,00	80,00	81.900,83

Fait à JIJEL, le 27/10/2022 par BOUKHEMKHEM SAMIR

Pour la SAA

Le Souscripteur

Le Délégué du crédit : CPA JIJEL 308







Le droit pour la Société Nationale d'Assurance SAA de résilier le contrat pour non-respect, par l'assuré, des stipulation dudit contrat (y compris le non-paiement de la prime),demeure entier.

Toutefois, et en ce qui concerne la banque/baillleur de fonds, susnommé, cette résiliation ne prendra effet qu'après écoulement d'un mois, a compter de la date de notification qui lui sera adressé par lettre recommandée avec accusé de réception.

En cas de sinistre, l'indemnité sera réglée selon les stipulation ci dessus et son bénéficiaire ne peuvent faire valoir leurs droits que sur l'indemnité fixée par la Société Nationale d'Assurance SAA , suivant les conditions du contrat, et sous réserves de l'application de réglé proportionnelle prévue en cas de sous assurance des biens assuré.

### Décompte de Prime :

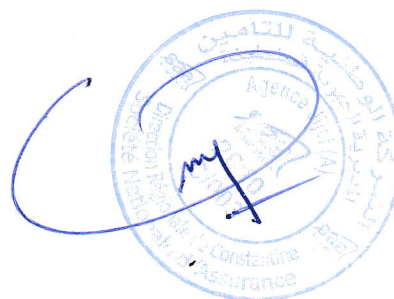
Désignation	Montant (En DA)
Prime Nette	68.707,00
Cout de l'avenant	50,00
TVA 19%	13.063,83
Droits de Timbres	80,00
Prime Totale à Payer	81.900,83

IL sera perçu , à la signature du présent avenant la somme Quatre vingt et un mille neuf cent Dinars et 83 cts (81.900,83DA)

Fait a Jijel Le 27/10/2022

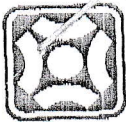


SAA



GHERGHOUR Rachid  
Directeur

10



# القرض الشعبي الجزائري Crédit Populaire d'Algérie

GRUPE D'EXPLOITATION DE BEJAIA

BEJAIA, LE : 28/04/2021

*Handwritten notes:*  
CREDIT  
K

*Handwritten signature:* Fair

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE  
 AGENCE DE JIJEL - 308  
 DATE : ..... 28 AVR. 2021 .....  
 COURRIER ARRIVE N° : ..... 278 .....

CPA/ JIJEL

-308-

OBJET : Convention de partenariat CGCI/CPA TPE-PE

Relation : ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~

- MISE EN ŒUVRE DE GARANTIE TPE-PE
- ECHEANCIER DE PAIEMENT DE LA PRIME
- FACTURE PREMIER TERME

Nous vous transmettons ci-joint les documents sus-cités, concernant le dossier de la relation citée en objet pour suivi et mise en œuvre.

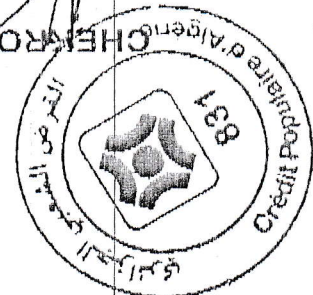
Cordiales salutations

*Signature:* AMIROUCHE Karim  
 Chef Secteur des Engagements

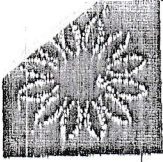
*Signature:* S/Directeur Exploitation  
 2943

*Signature:* Directeur du Groupe d'Exploitation de Bejaia 83  
 CHEIKHOUB Azedine

N/REF : S/D EXPLOITATION N° ...../2021

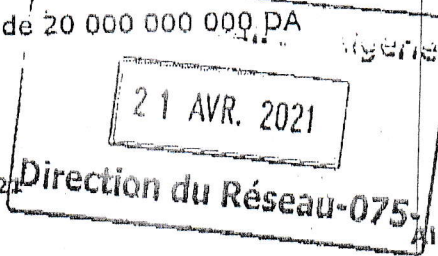






صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ش.ذ.أ.  
Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements - Pme  
Spa au capital de 20 000 000 000 DA

DIRECTION DES ENGAGEMENTS  
DEPARTEMENT SUIVI DU PORTEFEUILLE  
CGCI/DE/DPT-SP/IAA/OH/AHF/ 536 /2021  
CGCI/BOG/N°.../2021



Alger, le 19 AVR. 2021

### Mise en Œuvre de Garanties TPE-PE

A

Monsieur le Directeur du Réseau  
Crédit Populaire d'Algérie

- Dossier: **Personne Physique** ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~
- Montant du crédit : **6 950 939,75 DA** (Mt accordé + intérêts intercalaires)
- FDGD TPE-PE N° **00085/CPA/DELEG/TPE/2020** du 15/07/2020

Monsieur le Directeur,

Dans le cadre de la Convention de Partenariat CGCI-pme/CPA portant couverture des risques adossés au Fonds CGCI, nous vous informons que la Fiche de Déclaration de Garantie Déléguée TPE-PE que vous nous avez soumis dans le cadre de la délégation de décision, relative au dossier cité en objet est déclarée recevable.

A cet effet, nous vous transmettons l'original des documents, relatifs à la mise en œuvre de la garantie, à savoir :

- **L'échéancier de Paiement de la Prime (EPP)**
- **Facture (premier terme)**

Nous vous prions d'agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de nos salutations distinguées.

Copie : Agence JIJEL « 308 »  
DCIS

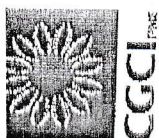
  
**OULMANE HIND**

Chef Département Suivi du Portefeuille



  
**IDIR Akli Anis**

Directeur des Engagements



صندوق ضمان قروض الإستثمارات الصغيرة والمتوسطة ش.ذ.أ.  
Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements - Pme  
Spa au capital de 20 000 000 000 DA

**ECHEANCIER DE PAIEMENT DE LA PRIME N° : EPP/000885-CPA-DELEG-TPE-2020 DU 12/04/2021**

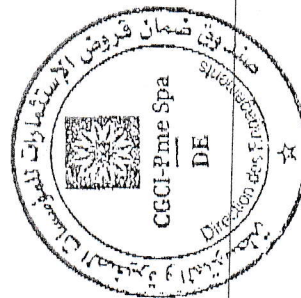
N° FDGD TPE-PE : 00085-CPA-DELEG-TPE-2020  
Etablissement de crédit : CPA  
Adresse : 02, Boulevard Colonel AMIROUCHE, ALGER  
Agence : 308 JIJEL  
Emprunteur : Personne Physique  
Montant du crédit accordé : 6 500 000,00 D.A. Montant du crédit mobilisé  
Taux annuel de Prime : 0,5 % Montant total H.T. de la prime : 125 949,79 D.A.  
Taux de TVA : 19 % Montant total de la TVA : 23 930,46 D.A.  
Montant total TTC de la prime : 149 880,25 D.A. Montant total des intérêts : 861 669,14 D.A.  
Date d'effet de la garantie : 16/06/2020

N° Prêt : 2293  
: 6 950 939,75 D.A.  
: 125 949,79 D.A.  
: 23 930,46 D.A.  
: 861 669,14 D.A.

Période	Capital restant du	Intérêts	Assiette	Prime H.T	Montant TVA	Prime TTC
16/06/2020 Au 16/06/2021	6 950 939,75	0,00	6 950 939,75	34 754,70	6 603,39	41 358,09
17/06/2021 Au 16/06/2022	6 950 939,75	367 274,50	7 318 214,25	36 591,07	6 952,30	43 543,37
17/06/2022 Au 16/06/2023	5 213 204,83	265 966,97	5 479 171,80	27 395,86	5 205,21	32 601,07
17/06/2023 Au 16/06/2024	3 475 469,91	165 075,77	3 640 545,68	18 202,73	3 458,52	21 661,25
17/06/2024 Au 16/06/2025	1 737 734,99	63 351,90	1 801 086,89	9 005,43	1 711,03	10 716,46
<b>TOTAL</b>		<b>861 669,14</b>		<b>125 949,79</b>	<b>23 930,46</b>	<b>149 880,25</b>

OULMANE HIND

Chef Département Suivi du Portefeuille



IDIR AKLI ANIS

Directeur des Engagements

34, Avenue Mohamed BELKACEMI - Les Annassers, B.P. 677 EL MADANIA 16075 Alger  
Tél. : +213 (021) 47 66 27 / 77 24 13. Fax: +213 (021) 47 66 28. E-mail: cgc-pme@cgc.dz

COMPTE RENDU DE VISITES

Relation : Mr ██████████ ██████████

Adresse : Cité 80 logts Bt : A Boucherka Commune de Taher W. JIJEL.

Activité : Chirurgien dentiste

Ce jour le 21/10/2019, nous avons procédé à une visite du local d'exploitation de notre relation Mr ██████████ ██████████, et ce dans le cadre de sa demande de crédit PROMED.

Etant propriétaire de son local, ce dernier est situé à la cité Boucherka au rez de chaussée d'une bâtisse, d'une superficie totale de 58.48 m<sup>2</sup>

Le cabinet de notre relation est un F3 aménagé récemment en 04 salles : deux (02) salles d'attente pour hommes et femmes, une (01) salle de prothèse dispose de plusieurs matériels (four céramique, four de chauffe.....), une (01) salle de soin scindée en deux (02) parties :

Une première partie servant pour les soins dispose d'un fauteuil dentaire et une seconde utilisée pour les radios équipée d'une unité radiologique dentaire et un capteur RVG.

Le cabinet de notre relation revêt une bonne réputation.

Date de visite : 21/10/2019

Contact pris par : Mme Abdelaziz Lynda



Mme. ABDELAZIZ Lynda

Chargée de Clientèle





**05.02 Eléments constitutifs du Plan de financement**

**05.02.01 Tableau d'amortissements des crédits sollicité.**

- Montant de l'emprunt : ..... **6 500 000 DA**
- Durée : 05années + ...01 Année de différé. Taux d'intérêt ; 5.75%
- Modalités de remboursement ..... TRIMESTRIEL
- Banque ayant octroyé le crédit : CPA Agence JIJEL W – de - JIJEL

Échéance	Encours	Principal	Intérêts	TVA 19%	Capital res	Trimestriel
31/03/2020	6 500 00		93 438	17 753	6 500 000	111 191
30/06/2020	6 500 00		93 438	17 753	6 500 000	111 191
30/09/2020	6 500 000		93 438	17 753	6 500 000	111 191
31/12/2020	6 500 000		93 438	17 753	6 500 000	111 191
31/03/2021	6 500 00	325 000	93 438	17 753	6 175 000	111 191
30/06/2021	6 175 000	325 000	88 766	16 865	5 850 000	105 631
30/09/2021	5 850 000	325 000	84 094	15 978	5 525 000	100 072
31/12/2021	5 525 000	325 000	79 422	15 090	5 200 000	94 512
31/03/2022	5 200 000	325 000	74 750	14 203	4 875 000	88 953
30/06/2022	4 875 000	325 000	70 078	13 315	4 550 000	83 393
30/09/2022	4 550 000	325 000	65 406	12 427	4 225 000	77 833
31/12/2022	4 225 000	325 000	60 734	11 540	3 900 000	72 274
31/03/2023	3 900 000	325 000	56 063	10 652	3 575 000	66 714
30/06/2023	3 575 000	325 000	51 391	9 764	3 250 000	61 155
30/09/2023	3 250 000	325 000	46 719	8 877	2 925 000	55 595
31/12/2023	2 925 000	325 000	42 047	7 989	2 600 000	50 036
31/03/204	2 600 000	325 000	37 375	7 101	2 275 000	44 476
30/06/2024	2 275 000	325 000	30 703	6 214	1 950 000	38 917
30/09/2024	1 950 000	325 000	28 031	5 326	1 625 000	33 357
31/12/2024	1 625 000	325 000	23 359	4 438	1 300 000	27 798
31/03/2025	1 300 000	325 000	18 688	3 551	975 000	22 238
30/06/2025	975 000	325 000	14 016	2 663	650 000	16 679
30/09/2025	650 000	325 000	9 344	1 775	325 000	11 119
31/12/2025	325 000	325 000	4672	888	0.00	5 560
<b>Total</b>			<b>1 354 844</b>	<b>257 420</b>		<b>1 612 264</b>

حساب التكاليف وادارة المشاريع

05.02.05 Tableau d'amortissements des investissements à acquérir

Unité DA

PERIODE	VALEUR DEBUT DE L ANNEE	AMORTISSEMENTS	VALEUR FIN DE L ANNEE
2020		1 560 000	1 560 000
2021	1 560 000	1 560 000	3 120 000
2022	3 120 000	1 560 000	4 680 000
2023	4 680 000	1 560 000	6 240 000
2024	6 240 000	1 560 000	7 800 000
<b>Total</b>		7 800 000	0

05.03 Tableau des projections comptables à 6 ans des TCR et des Bilans

Avec l'acquisition du matériel projeter qui va améliorer le diagnostic d'une part et d'autre la facilite la prise de décision sur la méthode à prendre ; le chiffre d'affaires au cours des six prochains exercices.

Sur la base de ces données, la projection des charges et produits prévisionnels pour les six prochains exercices peut être arrêtée comme suit :

Projection du chiffre d'affaires

Les chiffres d'affaires prévisionnels seront arrêtés sur la base des éléments suivants :

- Utilisation maximale du programme de travail existant ;

De ce qui précède, la prestation de service prévisionnelle sera arrêtée comme suit :

Unité : DA

Produits	2020	2021	2022	2023	2024	2025
<b>CHIFFRE D'AFFAIRE</b>						
Prestation de services	4 500 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000
Chiffre d'affaire prévisionnel TTC	<b>4 500 000</b>	<b>4 500 000</b>	<b>4 500 000</b>	<b>4 500 000</b>	<b>4 500 000</b>	<b>4 500 000</b>

Projection des matières et fournitures consommées

Avec la prise en charge total les consommations en matières et fournitures son considéré a un moyen forfaitaire de 400 000 DA.

Les résultats de cette projection sont repris dans le tableau ci-après :

Unité : DA

Eléments	2020	2021	2022	2023	2024	2025
Taux de marge moyen	400 000	400 000	400 000	400 000	400 000	400 000
<b>Consommation</b>	<b>400 000</b>	<b>400 000</b>	<b>400 000</b>	<b>400 000</b>	<b>400 000</b>	<b>400 000</b>

Projection des services

La prise en charge des opérations des services a la charge du cabinet représentent les charges électricité, gaz eaux et téléphone estimer a un montant moyen de 100 000 DA par année elles sont représentées dans le tableau ci-après :



Unité : DA

Eléments	2020	2021	2022	2023	2024	2025
Services diverses	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000
<b>Total services</b>	<b>100 000</b>	<b>100 000</b>	<b>100 000</b>	<b>100 000</b>	<b>100 000</b>	<b>100 000</b>

■ **Projection des frais de personnel**

Le cabinet emploie un assistant et deux agents dans la masse salariale du cabinet et projeter comme suit.

Eléments	2020	2021	2022	2023	2024	2025
Masse salariale	816 480	816 480	816 480	816 480	816 480	816 480
<b>Total services</b>	<b>816 480</b>	<b>816 480</b>	<b>816 480</b>	<b>816 480</b>	<b>816 480</b>	<b>816 480</b>

■ **Projection des impôts et taxes**

La projection des impôts et taxes concernera l'impôt forfaitaire unique établie Annuellement par une déclaration G12. Tous le chiffre d'affaire résultant des prestations fournies et projeté sera imposable A 12 / 100 du chiffre d'affaire

Sur cette base, les taxes à prévoir sont reprises dans le tableau suivant :

Unité : DA

Eléments	2020	2021	2022	2023	2024	2025
CHIFFRE D AFFAIRE	4 500 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000
Taux d'imposition	12%	12%	12%		12%	12%
<b>Forfait à payer</b>	<b>540 000</b>	<b>540 000</b>	<b>540 000</b>	<b>540 000</b>	<b>540 000</b>	<b>540 000</b>

■ **Projection des frais financiers**

Le tableau récapitulatif des frais financiers, dont le détail de calcul apparaît dans le point 05.02.01 se présente comme suit :

Unité DA

Année	Intérêts
2020	444 763
2021	411 405
2022	322 453
2023	233 500
2024	144 548
2025	55 595

■ **Projection de la dotation aux amortissements**

Par application des taux d'amortissement conventionnels aux valeurs d'origine, les dotations prévisionnelles peuvent être arrêtées comme suit :

Unité : DA

Investissement	Valeur	Dotation et résorption prévisionnelles				
		2020	2021	2022	2023	2024
Matériel de radiographie	7 800 000	1 560 000	1 560 000	1 560 000	1 560 000	1 560 000
<b>Total</b>	<b>7 800 000</b>	<b>1 560 000</b>	<b>1 560 000</b>	<b>1 560 000</b>	<b>1 560 000</b>	<b>1 560 000</b>



14

05.03.02 Projection des Bilans 2020 à 2025

ACTIF	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
<b>ACTIF NON COURANTS</b>						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles						
Bâtiments						
Autres immobilisations corporelles	7 800 000	7 800 000	7 800 000	7 800 000	7 800 000	7 800 000
Immobilisations en concession						
<b>Immobilisations financières</b>						
Titres mis en équivalence						
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT BRUT</b>	<b>7 800 000</b>	<b>7 800 000</b>	<b>7 800 000</b>	<b>7 800 000</b>	<b>7 800 000</b>	<b>7 800 000</b>
Amortissements	-1 560 000	-3 120 000	-4 680 000	-6 240 000	-7 800 000	-7 800 000
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT NET</b>	<b>6 240 000</b>	<b>4 680 000</b>	<b>3 120 000</b>	<b>1 560 000</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>						
<b>Stocks et encours</b>						
<b>Créances et emplois assimilés</b>						
Clients						
Autres débiteurs						
Impôts et assimilés						
Autres créances et emplois assimilés						
<b>Disponibilités et assimilés</b>						
Placements et autres actifs fins						
Trésorerie	5 862 277	6 794 392	7 815 459	8 925 479	10 124 451	11 412 376
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>5 862 277</b>	<b>6 794 392</b>	<b>7 815 459</b>	<b>8 925 479</b>	<b>10 124 451</b>	<b>11 412 376</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>12 102 277</b>	<b>11 474 392</b>	<b>10 935 459</b>	<b>10 485 479</b>	<b>10 124 451</b>	<b>11 412 376</b>

PASSIF	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>						
Capital émis	3 000 000	3 000 000	3 000 000	3 000 000	3 000 000	3 000 000
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	638 757	672 115	761 067	850 020	938 972	2 587 925
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 963 520	2 602 277	3 274 392	4 035 459	4 885 479	5 824 451
<b>Part de la société consolidante (1)</b>						
<b>Part des minoritaires (1)</b>						
<b>TOTAL I</b>	<b>5 602 277</b>	<b>6 274 392</b>	<b>7 035 459</b>	<b>7 885 479</b>	<b>8 824 451</b>	<b>11 412 376</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS :</b>						
Emprunts et dettes financières	6 500 000	5 200 000	3 900 000	2 600 000	1 300 000	0
Autres dettes non courantes						
<b>TOTAL II</b>	<b>6 500 000</b>	<b>5 200 000</b>	<b>3 900 000</b>	<b>2 600 000</b>	<b>1 300 000</b>	<b>0</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>						
Fournisseurs et comptes rattachés						
Impôts						
Autres dettes						
Trésorerie passif						
<b>TOTAL III</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>TOTAL PASSIF ( I + II + III )</b>	<b>12 102 277</b>	<b>11 474 392</b>	<b>10 935 459</b>	<b>10 485 479</b>	<b>10 124 451</b>	<b>11 412 376</b>



FICHE COMITE DE CREDIT AGENCE

Date du : 16/10/2019

<b>Délégation de crédit</b>	<input checked="" type="checkbox"/> Agence	<input type="checkbox"/> G.E	<input type="checkbox"/> DGA Eng	<input type="checkbox"/> D.G.
-----------------------------	--	------------------------------	----------------------------------	-------------------------------

Agence : JIJEL Code : 308 N° :



Nom/Raison sociale :	<del>XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX</del>
Activité :	Chirurgien dentiste.
Identifiant Client :	308000000000 <del>XXXX</del>
N° du compte :	308.400.00038 <del>XXXX</del>



Membres	Avis	Signature
Mme MEDJOU DJ KAWTHER	<p><i>Avis favorable pour un CMT INVEST (PROMED) suivant :</i></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Montant : 6.500.000,00 DA</li> <li>• Durée : 05 ans dont Douze (12) mois de différé.</li> </ul>	
Mme ABDELAZIZ LYNDA	<p><i>Avis favorable pour un CMT INVEST (PROMED) suivant :</i></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Montant : 6.500.000,00 DA</li> <li>• Durée : 05 ans dont Douze (12) mois de différé.</li> </ul>	
Mme BOUCHAMA LYNDA	<p><i>Avis favorable pour un CMT INVEST (PROMED) suivant :</i></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Montant : 6.500.000,00 DA</li> <li>• Durée : 05 ans dont Douze (12) mois de différé.</li> </ul>	



Avis du comité de crédit

*Avis favorable pour un CMT INVEST (PROMED) suivant :*

- Montant : 6.500.000,00 DA
- Durée : 05 ans dont Douze (12) mois de différé.

Avis / Décision du Président du comité de crédit

*Avis favorable pour un CMT INVEST (PROMED) suivant :*

- Montant : 6.500.000,00 DA
- Durée : 05 ans dont Douze (12) mois de différé.

- Avec prise de garanties suivantes :*
- Nantissement matériel.
  - Assurance MRP.
  - Assurance CGCI.

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE  
308  
Le Directeur d'Agence  
Mme ABDELAZIZ LYNDA





## الشروط الخاصة للقرض

- (1) موضوع القرض: تمويل شراء تجهيزات للاستعمال المهني (عيادة طبية)
- قرض متوسط المدى  
 قرض طويل المدى.
- (2) مبلغ القرض (\*):  
 قرض متوسط المدى يقدر ب 6.500.000.00 دج (بالأرقام)  
سنة ملايين و خمسمائة ألف دينار جزائري (بالحروف).  
 قرض طويل المدى -/- دج (بالأرقام)  
-/- دج (بالحروف)
- (3) مدة القرض: مدة إجمالية تقدر ب:

- خمس (05) سنوات بالنسبة للقرض المتوسط المدى ابتداء من تاريخ التعبئة؛  
 -/-(سنة) بالنسبة للقرض طويل المدى ابتداء من تاريخ التعبئة.
- مرحلة الإستعمال: سنة واحدة (01) ابتداء من تاريخ التصريح بالقرض بالنسبة للقروض المستعملة بالتقسيط.
- مرحلة التأجيل: اثني عشرة (12) شهرا ابتداء من أول استعمال بالنسبة للقروض المستعملة بقسط واحد وابتداء من تاريخ آخر قسط بالنسبة للقروض المستعملة بالتقسيط.
- مرحلة التسديد: ثمانية و أربعون (48) أشهر ابتداء من انتهاء مرحلة التأجيل.
- (4) نسبة الفوائد: متغيرة وفقا للشروط البنكية المعمول بها بـ "القرض الشعبي الجزائري" على سبيل الإشارة:
- نسبة الفائدة بالنسبة للقرض المتوسط المدى السارية المفعول حاليا هي 5.25%
  - نسبة الفائدة بالنسبة للقرض الطويل المدى السارية المفعول حاليا هي -/-%
- (5) عمولة التسيير: 0.5% تخصم عند الإمضاء على إتفاقية القرض.
- (6) عمولة التعهد: 0.5% سنويا تحسب على أساس مبلغ القرض المتبقي إستعماله.
- (7) مساهمة "المقترض" (تمويل ذاتي):  
النسبة: 17% أي 1.300.000,00 دج (بالأرقام)  
مليون و ثلاثمائة ألف دينار جزائري (بالأحرف)
- (8) الضمانات:  
1- رهن التجهيزات محل التمويل.  
2- تفويض التأمين المهني على مختلف الأخطار لصالح القرض الشعبي الجزائري  
3- تأمين صندوق ضمان قروض الإستثمار (CGCI).

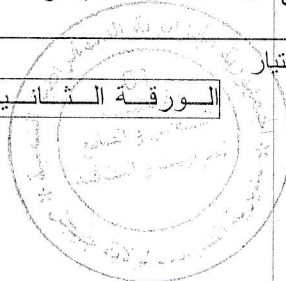
(9) تسديد مبلغ القرض و دفع الفوائد:

- 1.9 - تسديد مبلغ القرض: آجال إستحقاق كل ثلاثة أشهر.  
2.9 - تسديد فوائد مرحلة الإستعمال و مرحلة التأجيل: (\*)

- خلال آجال الإستحقاق لمرحلة لإستعمال أو مرحلة التأجيل .  
 - تضاف إلى مبلغ القرض و توزع على الإستحقاقات الشهرية في جدول الإستهلاك
- 3.9 - دفع فوائد مرحلة التسديد: تحسب الفوائد على المبلغ الغير مسدد من القرض و تدفع كل ثلاثة أشهر.

(\*) اشطب على الخانة المناسبة وفق الإختيار

الورقة الثانية



## الشروط العامة للقرض

### I - مبلغ و موضوع القرض:

إن "القرض الشعبي الجزائري" يمنح "للمقترض" بموجب هذه الإتفاقية , قرضا متوسط المدى في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة , مخصص لتمويل منشآت تدخل في إطار مهنة المقترض.

### II - نسبة الفائدة المتغيرة:

إن القرض موضوع هذه الإتفاقية منتج لفوائد تحسب كل ثلاثة أشهر بنسبة متغيرة وفقا للشروط البنكية العامة المعمول بها في "القرض الشعبي الجزائري"

لقد اتفق صراحة مع "المقترض" و هو ما وافق عليه, أن نسبة الفائدة المحددة بشأن هذا القرض قابلة للتغيير طيلة مدة القرض.

### III - مدة القرض:

منح القرض للمدة الإجمالية المذكورة في الشروط الخاصة, منقسم إلى ثلاثة مراحل مختلفة ومتتالية و هو ما قبله "المقترض" الذي يتعهد بتسديده عند الأجل المحددة :

### - مرحلة الاستعمال: (بالنسبة للقروض المستعملة بالتقسيط)

تعادل المدة المحددة في الشروط الخاصة, تبدأ في السريان إبتداء من تاريخ الموافقة على القرض ؛

بعد إنقضاء مدة هذه المرحلة لا يمكن للمقترض أن يستعمل القرض الذي منح لها او ما تبقى منه إلا إذا وافق "القرض الشعبي الجزائري" مسبقا على ذلك

### مرحلة التأجيل:

تعادل المدة المحددة في الشروط الخاصة, تبدأ في السريان إبتداء من تاريخ تعبئة القرض بالنسبة للقروض المستعملة بقسط واحد وإبتداء من تاريخ آخر قسط بالنسبة للقروض المستعملة بالتقسيط.

هذه المرحلة تعتبر مهلة للدفع تمنح للمقترض .

### - مرحلة التسديد:

تعادل المدة المحددة في الشروط الخاصة, تبدأ في السريان إبتداء من انتهاء مرحلة التأجيل إلى غاية الدفع الكلي للقرض أي تاريخ نهاية المدة الإجمالية للقرض.

السورقة الثالثة





#### IV- العمولات:

##### 1-IV عمولة التسيير :

يدفع "المقترض" "للقرض الشعبي الجزائري" عند الإمضاء على الاتفاقية، عمولة تسيير تناسب المبلغ المذكور في الشروط الخاصة.

##### 2-IV عمولة التعهد :

يدفع "المقترض" "للقرض الشعبي الجزائري" عمولة تعهد تناسب المبلغ المذكور في الشروط الخاصة.

تحسب هذه العمولة كل ثلاثة أشهر على الجزء الغير مستعمل من القرض.

##### V- كيفية استعمال القرض :

إن القرض موضوع هذه الإتفاقية يستعمل مع إحترام الأجال المنصوص عليها في المادة III و الشروط الخاصة و لا يسمح به إلا بعد :

- تقديم الإثباتات التي يراها البنك لازمة ;
- الدفع في الحساب أو إثبات من طرف "المقترض" لحصة تمويله الذاتي;
- الدفع في الحساب من طرف "المقترض" لمبلغ العمولات المذكورة في الشروط الخاصة.
- أخذ كل الضمانات المطلوبة و المذكورة في الشروط الخاصة.

إن إثبات تحقيق القرض و كذا التسديدات تتضح من خلال الكتابات المقيدة في الحساب من طرف "القرض الشعبي الجزائري" .

قد تم الإتفاق صراحة، أنه في حالة فتح عدة حسابات في دفاتر "القرض الشعبي الجزائري" باسم "المقترض"، سواء كانت هذه الحسابات مفتوحة في وكالة واحدة أو وكالات مختلفة، فإن العمليات المتعلقة بهذه الحسابات ستعد كعناصر من الحساب الجاري الوحيد القائم بين "المقترض" و "القرض الشعبي الجزائري".



#### IV - سندات الأمر :

من أجل تعبئة القرض يحتفظ "القرض الشعبي الجزائري" بحق طلب من "المقترض" إكتتاب و تسليم سندات لأمر "القرض الشعبي الجزائري" تمثل مبلغ القرض .

يعفى "القرض الشعبي الجزائري" من القيام بإجراء أي احتجاج أو فسخ الاحتجاج فيما يخص هذه السندات .

#### VII - كيفية تسديد القرض :

##### VII-1 تسديد القرض :

إن تسديد القرض من أصل وفوائد ومصاريف وملحقات يتم كل ثلاثة أشهر إلى غاية الدفع الكلي.

يتعهد "المقترض" قبل حلول أجل التسديد , بتوفير رصيد كاف و متواجد بالحساب.

لا يمكن "للمقترض" أن يؤجل أو يرفض دفع أجل واجب الوفاء كل ثلاثة أشهر مهما كان السبب.

يحق "للقرض الشعبي الجزائري" أن يقتطع من كل الحسابات المفتوحة على دفاتره أو سندات مرهونة باسم "المقترض" مقدار المبالغ التي أصبحت مستحقة لأي غرض و لأي سبب كان.

يتم هذا التسديد لدى "القرض الشعبي الجزائري" بالوكالة المستوطنة "للمقترض" أو بأي مكان في الجزائر يعينه "القرض الشعبي الجزائري" .

كل التسديدات التي يقوم بها "المقترض" في إطار هذه الإتفاقية ستخصص:

- أولاً: لتسديد عقوبات التأخير؛
- ثانياً : لتسديد الفوائد المستحقة على القرض؛
- ثالثاً : لتسديد الأصل المستحق؛
- أخيراً : للتسديد المسبق للقرض .

##### VII-2 الوفاء بفوائد مرحلة الإستعمال و مرحلة التأجيل

يسدد "المقترض" فوائد مرحلة الإستعمال و مرحلة التأجيل حسب الصيغة المبينة في الشروط الخاصة .

##### VII-3 الوفاء بفوائد مرحلة التسديد :

ت حسب الفوائد و تدفع كل ثلاثة أشهر، على مبلغ القرض المستعمل المتبقى تسديده





#### 4-VII التأخر في التسديد :

في حالة التسديد بعد الأجل المحدد لمبلغ واجب الأداء من أصل و فوائد أو أي سند آخر بموجب هذه الإتفاقية، يتم دفع عقوبة بنسبة اثنان بالمائة (2%) سنويا زيادة على نسبة فائدة القرض تحسب بقوة القانون إلى غاية الدفع الفعلي دون الحاجة إلى إنذار مسبق .

إن المدة الموافقة للتأخير لا تعد بمثابة أجل الدفع و تبقى البنود الخاصة بالتسديد المسبق سارية .

#### VIII- الإستحقاق المسبق :

تفسح هذه الإتفاقية و تصبح كل المبالغ منها أصل الدين و الفوائد و كذا الملحقات واجبة الأداء فورا في حالة عدم تنفيذ أو خرق "المقترض" لإحدى الإلتزامات المنصوص عليها في هذه الإتفاقية بعد مضي خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ الإنذار دون الحاجة لأي إجراء قضائي لاسيما في أي حالة من الحالات التالية :

- 1) في حالة عدم الدفع عند الإستحقاق لسند واحد من السندات المكتتية لغرض هذا القرض .
  - 2) في حالة توقف النشاط أو التوقف عن التسديد.
  - 3) في حالة عدم استطاعة "القرض الشعبي الجزائري" لأي سبب كان، تسجيل الضمانات المطلوبة و المذكورة في المادة XI من هذه الإتفاقية .
  - 4) في حالة تعرض الأملاك المخصصة للضمان، للهلاك أو الإتلاف بسبب "المقترض".
  - 5) في حالة أي متابعة "المقترض" بسبب إلتزامات جبائية.
  - 6) في حالة البيع الودي أو القضائي لأملك "المقترض" محل الضمان.
  - 7) في حالة ما إذا احتج "المقترض" على إرتفاع نسبة فائدة القرض .
  - 8) في حالة ما إذا استعمل القرض لإغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في المواد I و V من هذه الإتفاقية .
- تنتج المبالغ الواجبة الدفع فوائد وفق النسبة المحددة في المادة 4-VII أعلاه و يتم رسملتها كل ثلاثة أشهر بقوة القانون.

الورقة السادسة



## IX- التسديد المسبق :

يمكن " للمقترض " أن يتحرر كلياً أو جزئياً من مبلغ هذا القرض قبل الأجل المتفق عليها، و يجب عليه في هذه الحالة، أن يوفي بعمولة قدرها 1% تحسب على المبلغ الأصلي للدين الذي سيتم تسديده مسبقاً.

يتم خصم التسديدات الجزئية بصفة أولية من آخر آجال استحقاق .

## X - الشرط الجزائي رسملة :

في حالة ما إذا اضطر "القرض الشعبي الجزائري" من أجل استفاء دينه، الممثل لأمر أو رفع دعوى أو اللجوء إلى إجراء آخر، يصبح ذلك الدين منتج لفائدة ذات نسبة متغيرة وفقاً للشروط البنكية المعمول بها بـ "القرض الشعبي الجزائري" و المطبقة على المكشوف بالحساب تضاف إليها نسبة إثنان بالمائة (2%) تحسب ابتداء من تاريخ استحقاق المبالغ الغير مسددة دون المساس بالمصاريف و الرسوم التي تقع على عاتق "المقترض" إلى غاية التسديد الفعلي.

ترسمل هذه الفوائد كل ثلاثة أشهر.

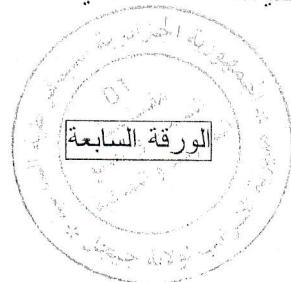
## XI- الضمانات :

لضمان تسديد مبلغ القرض موضوع هذه الإتفاقية و تسديد كل الفوائد والمصاريف و الملاحقات وكذا تنفيذ كل بنود و شروط القرض يجب على " المقترض تقديم كل الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة بالدرجة الأولى لفائدة "القرض الشعبي الجزائري".

هذه الضمانات تكون ملحققة بهذه الإتفاقية و تشكل جزءاً لا يتجزأ منها. يتعهد المقترض بتجديد هذه الضمانات عند أجلها و خاصة منها و ثائق التأمين و ذلك إلى غاية التسديد الفعلي للقرض.

## XII - التأمينات يتعهد "المقترض" بـ:

- أخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بإلقتناء و النقل و التسليم إلى غاية مكان استعمالها و تركيبها .
- التأمين لدى إحدى شركات التأمين لمجمل محلاته التجارية و كذا التجهيزات، و البضائع بمبلغ يساوي التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تفويض و ثائق التأمين المتعددة الأخطار لفائدة " القرض الشعبي الجزائري " .
- تجديد بوليس التأمين عند أجلها دون تذكير من طرف "القرض الشعبي الجزائري" و ذلك إلى غاية التسديد الكلي للقرض .





XIII - التصريح :

يصرح "المقترض" تحت طائلة عقوبة القانون :  
• أن الأملاك المخصصة لضمان القرض غير مثقلة بأي قيد كان أو امتياز ما ؛  
• أن يودع لدى " القرض الشعبي الجزائري " كامل رقم أعماله و ذلك إلى غاية التسديد الكلي للدين .

XIV - الوفاء بالحقوق و الرسوم :

كل الحقوق و الرسوم من أي طبيعة كانت و المصاريف المتعلقة بهذه الإتفاقية أو التي قد تكون تابعة و ناتجة عنها تقع على عاتق " المقترض " الذي يمثل لذلك .

XV - الموطن المختار :

لتنفيذ هذه البنود و توابعها , اختارا الطرفان موطننا لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة في هذه الإتفاقية .

XVI - الإختصاص القضائي :

كل النزاعات التي يمكن أن تحدث من جراء تنفيذ بنود هذه الإتفاقية أو تفسيرها ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة .

تم تحرير هذه الاتفاقية من خمس (05) نسخ  
حرر بجيجل بتاريخ .....

للقرض الشعبي الجزائري  
السيد عبد العزيز نور الدين

المقترض (1)

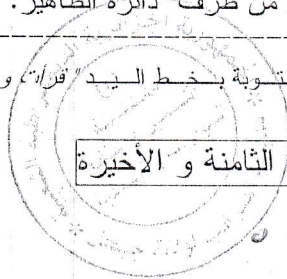
السيد



قرات و وافقت عليها

ر.س. رقم 18/010 المسلمة بتاريخ 2002/04/18 من طرف دائرة الطاهير.

(1) يسبق توقيع المقترض بعبارة مكتوبة بخط اليد "قرات و وافقت عليها"



الورقة الثامنة و الأخيرة

مغشية التسجيل والتابع - جيجل

25 أفريل 2019

سجل يوم

الحقوق المسلمة

تاريخ رقم